إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

جرائم القتل في محافظات غزة – دراسة في جغرافية الجريمة

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

اسم الطالب: جميل رمضان جميل طوخ

Student's name

التوقيع: جميل طوخ 2015-6-8

Signature

التاريخ: 2015/6/8

Date:

الجـامعـة الإســـــلامية – غـــــــزة
شؤون البحث العلمي والدراسات العليا
كليـــــــــــــــــــــــة الآداب
قســـــــــم الجغرافيـــــــــــــــا

جـرائم القـتل في محافظـات غـزة
"دراسة في جغرافية الجريمة"

Murder crime in Gaza Governorates

"A study in crime geography "

إعداد الطالب

جميل وصفي جميل طوطح

إشراف الدكتور/أشرف حسن شقفة

أُستاذ الجغرافيا البشرية المساعد بقسم الجغرافيا

قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الجغرافيا

1436هـ - 2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم.....ج س.غ/35/..... Ref

التاريخ 2015/05/09م..... Date

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **جميل وصفي جميل طوطح** لنيل درجة الماجستير في **كلية *الآداب*/ قسم الجغرافيا**، وموضوعها:

جرائم القتل في محافظات غزة – دراسة في جغرافية الجريمة

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم السبت 20 رجب 1436هـ، الموافق 2015/05/09م الساعة الثانية والنصف مساءً بمبنى طيبة، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. أشرف حسن شقفة	مشرفاً ورئيساً	.....
د. رائد أحمد صالحة	مناقشاً داخلياً	.....
د. عادل عبد القادر منصور	مناقشاً خارجياً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية *الآداب*/**قسم **الجغرافيا**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

مساعد نائب الرئيس للبحث العلمي وللدراسات العليا

أ.د. فؤاد علي العاجز

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine fax: +970 (8) 286 0800 فاكس Tel: +970 (8) 286 0700 ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين هاتف
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

الإهداء

إلـــى الـــتي رآنـــي قـلـبـهـا قـبـل عـيـنـيـهـا... وحـضـنـتـنـي أحـشـــائـهـا قـبـل يـديـهـا..

إلى الـنـبـع الـصـافـــــي... إلـــى الشـجـرة الـتـي لا تـذبـل...

إلـى الـظـل الـذي آوي إلـيـه فـي كـل حـيـن...

أمـــــــــــــــــــي...

إلـــى قـدوتـــي الأولـــى... ونـبـراســي الـذي يـنـيـر دربـــي...

أبـــــــــــــــــــي...

إلـى مـن عـلمتـني أن اصمـد أمـام أمـواج الـبـحـر الـثـائـرة والرياح العاتية...

الأستاذة: زهرة محمد

إلـــــى مـن رفـعـت رأسـي عـالـيـا افـتـخـاراً بـــهم....

جدي، جدتي ، اعمامي ،اخوالي ، عماتي ، خالتي، أبناء عمومتي

إلى روح جدتي الغالية أم مصطفى

إلى روح جدي الغالي أبو بسام

إلى الروح التي لاتزال بيننا وستبقى، ابن عمي طارق مصطفى طوطح

إلى شهداء فلسطين الأوفياء وعلى رأسهم... صديقي الشهيد عثمان ماجد ياسين

أسأل الله أن يرفعهم إلى درجات العلا ويسكنهم فسيح جنانه

إلى كل من دعا لي في ظهر الغيب

جميل وصفي طوطح

شكر وتقدير

"رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ"(النمل آية ١٩)

الحمد لله والشكر له سبحانه وتعالى الذي أعانني على انجاز هذا الجهد المتواضع، والصلاة والسلام على نبينا محمد، ثم أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الدكتور/**أشرف حسن شقفة**، الذي تفضل بالموافقة على الإشراف على الرسالة فوجدت منه التوجيه السديد ورحابة الصدر، ولم يبخل علي بشيء من وقته وجهده من أجل تذليل كل الصعاب فله مني جزيل الشكر والعرفان.

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى عضوي لجنة المناقشة

الدكتور الفاضل : **رائد احمد صالحة** حفظه الله،،،،

الدكتور الفاضل :**عادل عبد القادر منصور** حفظه الله،،،،

على ما بذلاه من جهد في قراءة البحث وتنقيحه وإسداء النصح والتوصيات ليخرج البحث في أبهى حلة فجزاهما الله عنا خير الجزاء.

كما أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى الأخوة في النيابة العامة وأخص بالذكر وكيل النيابة الأستاذ طارق طوطح ، وقيادة الشرطة الفلسطينية وأخص بالذكر النقيب أشرف طوطح، والأخوة في مركز الإصلاح والتأهيل "أنصار المركزي" وأخص بالذكر النقيب خضر العطار لتسهيلهم مهمتي في تطبيق الاستبانة الخاصة بعينة الدراسة ،فجزاهم الله كل خير.

والشكر موصول الأستاذ وسام النجار لإمدادي ببعض المعلومات والإحصائيات المهمة في البحث ، والشكر موصول إلى الاستاذين محمد الدراوشة، ومحمد الوحيدي على ما بذلاه من جهد في مراجعة البحث لغوياً.

كما أتقدم بخالص الشكر للجامعة الإسلامية مخرجة العلماء والأبطال والشهداء.

جميل وصفي طوطح

ملخص الدراسة

جرائم القتل في محافظات غزة

"دراسة في جغرافية الجريمة"

إعداد الطالب: جميل وصفي طوطح

إشراف الدكتور : أشرف حسن شقفة

أستاذ الجغرافيا البشرية المساعد بقسم الجغرافيا

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على حجم جرائم القتل في محافظات غزة، والتعرف على التوزيع المكاني لها، والكشف عن أكثر جرائم القتل إنتشاراً، بالإضافة إلى الوقوف على الخصائص الديمغرافية، والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جرائم القتل، والأثار المترتبة عليها.

ولتحقيق هذه الأهداف قام الباحث بإعداد استبانة، وزعت على عينة الدراسة، وتكونت من127نزيل في مركز الإصلاح والتأهيل "أنصار المركزي" للتعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جرائم القتل، واعتمدت الدراسة في منهجيتها على المنهج الوصفي والتحليلي، وتم استخدام التحليل الإحصائي من أجل الوصول إلى قياس كمي للمتغيرات، كما اعتمدت الدراسة على بيانات وزارة الداخلية، والنيابة العامة، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

قسمت الدراسة إلى أربع فصول، تضمن الفصل الأول الإطار النظري للدراسة، بينما تضمن الفصل الثاني دراسة الأبعاد الجغرافية لجرائم القتل في المحافظات والعوامل المؤثرة فيها، واحتوى الفصل الثالث على دراسة الخصائص الأولية والاقتصادية والاجتماعية لمرتكبي جرائم القتل، كما تناول الفصل الرابع على الآثار الاجتماعية والنفسية والاقتصادية لجرائم القتل في محافظات غزة.

وقد أظهرت الدراسة أن جرائم القتل في محافظات غزة تأخذ طابعاً غير منتظم ، وأن المشكلة الحقيقية تتمثل في الشجار المؤدي للقتل حيث أصبح من أهم أسباب القتل؛ حيث بلغت نسبة القتل على خلفية الشجار62.2%من أجمالي الجرائم، كما تبين أن الوسيلة المستخدمة بجرائم القتل تنوعت وكان الأكثر استخداماً السلاح الأبيض بنسبة45.7%، كما أكدت الدراسة أن هناك علاقة ارتباط قوية بين الكثافة السكانية وجرائم القتل؛

حيث بلغ معامل الارتباط 82%، وبمستوى دلالة 0.08%، وهي علاقة طردية قوية ذات دلالة احصائية. كما بينت الدراسة أن جرائم القتل تزداد مع انخفاض الدخل؛ حيث أن ما نسبته 42.2% من أفراد العينة دخلهم أقل من 1000شيقل، وهذا يدل على تدني مستوى المعيشة لديهم، كما بينت الدراسة الميدانية أن جرائم القتل تتركز في الفئة العمرية 20-35سنة بنسبة 60% وهي الفئة الفتية من المجتمع، وأن المستوى التعليمي لمعظم أفراد العينة متدني؛ حيث بلغت 82% ما دون الثانوية، وكذلك بينت الدراسة الميدانية وجود آثار اجتماعية، واقتصادية ونفسية لجرائم القتل تعود على أسرة أفراد العينة وعلى المجتمع ككل. وقد أكدت الدراسة الميدانية على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر والأداة المستخدمة في القتل؛ حيث بلغ معامل الارتباط 26.1% عند مستوى دلالة 0.02، وبين المهنة ودافع القتل؛ حيث بلغ معامل الارتباط 31.8% عند مستوى 0.03.

وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بإحصائيات الجريمة ونشرها من قبل الجهات المسؤولة حتى يتسنى للباحثين دراستها، وتصنيف جرائم القتل وفق الريف، والحضر، والمخيم والأحياء كل على حده، وتصنيف سبب جريمة القتل ونوع الأداة المستخدة، وضرورة تطبيق الحدود التي شرعها الله لجريمة القتل حيث يمكن التخفيف منها، وكذلك ضرورة إعادة النظر في تخطيط بعض الأحياء والتي تكاد تنعدم فيها البنية التحتية من خدمات، كالتعليم والإنارة والطرق المرصوفة .

Abstract

Murder crime in Gaza Governorates

"A study in crime geography "

Prepared by:

Jamel .W. Totah

Supervised by

Dr. Ashraf .H. Shaqfa

This study aims to highlight the size of murder crimes in Gaza governorates, find their spatial distribution and reach for the most spreading murder crimes. In addition, it seeks to identify the demographic, social and economic characteristics of murderers and the consequent impacts of the crimes.

To fulfill these aims, the researcher prepared a questionnaire and distributed it on 127 persons, representing study sample, at Ansar Center for Reform and Rehabilitation to tackle their social and economic features. The study adopted the descriptive analytical method and it used statistical analysis to measure the variables quantitatively. Moreover, it relied on the data of Ministry of Interior, Public Prosecution and the Palestinian Central Bureau of Statistics.

The study is divided into four chapters. The first represents the theoretical framework, while the second examines the geographic dimensions of murder crimes in the targeted governorates and the factors that affect them. Third chapter includes studying the primary, social and economic characteristics of murderers and the fourth identifies the social, psychological and economic impacts of murder crimes in Gaza governorates.

Study results showed that murder crimes in Gaza take fluctuating feature, and the real problem lies in the fight that leads to murder. Fight became a major reason for murder crimes as its percentage

reaches to 62.2%. Regarding the used instrument in murder, it was various and the widely used one is the cold weapon (knives & blades) with 45.7%. On the hand, the study showed strong direct relation between population density and murders, as the correlation rate was 82% with level 0.08%, which is a strong statistical direct relation. In addition, the study found that murder crimes increase with the decrease of income, as 42.2% of the sample members have income that is less than 1000 NIS, which reflects their low level of living. Moreover, field study showed that murders are concentrated in the age category (20-35 years) with 60%, which is the young group in the community. It also found that sample members have poor education, as 82% of them do not hold secondary certificate (Tawjihi), besides the social, economic and psychological impacts of murders that affect families of sample members and the whole society. Finally, field study reached for statistical relation between age and the used instrument in murder, as R-square reached to 26.1% at level 0.02, meanwhile the correlation coefficient between profession and murder motive was 31.8% at level 0.03.

The study stressed on the importance of considering and publishing statistics of murder by the concerned authorities to be accessible for researchers. It also recommended classifying murder crimes according to countryside, urban, camp and neighborhood individually, besides categorizing reasons of murders and the used instrument (weapons). Additionally, the researcher recommended applying restrictions of murder legislated by Allah the almighty to lessen this crime, and finally planning of some neighborhoods that lack infrastructure services like education, roads and lights should be reconsidered too.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	ب
شكر وتقدير	ج
ملخص الدراسة باللغة بالعربية	د
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	و
قائمة المحتويات	ح
قائمة الجداول	ن
قائمة الأشكال	ع
الفصل الأول **استراتيجية البحث**	**1-13**
المقدمة	1
أولاً: مشكلة الدراسة	2
ثانياً: تساؤلات الدراسة	3
ثالثاً: منطقة الدراسة	3
رابعاً: الحد الزمني	5
خامساً: أهداف الدراسة	5
سادساً: أهمية الدراسة	5
سابعاً: مبررات الموضوع	6
ثامناً: الدراسات السابقة	6
تاسعاً: مصادر جمع البيانات	12
عاشراً: فرضيات الدراسة	12
حادي عاشر: منهج الدراسة	13
الفصل الثاني **الإطار النظري**	**35-14**

اولاً: مفاهيم ومصطلحات الدراسة	15
١- تعريف الجريمة	15
٢- تعريف القتل	16
٣- وسائل القتل	18
٤- أدوات القتل	19
٥- جغرافية الجريمة	19
ثانياً: أنواع القتل.	20
أ- القتل مع سبق الإصرار (العمد)	20
ب- القتل شبه العمد	21
ت- القتل الخطأ	21
ثالثاً: التطور التاريخي لجغرافية الجريمة	22
رابعاً: أركان جريمة القتل	23
١- الركن المادي	23
٢- الركن المعنوي	25
٣- الركن القانوني	26
خامساً: الاتجاهات النظرية المفسرة للجريمة	27
١- الاتجاه الجغرافي	27
٢- الاتجاه البيولوجي	28
٣- الاتجاه النفسي	30
٤- الاتجاه الاجتماعي	32
٥- الاتجاه الاقتصادي	34
٦- الاتجاه التكاملي	35
الفصل الثالث: **الأبعاد الجغرافية لجرائم القتل في محافظات غزة والعوامل المؤثرة فيها**	**82-37**

اولاً: الأبعاد المكانية والزمانية لجرائم القتل في محافظات غزة	39
١- حجم وتطور الجرائم العامة في محافظات غزة	41
٢- التوزيع الجغرافي لأنواع الجرائم العامة المرتكبة في محافظات غزة خلال العام 2012-2013	46
٣- العلاقة بين حجم المحافظة والجرائم العامة	49
٤- تطور جرائم القتل في محافظات غزة	54
٥- التوزيع الجغرافي لجرائم القتل في محافظات غزة للفترة1996-2013	56
٦- مورفولوجية محافظات غزة وجرائم القتل	60
٧- مقارنة حجم جرائم القتل في محافظات غزة وبعض دول العالم	62
٨- نمط القتل السائد في محافظات غزة	64
ثانياً: العوامل الجغرافية المؤثرة في جريمة القتل في محافظات غزة	65
١- العوامل البشرية	65
أ- الكثافة السكانية	65
ب- معدل الجريمة الخام لجرائم القتل في محافظات غزة	69
ت- حجم المحافظة وجرائم القتل في محافظات غزة	72
ث- درجة التزاحم السكاني	78
٢- العوامل الطبيعية	79
أ- الحرارة وجريمة القتل في محافظات غزة	79
الفصل الرابع **الخصائص الأولية والاقتصادية والاجتماعية لمرتكبي جرائم القتل**	**114-83**
اولاً: منهجية الدراسة الميدانية وإجراءاتها	84
١- منهج الدراسة	84
٢- حدود الدراسة	84
٣- عينة الدراسة	84
٤- أداة الدراسة	85

٥- صدق الأداة	85
٦- الصدق الظاهري "صدق المحكمين"	85
٧- أساليب المعالجة الإحصائية	86
ثانياً: المتغيرات الأولية لمرتكبي جرائم القتل في محافظات غزة	86
١- العمر	86
٢- المواطنة	87
٣- مكان الإقامة	88
٤- نوعية السكن وملكيته	89
ثالثاً: الخصائص الاقتصادية لمرتكبي جرائم القتل	90
١- المهنة	90
٢- الدخل	91
٣- عمل الوالدين	92
رابعاً: الخصائص الاجتماعية والاسرية لمرتكبي جرائم القتل	92
١- الحالة الاجتماعية	92
٢- عدد أفراد الأسرة	93
٣- المستوي التعليمي	94
٤- مع من كان يعيش	95
٥- الأسباب الدافعة نحو السلوك المنحرف	96
٦- الوالدين على قيد الحياة	96
٧- المستوي التعليمي للوالد	97
٨- الأوضاع الاقتصادية	98
٩- الوالدة على قيد الحياة	99
١٠- المستوى التعليمي للوالدة	100

١١- الوازع الديني لدى الوالدين	100
١٢- السوابق الجنائية للوالد	101
١٣- نوع السابقة الجنائية للوالد	102
رابعاً: بيانات خاصة بمرتكبي جريمة القتل	103
١-وقت ارتكاب الجريمة	103
٢-التفكير بالقتل	104
٣-الاشتراك بالجريمة	105
٤-القبض على مرتكب جريمة القتل	106
٥-مكان ارتكاب الجريمة	106
٦-دخول السجن والسابقة الجنائية	107
٧-دافع القتل	109
٨-الاداة المستخدمة بجريمة القتل	109
٩-ملكية السلاح	112
١٠- تنفيذ الجريمة	112
١١-ما صلة مرتكب جريمة القتل بالمجني عليه	113
١٢-العقاب	113
الفصل الخامس **الأثار الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لجرائم القتل**	137-115
اولاً: الآثار النفسية لجرائم القتل على الفرد والمجتمع وأفراد العينة	116
ثانياً: الآثار الاجتماعية لجرائم القتل على الفرد والمجتمع	117
١- الطلاق	118
٢- نظرة المجتمع للقاتل وأسرته	118
ثالثا: الآثار الاقتصادية لجرائم القتل على الفرد والمجتمع	120
رابعاً: عرض وتحليل نتائج للدراسة الميدانية وفقاً لاستجابات أفراد العينة	123

اتجاه فرضيات البحث.	
خامساً: اقتراحات للحد من جرائم القتل	132
سادساً: نتائج الدراسة	135
سابعاً: التوصيات	136
قائمة المصادر والمراجع	139
الملاحق	148

قائمة الجداول

الرقم	المحتوى	الصفحة
1	عدد الجرائم العامة وجرائم القتل المرتكبة في محافظات غزة -2013 1996	41
2	التوزيع الجغرافي لأنواع الجرائم العامة المرتكبة في محافظات غزة خلال العام 2012-2013	46
3	معدل الجريمة العامة لكل 100.000نسمة والتغير في المحافظات لعامي2012-2013	49
4	التوزيع الجغرافي لجرائم القتل في محافظات غزة للفترة 1996-2013م	57
5	التوزيع الجغرافي لجرائم القتل عام 2013 وفقاً لمكان الإقامة	60
6	عدد جرائم القتل والكثافة السكانية في محافظات غزة للعام 2013	66
7	المعدل الخام لجريمة القتل لكل 100.000/ نسمة في محافظات غزة عام 2013	70
8	عدد جرائم القتل حسب المساحة الكلية لمحافظات غزة للعام 2013	73
9	حجم المحافظة السكنية وعدد جرائم القتل في محافظات غزة للعام 2013	76
10	درجة التزاحم السكاني في محافظات غزة	78
11	عينة الدراسة حسب العمر	86
12	توزيع عينة الدراسة حسب المواطنة	87
13	توزيع عينة الدراسة حسب المهنة قبل دخول السجن	90
14	توزيع عينة الدراسة حسب معدل الدخل الشهري بالشيقل	91
15	توزيع عينة الدراسة حسب عدد أفراد أسرة مرتكب جريمة القتل	94
16	توزيع عينة الدراسة حسب مع من كان يعيش مرتكب جريمة القتل قبل دخوله السجن	95
17	توزيع عينة الدراسة حسب امكانية وجود ظروف اقتصادية لجريمة القتل	98
18	توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي للوالدة	100
19	توزيع عينة الدراسة حسب وجود سوابق جنائية للوالد	101
20	توزيع عينة الدراسة حسب سبب ارتكاب جريمة القتل في الليل والنهار.	103
21	توزيع عينة الدراسة حسب هل لدي مرتكب جريمة القتل تفكير بالقتل	104
22	توزيع عينة الدراسة حسب قيام مرتكب جريمة القتل بالجريمة وحده	105
23	توزيع عينة الدراسة حسب كيفية القبض على مرتكب جريمة القتل	106

الرقم	المحتوى	الصفحة
24	توزيع عينة الدراسة حسب مكان ارتكاب الجريمة	107
25	توزيع أفراد العينة حسب السابقة الجنائية	108
26	توزيع عينة الدراسة حسب الأداة المستخدمة في الجريمة.	110
27	توزيع عينة الدراسة حسب ملكية السلاح الناري	112
28	توزيع عينة الدراسة حسب كيفية تنفيذ الجريمة	112
29	توزيع عينة الدراسة حسب صلة مرتكب جريمة القتل بالمجني عليه	113
30	توزيع عينة الدراسة حسب هل تم محاكمة مرتكب الجريمة على جريمته	113
31	العلاقة بين المستوى التعليمي ومكان الجريمة	123
32	العلاقة بين المستوى التعليمي ودافع القتل	124
33	العلاقة بين العمر ودافع القتل	125
34	العلاقة بين العمر والأداة المستخدمة في القتل	126
35	العلاقة بين المهنة ودافع القتل	127
36	العلاقة بين المهنة والأداة المستخدمة في القتل	127
37	العلاقة بين الدخل الشهر والأداة المستخدمة في جريمة القتل	128
38	العلاقة بين المهنة ومكان الجريمة	129
39	العلاقة بين العوامل الاقتصادية ودافع القتل	130
40	العلاقة بين مكان الإقامة ووقت ارتكاب الجريمة	131
40	العلاقة بين مكان الإقامة والأداة المستخدمة في القتل	131

قائمة الأشكال

الرقم	المحتوى	الصفحة
1	الموقع الجغرافي لمحافظات غزة	4
٢	التوزيع الجغرافي للجرائم العامة في محافظات غزة للعام -2012 2013	48
3	معدلات الجرائم العامة لكل 100.000نسمة لمحافظات غزة للعام 2013	53
4	التطور الزمني لعدد جرائم القتل في محافظات غزة للفترة من1996-2013	54
5	التوزيع الجغرافي لجرائم القتل في محافظات غزة 1996-2013	59
6	التوزيع الجغرافي لجرائم القتل وفق مكان الإقامة والتجمع في محافظات غزة عام 2013	61
7	المعدل الخام لجرائم القتل في محافظات غزة وبعض دول العالم للعام2012	62
8	نمط القتل السائد في محافظات غزة	64
9	عدد جرائم القتل والكثافة السكانية في محافظات عام 2013	68
10	المعدل الخام لجرائم القتل في محافظات غزة عام 2013	72
11	معدل جرائم القتل حسب المساحة الكلية لمحافظة غزة للعام 2013	75
12	حجم المحافظة السكنية وجرائم القتل في محافظات غزة 2013	77
13	عدد جرائم القتل موزعة على أشهر السنة	80
14	الجرائم العامة موزعه على الاشهر للعام 2013م	81
15	توزيع عينة الدراسة حسب الفصول التي حدثت بها جرائم القتل	81
16	توزيع عينة الدراسة حسب مكان الاقامة	89
17	توزيع عينة الدراسة حسب نوع السكن	89
18	توزيع عينة الدراسة حسب عمل أحد الوالدين	92
19	توزيع عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية	93
20	توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي لمرتكب جريمة القتل	95
21	توزيع عينة الدراسة حسب الاسباب الدافعة للسلوك الانحرافي	96

الرقم	المحتوى	الصفحة
22	توزيع عينة الدراسة حسب وجود الوالد على قد الحياة	97
23	توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي للوالد	97
24	توزيع عينة الدراسة حسب وجود الوالدة على قيد الحياة	99
25	توزيع عينة الدراسة حسب شعور مرتكب جريمة القتل بضعف الوازع الديني لدى والديه	101
26	توزيع عينة الدراسة حسب السابقة الجنائية للوالد	102
27	توزيع عينة الدراسة حسب نية مرتكب جريمة القتل	104
28	توزيع عينة الدراسة حسب عدد الاشخاص المشتركين بجريمة القتل	105
29	توزيع عينة الدراسة حسب هل سبق لمرتكب جريمة القتل الدخول إلى السجن	108
30	توزيع عينة الدراسة حسب دافع القتل	109
31	التوزيع الجغرافي لوسائل القتل في محافظات غزة	111
32	توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة الحكم	114
33	عينة الدراسة حسب الاثار النفسية التي تتركها جريمة القتل	117
34	توزيع عينة الدراسة حسب طلاق مرتكب جريمة القتل الزوجة بعد ارتكاب جريمة القتل	118
35	توزيع عينة الدراسة حسب نظرة المجتمع للقاتل ولأسرته	120
36	توزيع عينة الدراسة حسب المعيل لأسرة مرتكب جريمة القتل بعد دخوله السجن	122

المقدمة:

لقد سعى الإنسان جاهداً منذ بدء خلقه إلى إشباع حاجاته وتحقيق أهدافه في إشباع غرائزه المتنوعة ،ومنها غريزة البقاء، وتدرجت مراحل الإشباع عبر التاريخ من الطرق العشوائية القائمة على المحاولة والخطأ، إلى المحاولات المنظمة والمخططة، وقد تجاوزت عملية تحقيق الإشباع إلى الاعتداء على حاجات الآخرين، مما خلق منظومة غير متوازنة جعلت من القوي يحظى بإشباع أكبر ويحرم الآخرين من الإشباع، فكانت تلك المرحلة أشبه بمرحلة البقاء للأقوى وجعلت الحياة مهددة وغير آمنة.

إن الجريمة ظاهرة عالمية اجتماعيه، ولا يكاد يخلو منها مجتمع إنساني؛ حيث لازمت الكون منذ نشأته حينما تمت أول جريمة قتل عرفها التاريخ البشري؛ حيث قتل قابيل اخاه هابيل، قال تعالى "فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسه قَتْل أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنْ الْخَاسِرِين" (المائدة ايه30)، وهي تتنوع من حيث طبيعتها وأشكالها وأنماط حدوثها، وكذلك تتباين من مجتمع لأخر من حيث النوعية والكميه، وتتباين داخل المجتمع الواحد تبعا لاختلاف مكوناته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

ولم تقتصر دراسة الجريمة ومحاولة تفسير السلوك الإجرامي ومكافحته على علم الجريمة، بل أسهمت العديد من التخصصات العلمية في دراسة الظاهرة الإجرامية ومحاولة تفسيرها، فما الجريمة إلا محصلة لتضافر العديد من العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، والحضارية والمكانية التي أفرزت هذه الظاهرة، وأصبحت دراسات وأبحاث الجريمة مجالاً جذاباً لأعداد متزايدة من الباحثين والمهتمين المنتسبين إلى تخصصات مختلفة، كعلم الاجتماع، وعلم النفس، والتربية والقانون، والجغرافيا وغيرها، كل ينظر إلى الجريمة بمنظار مختلف عن الآخر، فالجغرافيا مثلاً تهتم بمعالجة الجريمة من خلال الجوانب المكانية أكثر من العلوم الأخرى، لأن المكان هو محور كل دراسة جغرافية.

ولا يقتصر الأمر على التوزيع المكاني فحسب، بل يتعداه إلى التعرف على القوى الكامنة وراء ذلك التوزيع، وعلاقات تلك القوى بالمكان ومعطياته، بل وعلاقات تلك القوى بعضها ببعضها الآخر أيضاً، بالإضافة إلى بعدين آخرين لدراسة الظاهرة الموزعة، هما تأثير تلك الظاهرة في المكان من جهة، واتجاهاتها المستقبلية من جهة

أخرى، ومن هنا ظهرت مساهمات جغرافية الجريمة أحد فروع الجغرافيا البشرية في هذا المجال، ونمت وتطورت حتى أصبح لها العديد من النظريات والمفاهيم التي تفسر الجريمة .

وللدراسات والأبحاث الجغرافية في مجال الجريمة دور فعال في وصف أنماط الجريمة ، من خلال الفهم الشامل لأبعادها، والعوامل المؤثرة فيها وانعكاساتها على البيئة الاجتماعية والحضرية والاقتصادية، وتفسيرها بالاستعانة بالتخصصات والعلوم الأخرى، مما يسهم في معالجة الظاهرة الإجرامية، ليس في المجال الأمني فحسب، وإنما في مجال التخطيط الحضري ، واستخدامات الأرض ، وفي المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية وغيرها .

وتهدف الجغرافيا في معالجتها للجريمة إلى الاسهام في دراسة إحدى المشكلات التي تواجه المجتمع البشري؛ حيث شهدت محافظات غزه هذه الظاهرة والتي من الملاحظ أنها تتزايد مع الايام؛ حيث أصبحت هذه الظاهرة منتشرة في كافه محافظات غزة وخاصة في السنوات الأخيرة، ومن هذا الجانب كان لابد لدراسة جريمة القتل في محافظات غزه من حيث التوزيع المكاني وتطورها، والعوامل المؤثرة فيها.

أولاً: مشكلة الدراسة:

تعد جرائم القتل من أخطر أنواع الجرائم التي يرتكبها الإنسان، وقد ساهمت هذه الجرائم في ظهور العديد من الدراسات حول الجريمة؛ حيث أن للجريمة علاقه مباشرة بنوعية المكان من الناحتين الطبيعية والبشرية، وتختلف درجة خطورة جرائم القتل تبعاً لانتشار الظاهرة، فقد انتشرت في الآونة الاخيرة في محافظات غزة بشكل كبير تبعا للظروف السياسية، والاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها المحافظات.

تبين من واقع السجلات والاحصاءات الرسمية لعام 1996م، أن عدد جرائم القتل في محافظات غزه بلغ (34) جريمة قتل(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،37:1997)، ارتفع إلى(74)جريمة عام 1999م، (مجلة وزارة الداخلية،4:2014)، وبلغ عددها في عام 2006م (206) جريمة قتل(شقفة،11:2012)، في حين بلغ عددها في عام 2013م (33) جريمة قتل(التقرير الإحصائي الجنائي،13:2013)، مما يتطلب دراسة هذه الظاهرة ومعرفة أسبابها للكشف والوقوف على المشاكل التي صاحبت جرائم

القتل، الوصول إلى الخفض من تلك الجريمة، وتتمحور الدراسة في دراسة التباين المكاني لجرائم القتل في محافظات غزه وتطورها.

ثانياً: تساؤلات الدراسة:

١- ما هو حجم جريمة القتل في محافظات غزه مقارنه بالمجتمعات الاخرى؟
٢- ما نوع جريمة القتل السائدة في محافظات غزه؟
٣- ماهي الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جرائم القتل في محافظات غزه؟
٤- ماهي العلاقة بين المتغيرات السكانية وجريمة القتل ؟
٥- ما دوافع لجرائم القتل؟
٦- هل يوجد علاقه بين السكان وزياده معدل الجريمة في محافظات غزه؟
٧- ما هو التوزيع الجغرافي لجرائم القتل في محافظات غزة؟
٨- ما هو دور القانون الفلسطيني تجاه جرائم القتل في محافظات غزه؟

ثالثاً: منطقه الدراسة:

تقع محافظات غزة في الجزء الجنوبي الغربي من فلسطين المحتلة، بين درجتي عرض (31.16)- (31.45) شمال خط الاستواء، وبين درجتي طول(34.20)_(25-34) شرقاً، ممثلاً بشريط ضيق من الأرض يمتد من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي، تطل على البحر المتوسط من جهة الغرب وتحيط بها الأراضي الفلسطينية المحتلة عام1948 من جهة الشرق والشمال، وشبة جزيرة سيناء من الجنوب، لذلك تقع في منطقة انتقالية، ويبلغ طول ساحل محافظات غزة حوالي 45كيلومتر، أما عرضها فيتراوح ما بين12.4 كيلومتر في أقصى اتساع و5.8 كيلومتر في أضيق أجزائه، كما تبلغ مساحتها حوالي 365كم^{٢}(الأطلس الفني لمحافظات قطاع غزة،22:1997)، وتمثل محافظات غزة ما نسبته 1.3% من مساحة فلسطين، وتقسم إلى خمس محافظات وهي محافظة الشمال، غزة، دير البلح، خانيونس، ويبلغ عدد السكان فيها نحو 1.7مليون نسمه لعام2012 وبالتالي تبلغ الكثافة السكانية نحو 4658 نسمه/كم، وبالتالي تعتبر من أعلى الكثافات السكانية في العالم. شكل (1)(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،58:2013)

شكل (1) الموقع الجغرافي لمحافظات غزة

المصدر :إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام2012

رابعاً: الحد الزمني:

تغطي الدراسة الفترة الممتدة ما بين الأعوام 1996م إلى عام 2013م.

خامساً: أهداف الدراسة:

١- التعرف على حجم وتطور جرائم القتل في محافظات غزة.
٢- إبراز الخصائص الديمغرافية، الاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي جرائم القتل .
٣- تحديد العوامل التي تؤدي الى ارتكاب جرائم القتل.
٤- الكشف عن علاقه النمو السكاني والكثافة السكانية بجريمه القتل في محافظات غزه.
٥- تحليل التباين المكاني في معدلات جرائم القتل في محافظات غزة.
٦- الكشف عن أكثر أنواع جرائم القتل انتشاراً في محافظات غزة.
٧- التعرف على أكثر الادوات المستخدمة بالقتل.
٨- الكشف عن بعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية لمرتكبي جرائم القتل في محافظات غزة.
٩- ابراز دور القانون الفلسطيني اتجاه جرائم القتل

سادساً: أهميه الدراسة:

تنبثق أهمية الدراسة من خطورة الآثار التي تتركها ظاهرة القتل على الفرد والمجتمع، ولن يتم فهم هذه الظاهرة على حقيقتها فهماً صحيحاً إلا بالدراسة العلمية الحقيقية وإتباع أساليب المنهج العلمي لمعرفه أبعاد هذه الظاهرة، وتكمن أهمية هذا البحث فيما يلي:

١- تعد هذه الدراسة من أولى الدراسات المنهجية التي تتناول ظاهرة القتل في فلسطين.
٢- توفير قاعده عن البيانات والمعلومات المتعلقة بجرائم القتل لتكون بمثابه دراسات بحثيه أخرى و إمكانية الوصول إلى عينة الدراسة
٣- اثراء المكتبات الفلسطينية بهذا النوع من الدراسات.
٤- يمكن الاستفادة من الدراسة محلياً وذلك من خلال تجنب الاسباب التي تؤدي الى زياده جرائم القتل.
٥- حداثة موضوع الدراسة في جغرافية الجريمة.

سابعاً: مبررات اختيار الموضوع:

يرى الباحث أن هناك العديد من الأسباب التي تدفعه لتناول هذا الموضوع :

١- انتشار ظاهرة القتل في محافظات غزة واتصال المشكلة بقضية تهم المجتمع .

٢- ندرة الدراسات الجغرافية المتعلقة بجغرافيا الجريمة على المستوى العربي بشكل عام وندرة الدراسة المتخصصة لجرائم القتل في الاراضي الفلسطينية بشكل خاص.

٣- خطورة الآثار التي تتركها هذه الظاهرة على الفرد والمجتمع حتى أصبحت من أكبر المشاكل التي تؤرق المجتمع .

ثامناً: الدراسات السابقة:

وتهدف إلى الوقوف على الدراسات السابقة في هذا المجال، لتمكين الباحث من تكوين خلفية نظرية يستند اليها في دراسته، وذلك من خلال تعرضه لأهم الدراسات السابقة، حيث أن هناك قلة في الدارسات السابقة التي تناولت دراسة التوزيع المكاني للجريمة، وعليه سوف يستعرض الباحث عدداً من الدراسات الأجنبية والعربية والتي تساعد في بناء خلفيه نظرية للدراسة.

١. دراسة شقفة وأبو عمرة(2012)

بعنوان "محافظات غزة دراسة في جغرافية الجريمة، جرائم القتل" تناولت الدراسة التوزيع المكاني لجرائم القتل مع تبيان أكثر أنواع جرائم القتل انتشاراً في محافظات غزه، وإظهار طبيعة العلاقة بين النمو السكاني والكثافة السكانية وحجم المحافظات من ناحيه وجرائم القتل من ناحيه اخرى، وتوصلت الدراسة الى أن جرائم القتل في تزايد مستمر، وأن هناك علاقه قويه بين جرائم القتل وحجم المحافظات، وبين عدد الجرائم والكثافة السكانية، وأن 80% من جرائم القتل تتركز في الفئه العمرية من 15-39، وأثبتت أن الحصار المفروض على محافظات غزه ساهم في ارتفاع جرائم القتل ،وأوصت الدراسة بأن تقوم الشرطة الفلسطينية بإنشاء قاعده بيانات موحده للجريمة ونشرها للبحث العلمي، وسحب الأسلحة الغير مرخصه وتطبيق الحدود الشرعية لمرتكبي جرائم القتل.

٢. دراسة النجار(2012)

بعنـوان:" جريمـة تعـاطي المخـدرات فـي محافظـات غـزة، دراسـة فـي جغرافيـة الجريمـة"، رسـالة ماجسـتير غيـر منشـورة، الجامعـة الإسـلامية. هـدفت الدراسـة إلـى تحليـل التبـاين المكـاني فـي معـدلات جريمـة تعـاطي المخـدرات فـي محافظـات غـزة، والكشـف عـن بعـض الآثـار الاجتماعيـة والاقتصـادية لمرتكبـي جريمـة تعـاطي المخـدرات، وتوصـلت الدراسـة إلـى أن هنـاك تبـاين فـي بعـض المحافظـات فـي التوزيـع الجغرافـي لعـدد المتهمـين فـي جـرائم تعـاطي المخـدرات، وأكـدت الدراسـة أن معـدل جريمـة تعـاطي المخـدرات فـي محافظـات غـزه بلغـت 46.2 جريمـة تعـاطي لكـل مئـة ألـف نسـمه لعـام 2010، وأوصـت الدراسـة إلـى التسـريع فـي انشـاء قـانون فلسـطيني لجـرائم المخـدرات يتناسـب مـع ظـروف وتطـور الظـاهرة، وتطـوير الخطـط الأمنيـة علـى المعـابر والانفـاق والإعتمـاد علـى التقنيـات الحديثة.

٣. دراسة طوقان(2012).

بعنـوان: التبـاين المكـاني للجريمـة فـي مدينـة نـابلس ومخيماتهـا .دراسـة فـي الجغرافيـا الاجتماعيـة، رسـالة ماجسـتير غيـر منشـورة، جامعـة النجـاح، نـابلس، هـدفت الدراسـة إلـى تحديـد منـاطق تركـز الجريمـة فـي أحيـاء نـابلس، وكـذلك التعـرف علـى الأسـباب، والأدوات المسـتخدمة فـي الجريمـة، وخصـائص الأفـراد المشـتكين والمشـتكى علـيهم فـي الجـرائم التـي وقعـت فـي مدينـة نـابلس ومخيماتهـا عـام2009-2010م، وتوصـل إلـى أن الجـرائم المرتكبـة ضـد حيـاة الأشـخاص أو مـا يتعلـق بـالنفس أعلـى نسـبة مئويـة مـن بـين الجـرائم المبلـغ عنهـا فـي عـام 2012 فـي مدينـه نـابلس؛ حيـث بلغـت 43% و51.4% فـي مخيمـات نـابلس، وأوصـت الدراسـة فـي تسـريع عمـل المحـاكم فـي انهـاء البـت فـي القضـايا المرفوعـة اليهـا خـلال سـنوات الانتفاضـة ،ووضـع قـانون يحـدد أنـواع الجـرائم الإلكترونية في الاراضي الفلسطينية.

٤. دراسة Zavalaواخرون(2010)

"Geographic distribution of risk of death due to homicide in Puerto Rico, 2001–2010"

بعنـوان: "التوزيـع الجغرافـي لمخـاطر الوفـاه بسـبب القتـل فـي بورتوريكـو 2001-2010" وهـدفت الدراسـة لرفـع مسـتوى الـوعي للتـأثير السـلبي لجـرائم القتـل فـي

منطقه الدراسة، وذلك بناء على التوزيع المكاني والزماني لجرائم القتل، حيث تنتشر ظاهر القتل بانتشار واستخدام الأسلحة النارية؛ حيث وقعت الدراسة على كافة الفئات العمرية وكذلك نوع الجنس وبناء على ذلك، توصلت الدراسة أن جرائم القتل تتركز بين الذكور أكثر من الإناث 13 مرة، ولوحظ أن أعلى معدلات القتل تتركز في الفئة العمرية من الذكور 20-24 ، وتم استخدام الأسلحة النارية في جرائم القتل بنسبه 80% ، وكذلك توصلت الدراسة أن البلديات الأكثر تحضراً في منطقه الدراسة هي الأكثر انتشار لجرائم القتل.

٥. دراسة Carbolic& Uberti (2008)

Geographical Distribution of Crime in Italian Provinces:
بعنوان: "التوزيع الجغرافي للجريمة في المقاطعات الإيطالية" هدفت الدراسة إلى تفسير وتحليل البيانات الكمية والزمنية لبعض المقاطعات الإيطالية، وكذلك توزيع انماط الجريمة بناء على القتل والسرقة والاحتيال داخل المقاطعات الإيطالية ما بين عام 1999-2008 م، وكذلك الكشف عن الأبعاد الجغرافيا للجريمة، والكشف عن المتغيرات الديمغرافية، والاجتماعية، والاقتصادية لمرتبكي الجريمة في منطقة الدراسة، وتوصلت الدراسة أن المتغيرات الاقتصادية، والاجتماعية والديمغرافيا لها تأثير كبير في انتشار الجريمة في المقاطعات ولكن هذه المتغيرات تختلف باختلاف الجريمة حيث أنها تختلف بشكل كبير لمرتبكي جرائم القتل.

٦. دراسة النعاس(2008)

بعنوان: "التباين المكاني لجرائم الجنايات بشعبية الجبل الاخضر" تناولت الدراسة التعرف على حجم الجريمة وأسبابها وأنواعها وحجمها وأماكن تركزها، والمساهمة في إبراز الجوانب الجغرافية التي تكشف تتطور أنماطها المكانية، وتوصلت الدراسة إلى أن الجرائم تتجه نحو الزيادة وخاصه جرائم الاموال وجرائم الاخلاق وجرائم الثقة، وأكدت الدراسة أن هناك ارتباط بعض الجرائم بالذكور حيث شكلت 100% واختصرت هذه الجرائم على جريمة القتل العمد وجريمة السرقة بأنواعها وجريمة الاختلاس وحيازة الأسلحة، وأثبتت الدراسة انخفاض نسبه الجرائم المسجلة في المناطق الريفية حيث لم يتعد2.65% من مجمل الجرائم المسجلة بالشعبية

٧. دراسة الحاج حسن(2007)

بعنـــوان: "**أهميـــة ودور الأمـــن الحضـــري فـــي الحـــد مـــن الجريمـــة فـــي المـــدن الفلســـطينية**" رسـاله ماجسـتير، غيـر منشـورة، جامعـة النجـاح ، نـابلس. هـدفت الدراسـة إلـى تحليـل أنمـاط ومسـببات المشـاكل الاقتصـادية والاجتماعيـة، ومنهـا الجـرائم فـي المـدن الفلسـطينية بشـكل عـام ومدينـة نـابلس بشـكل خـاص، وكـذلك دراسـة أهميـة ودور الأمـن الحضـري فـي الحـد مـن هـذه الجـرائم، وكـذلك التركيـز علـى تحليـل جريمـة القتـل علـى أسـاس أنهـا أبشـع الجـرائم وأكثرهـا تعقيـداً وأثرهـا علـى الفـرد والمجتمـع واعتمـد الباحـث فـي رسـالته علـى الاسـتبيان بشـكل أساسـي واجـراء المقـابلات مـع الـدوائر والمؤسسـات المعنيـة بالموضـوع، وتوصـل إلـى أهميـة العامـل السياسـي والأمنـي فـي عـدم الاسـتقرار الأمنـي فـي مدينـة نـابلس، والاخـتلالات الأمنيـة الناجمـة عـن الانتفاضـة والفقـر وغيـاب القـانون زادت مـن مخـاوف المـواطنين، وقلقهـم مـن زيـادة اضـطراب الوضـع الأمنـي، وحـدد أسـباب الجريمـة فـي المدينـة، وسـاهمت الأوضـاع الاقتصـادية والاجتماعيـة فـي ازديـاد وارتفـاع معـدلات الجريمـة وخصوصـاً جـرائم السـرقة والقتـل ممـا خلـق شـعورا بعـدم الأمـان علـى الـنفس والمـال. واوصـى بضـرورة وضـع قـوانين فـي مواجهـة الجريمـة، وضـرورة تعـاون المؤسسـات مـن المدرسـة والمؤسسـات الأمنيـة والمـواطنين فـي الحـد مـن الجريمـة، وأوصـى بضرورة معالجة أسباب حدوث الجريمة وتوفير احتياجات المواطنين.

٨. دراسة Murray & Ackerman(2004)

"Assessing spatial patterns of crime in Lima, Ohio"

بعنـــوان:" تقيـــيم الانمـــاط المكانيـــة للجريمـــة فـــي ليمـــا، اوهـــايو". وهـــي دراســـة تناولـت التحليـل النظـري وتوظيـف التقنيـات الحديثـة والكميـه لدراسـة العنـف والجـرائم، وتحديـد المشـاكل داخـل الاحيـاء فـي منطقـه الدراسـة، وكـذلك تقـيم العلاقـة المكانيـة، والاجتماعيـة والاقتصـادية، والـديمغرافيا، واسـتخدام الأراضـي، والهياكـل البيئيـة والجريمـة، وتوصـلت الدراسـة أن الجريمـة فـي تزايـد مسـتمر فـي الأحيـاء التـي يكـون فيهـا الـدخل مـنخفض، وكـذلك ارتفـاع الجريمـة فـي الاحيـاء التـي يرتفـع فيهـا معـدل السـكان ،وأوصـت الدراسـة اعـاده تأسـيس المنـاطق المختـارة بعنايـه، وعلـى نطـاق اوسـع، وينبغـي تنشيط المشاريع التي تخدم ذوي الدخل المنخفض، والحد من مشكله الفقر في الاحياء.

٩. دراسة منصور(2003)

بعنوان:" الأبعاد الجغرافية للجريمة في محافظات غزة، دراسة في الجغرافية الاجتماعية "رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة. هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على أنواع الجرائم في محافظات غزة، والتعرف على تطور أعداد الجرائم، والتباين في توزيعها في كل من المدن والقرى والمخيمات، مع إبراز الملامح المشتركة لكل محافظة، ولقد توصلت الدراسة إلى أن الجريمة بشكل عام تتجه نحو الارتفاع خلال الفترة من 1995 – 2000 ، وأن هناك علاقة ارتباط بين الكثافة السكانية وأعداد الجرائم، وأن أعداد قضايا المخدرات تتفاوت من محافظة إلي أخرى، وأشارت الدراسة إلى أن معظم نزلاء السجن المركزي من فئة الشباب صغار السن وغالبيتهم ينتمون إلى مستويات تعليمية منخفضة ومتزوجون ومن فئات متوسطة ومتدنية الدخل، وأوصت الدراسة بأن تقوم السلطة الفلسطينية بإنشاء قاعدة بيانات موحدة لإحصاءات الجريمة ، والعمل على النهوض بالاقتصاد الفلسطيني، واعادة النظر في تخطيط بعض الأحياء ذات الطبيعة المتردية كالمخيمات وتعزيز الوازع الديني.

١٠. دراسة بدوي (2003)

بعنوان: التوزيع المكاني للجريمة في مدينه الرياض وعلاقتها بالخصائص البيئية للمكان" رساله ماجستير منشورة، جامعة الامير نايف للعلوم الأمنية هدفت الدراسة الى استقصاء العوامل البيئية والبشرية والطبيعية ذات العلاقة بالجرائم في مدينة الرياض، وكذلك التعرف على التوزيع المكاني للجرائم ومرتكبيها في مدينه الرياض، وتوصلت الدراسة ان هناك زياده في عدد الجرائم مقابل زياده عدد السكان في اي منطقة جغرافية معينه داخل النسيج الحضري لمدينه الرياض، وأوصت الدراسة الى تحسين البيئة الطبيعية لما لها من ارتباط بمعدلات الجريمة والانحراف.

١١. دراسة الجهني(1999)

بعنوان :"خصائص مرتكبي جريمة قتل النفس في منطقة المدينة المنورة،" رسالة ماجستير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، هدفت الدراسة الى التعرف على خصائص مرتكبي الجريمة في المدينة المنورة، وكذلك التعرف على حجم جرائم قتل النفس في المدينة المنورة، وتوصلت الدراسة إلى أن أكثر حالات قتل

الـنفس لـدى الفئـات الاجتماعيـة الـذكور اكثـر مـن الانـاث، والشـباب أكثـر مـن الشـيوخ، والاميـون أكثـر مـن المتعلمـين، واظهـرت الدراسـة أن مقـر السـكن يحتـل المركـز الأول فـي سـلوك القتـل حيـث وصـلت إلـى 62%، ويحتـل مقـر العمـل 31%، وكـذلك ارتفـاع معـدل قتـل الـنفس بـين فئـه الشـباب 28-38 حيـث بلغـت 43% ، واوصـت الدراسـة بـاجراء دراسـة عـن ظـاهر قتـل الـنفس علـى مسـتوى المملكـة العربيـة السـعودية، ودعـم جهـود البحـوث التـي تتصـدى لدراسـة مشـكله قتـل الـنفس والتـي تتسـم بعـض الحساسـة والسـرية والعمل على نشر هذه الابحاث واعلان نتائجها.

خلاصه الدراسات السابقة:

مـن الملاحـظ أن الدراسـات السـابقة تناولـت عديـد مـن الموضـوعات التـي لهـا علاقـة بمشـكله البحـث ومـن أهـم المباحـث التـي تـم مناقشـتها: التعـرف علـى التوزيـع المكـاني لجـرائم القتـل، والتعـرف علـى الخصـائص الاجتماعيـة، والاقتصـادية والديمغرافيـة لمرتكبـي جـرائم القتـل، وكـذلك التعـرف علـى حجـم الجريمـة، وانمـاط الجريمـة، واظهـار العلاقـة بـين النمـو السـكاني والكثافـة السـكانية وحجـم المحافظـات وكـذلك علاقـه التحضـر بالجريمـة، وخلصـت الدراسـات السـابقة إلـى أن هنـاك زيـاده فـي عـدد الجـرائم مقابـل الزيـادة فـي عـدد السـكان، وأن العوامـل الاجتماعيـة والاقتصـادية لهـا دور كبيـر فـي جـرائم القتـل، وكـذلك أن هنـاك ارتبـاط واضـح فـي معـدلات الجريمـة بالنسـبة للـذكور أعلـى مـن الانـاث، وأن هنـاك انخفـاض فـي الجـرائم فـي المنـاطق الريفيـة بينمـا ترتفع الجريمة في المناطق الحضرية.

ولقد اوصت الدراسات السابقة بالاتي:

١- أن يتم انشاء قواعد بيانات خاصة بالنشر تتعلق بالجريمة

٢- تطوير الخطط الأمنية من أجل مكافحة الجريمة

٣- اعاده النظر في تخطيط بعض الاحياء ذات الطبيعة المتردية.

٤- ضرورة معالجه أسباب حدوث الجريمة وتوفير احتياجات المواطنين.

٥- تحسين البيئة الطبيعية لما لها من ارتباط بمعدلات الجريمة والانحراف.

مما سبق يتضح أن الدراسات السابقة ناقشت موضوع الجريمة من جوانب مختلفة، ولم يتم تناول اي منها جرائم القتل بشكل متخصص في فلسطين بشكل عام ومحافظات غزه بشكل خاص، وأن معظم الدراسات استخدمت دراسة الجريمة بشكل عام، بينما تتميز هذه الدراسة بالتركيز المتخصص على جريمة القتل من حيث التوزيع المكاني والزماني، وبذلك يمكن القول ان الدراسات السابقة زودتنا بالمعرفة وكانت بمثابة إطاراً مرجعيا.

تاسعاً: مصادر جمع البيانات:

١- المصادر المكتبية :وتشمل مجموعة الكتب، والأبحاث، والتقارير المختلفة ذات العلاقة بالموضوع.
٢- المصادر الإحصائية والتي تتوفر لدى الجهات الحكومية، وخاصة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
٣- المقالات، والدوريات، والتقارير المنشورة في المجلات العلمية التي لها علاقة بموضوع الدراسة
٤- الدراسة الميدانية(الاستبانة) وتوزيعها على المبحوثين ومن ثم تحليلها إحصائيا

عاشراً: فرضيات الدراسة:

١. لا توجد علاقه ذات دلاله إحصائية بنسبه 5% بين الكثافة السكانية وجرائم القتل في محافظات غزه.
٢. لا توجد علاقه ذات دلاله إحصائية بنسبه5% بين حجم المحافظة الكلي ومعدل جرائم القتل في محافظات غزة.
٣. لا يوجد اختلاف في توزيع جرائم القتل في محافظات غزه وذلك تبعا للظروف الديمغرافيا والاجتماعية والاقتصادية.
٤. لا توجد علاقه ذات دلاله إحصائية بنسبه 5% بين المستوى التعليمي وجرائم القتل.
٥. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بنسبة 5% بين العمر وجرائم القتل.
٦. لا توجد علاقه ذات دلاله إحصائية بنسبة 5%بين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية وجرائم القتل.

حادي عشر: منهجية الدراسة واجراءاتها:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها استعان الباحث بعدة مناهج كي تحقق متطلبات البحث وهي:

١- **المنهج الوصفي** :والذي استخدم لإظهار ووصف ظاهرة جرائم القتل في محافظات غزة ويبرز هذا الأسلوب الوصفي في كونه الأسلوب الوحيد الذي يمكنه دراسة واقعها والتعبير عنها كماً وكيفاً.

٢- **المنهج التحليلي**: وهو القيام بإجراء تحليل موضوعي للبيانات والإحصائيات، ومحاولة اكتشاف العلاقات الموجودة بين المتغيرات التي يفترض أن يكون لها صلة قوية في تشكيل هذه الظاهرة وتحليل الخصائص الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على جرائم القتل.

٣- **المنهج الإحصائي**: لقد تم استخدام الأسلوب الإحصائي الوصفي والتحليلي الخاص ببرنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences في دراسة العلاقة بين جرائم القتل والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والاولية . .

٤- **المنهج التاريخي**: وهنا ركز الطالب على تطور الظاهرة الجغرافية تاريخياً وزمنياً لتفسير تطور جرائم القتل.

٥- **منهج دراسات العلاقات المتبادلة:** يسعى هذا المنهج إلى دراسة العلاقات بين الحقائق التى تم الحصول عليها بهدف التعرف على الاسباب والتى أدت إلى حدوث الظاهرة والوصول إلى الخلاصات

الفصل الأول

الإطار النظري

اولاً: مفاهيم ومصطلحات الدراسة

ثانياً: أنواع القتل

ثالثاً: التطور التاريخي لجغرافية الجريمة

رابعاً: أركان جريمة القتل

خامساً: الاتجاهات النظرية المفسرة للجريمة

أولاً- مفاهيم ومصطلحات الدراسة :

١-تعريف الجريمة.

أ- الجريمة في اللغة:

الجريمة مصدر مشتق من الفعل الثلاثي "جرم"، والجرم في اللغة بمعنى القطع، ويقال جرمه جرماً أي قطعه، وشجرة جريمة أي مقطوعة، ويقال جرم أي كسب، يقال إن فلان جريمة أهله أي كاسبهم (ابن فارس،1979: 446)، وعندما رسخ في أذهان الناس ووقع في قلوبهم المعنى السلبي للجريمة ، وهو فعل مستهجن، والوقوع فيه مستقبح، فإن الجريمة بمعنى القطع تنصرف إلى القطع المحظور أو قطع الصراط المستقيم، وما في معناه، والجرم بالكسر: الجسد ويقال الرجل جريم أي إذا عظم بدنه (الفيومي، 1979 :97)، والجرم بالضم: التعدي والذنب وأجرام جنى جناية، وجرم إذا عظم جرمه، أي أذنب والجمع أجرم وجروم وهو الجريمة وتجمع الجريمة على الجرائم(ابن منظور، 1967 :604).

ب-الجريمة في الاصطلاح:

الجريمة عند الماوردي: محظورات شرعيه زجر الله تعالى عنها بحد أو تعزيز (الماوردي، 1985: 323).

وعرفها أبو زهرة (إتيان فعل محرم معاقب على فعله، أو ترك فعل واجب معاقبته على تركه)(أبو زهرة، 1976:53).

وعرفها توفيق: بأنها فعل نهى الله عنه "أي القيام بعمل غير مشروع" أو الاقتناع عن فعل ما أمر الله به(توفيق، 1986:166).

وخلاصه التعريفات السابقة للجريمة بمعنى عام هي ارتكاب المحرمات مطلقاً، سواء ترتب عليها عقوبة دنيوية أو أخروية، وبالمعنى العام إنها محظورات شرعية رتب الشارع على الوقوع فيها عقوبة دنيوية.

ت-تعريف الجريمة من الناحية الاجتماعية:

من وجهه نظر الاجتماعين بأنها تلك الأفعال التي تعتبر مخالفة للحاجات الأساسية والمصالح الرئيسية للمجتمع، أو تلك الأفعال التي تمثل خطراً على المجتمع، أو تجعل من المستحيل تحقيق التعايش والتعاون بين الأفراد الذين يكونونه (زيد، 1978: 78)، بمعنى أن الجريمة هي مصطلح يطلق على الأفعال التي تخالف المجتمع والأخلاق.

ث-تعريف الجريمة في القانون:

هي كل ما نص عليه الشرع أو القانون على تحريمه من أفعال وأقوال وجعل له عقوبة صريحة، كجرائم الحدود والقصاص أو منح القاضي صلاحية تحديد العقوبة كما هو الحال في جرائم التعزيز، وهذا التحديد يجعل الجريمة أكثر وضوحاٍ من الانحراف ،وأكثر تحديداً وثباتاً(الساعاتي، 1983: 14).

إذن الجريمة في القانون هي العمل الصادر عن الفرد المجرم، والقانون الذي يحدد عقوبة كل نوع من الجرائم في إطار الشريعة الاسلامية.

٢- القتل:

أ- تعريف القتل في اللغة :

قتل : القاف والتاء واللام أصله صحيح يدل على إذلال، وإماته (ابن منظور،1967: 651)، قتله يقتله قتلاً وتقتالاً وقَتلة قِتلة سواء بالكسر، وقتله تقتيلاً: أزهق روحه فهو مقتول وقتيل، والجمع: قتلى وقتالي، ورجل قتيل :مقتول وامرأة قتيل: ومقتول واقتتل الرجل: عرضه للقتل وأصبر عليه، والقِتلة المرة، والقتلة: الهيئة ،والمقتل: الموضع الذي اصيب لا يكاد صاحبه يسلم ، والمقاتلة الذي يلون للقتل بكسر التاء(ابن فارس، 1986: 560)، والقتل المعروف يقال: قتله اذا أماته بضرب أو حجر أو سم أو إغراق ، والمنية قاتله، ويبقى قتله حتى أماته الله تعالى لان الله وحده الذي يحي ويميت ،قال تعالى{إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ}(البقرة أية٢٥٨).

ب-القتل في الاصطلاح:

أصله إزاله الروح عن الجسد كالموت، لكن إذا اعتبر المتولي له يقال :قتل، اذا اعتبر بفوت الحياه يقال: موت (الكوفي، 1993: 729)، قال تعالى " أَفَإِين مَاتَ أَو قُتِلَ"(ال عمران١٤٤) ، وقيل : هو فعل من العباد تزول به الحياه (غيظان،1995: ج)، وفي موضع أخر إنه الفعل المؤثر في إزهاق الروح (العمري، 2003: 20).

يتضح أن القتل هو إزهاق لنفس إنسانيه سواء بفعل صاحبها ويسمى انتحار او بفعل إنسان أخر .

ت-القتل في القانون.

لا يختلف كثيرا تعريف القتل في القوانين الوضعية، فقد عرفه بعض شراح القوانين بأنه :بقوله القتل تنفيذ للجريمة بإزهاق الروح(أبو زهرة، 1998: 286) ،وقيل اعتداء على حياة الغير مما ترتب عليه وفاته (حسني،7:1978)، نستطيع القول أنه فعل بشري يؤدي إلى إزهاق روح نفس بشرية، وقد تختلف أنواع ووسائل القتل في ارتكاب الجريمة.

ث- الشروع بالقتل.

وهو العمل الذي يقوم به شخص ما بنشاط أو فعل يتجاوز كونه مجرد نشاط أو فعل تحضيري لارتكاب جريمة مقصودة(أبو زيد، 2003: 72-73)، أي اتجاه نية الشخص لإزهاق روح إنسان، ويقوم بتهيئة الأسباب المؤدية للقتل ولكن النتيجة تختلف بسبب حيلولة أسباب أخرى، لا دخل لها بها، دون تحقيق النتيجة، مثل قيام شخص بإطلاق النار على أخر قاصداً قتله ولكن يحول شخص أخر بدفع الأول عن مكانه وتنصرف المقذوفات النارية الى مكان آخر(المهيرات، 2000: 26).

ج- تعريف المجني عليه في اللغة.

اسم مفعول من جنى جناية، ويقال جنى على نفسه وجنى على قومه، وجنى الذنب على فلان، أي جره إليه، والجناية والجرم وما يفعله الإنسان مما

يوجب العقاب أو القصاص في الدنيا والأخرة، وتجنى فلان على فلان ذنباً إذا تقول عليه وهو برئ، وتجنى عليه أدمي(ابن منظور، 1956 : 154).

ح-المجني عليه في القانون.

هو الشخص الذي يعاني من الضرر المباشر البدني أو النفسي أو المالي أو التهديد بوقوعه نتيجة لارتكاب جريمة أو الشروع فيها، كذلك هو الشخص الذي يعاني ضرر بدني أو عاطفي، أو خسارة، أو ضرر في الممتلكات بسبب جريمة جنائية سواء أدين شخص بهذه الجريمة أم لم يدان (بهنام، 1974: 25).

خ-تعريف المجني عليه في الشريعة الاسلامية.

هو كل شخص أراد الجاني الاعتداء على حق من حقوقه، وتحققت فيه النتيجة الجنائية التي أرادها الفاعل، ويطلق على المجني عليه هو كل من أضرت به الجريمة أو كل شخص تعرض للضرر الناشئ عن الجريمة ويلزم الجاني بالتعويض او الاقتصاص (سالم، 2010: 8).

خلاصة القول : إن المجني عليه هو الشخص الذي أصابه الضرر من جراء الجريمة سواء كان ضرر مباشر أو غير مباشر.

٣-وسائل القتل:

أ- الوسيلة في اللغة.

من الفعل وسل، الوسيلة لها عدة معاني الوسيلة المتنزلة عند الملك، الوسيلة الدرجة ،الوسيلة: القربة ووصل فلان الى الله وسيله، وإذا عمل عمل تقرب به اليه، والواسل الراغب الى الله، والوسيلة الوصلى والقربى وجمعها الوسائل(ابن منظور، 1967: 725).

ب-الوسيلة في الاصطلاح .

التوصل الى الشيء برغبة، وهي اخص من الوصيلة لتضمنها لمعاني الرغبة قال تعالي "وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ "(المائدة:35)، ويقال التوسل في غير

هذا: السرقة، يقال أخذ فلان إبل فلان توسلا أي سرقة(الاصفهاني :522)، والوسيه بقول الجرجاني هي ما يتقرب به إلى الغير(الجرجاني، 2000: 247).

يتضح مما سبق أن أقرب المعاني لموضوع الدراسة أن الوسيلة هي كل أداة مستخدمة للقتل بغض النظر عن قوتها وضعفها، ووسائل القتل هي الأدوات التي يحدث بها القتل سواء كانت هذه الادوات قاتلة أو غير ذلك، فالوسائل القاتلة تختلف اختلاف كبير في قوتها وضعفها وتأثيرها على الجسم كاستخدام سلاح ناري ، ومتفجرات، أو سلاح أبيض كالسكين والعصى .

٤ـ أدوات القتل

قسم العلماء أدوات القتل الى ثلاثة أنواع كالاتي:-

أ- نوع يقتل غالباً بطبيعته مثل السكين، والرمح والبندقية، وعمود حديد، والعصا الغليظة وحديثا المتفجرات والأسلحة النارية.
ب- نوع يقتل كثيراً بطبيعته ونوع لا يقتل غالباً مثل السوط والعصى الخفيفة.
ت- نوع يقتل نادراً بطبيعته مثل الإبرة غير المسمومة والوكزة واللطمة.(عوده، 1977: 27).

ومما يجدر ذكره، القول بأن ما يقتل كثيراً أو نادراً بطبيعته قد يقتل غالباً في بعض الظروف، كمرض المجني عليه أو صغره، أو لوقوع الإصابة في مقتل، وإذا كانت أداة القتل لا تقتل إلا نادراً كالإبرة غير المسممة فإنها تعتبر مما يقتل غالباً إذا بولغ في إدخالها في غير مقتل أو غرزت في مقتل كالحلق والخاصرة والأماكن الحساسة في الجسد .

٥ـ تعريف جغرافية الجريمة:

لقد اختلف تعريف علم جغرافية الجريمة في أوساط العلماء، ولكن معظم التعريفات التي جرت ارتكزت على عنصر أساسي في التعريف، وهو توضيح ودراسة الأنماط المكانية للجريمة، وأسبابها ،ونتائجها.

أ- **تعريف** "إسماعيل": حيث يعرفها بأنها ذلك النوع من الجغرافيا الذي يدرس التنظيم المكاني لظاهرة الجريمة من حيث أنماطها المكانية ومنظوماتها

والاختلافات الإقليمية لأنواع الجرائم مع دراسة العوامل التي تؤدي إلى تلك التنظيمات المكانية (زهرة، 1995: 126) .

ب- **تعريف** "راضي ":يرى بأنها ذلك الفرع الذي يدرس الأنماط المكانية للجريمة، مع محاوله لإيجاد الأسباب التي أدت الى هذه الأنماط المكانية، ويدرس في الوقت نفسه الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للجناة، والتي تؤثر في الجريمة، ويدرس المسار نفسه العلاقة بين حجم السكان، ودرجة التزاحم، والكثافة من ناحيه، وعلاقتها بالجريمة من ناحية اخرى (راضي، 123:1995).

ت- **تعريف** "جابر" حيث يشير بأنها موضوع فرعي من علم الجغرافيا يفسر ويربط الحيز الجغرافي للمجرمين ومختلف الأفعال الإجرامية، ويدرس تباين الجريمة ومعدلاتها، وخصائص المجرمين والضحايا آخذاً في الاعتبار دائما البعد المكاني.(جابر، 2002: 98).

يتضح أن هناك اختلاف بين التعريفات ، ولا يوجد تعريف موحد لجغرافية الجريمة ، لكن اتفقت جميع التعريفات على أن مفهوم جغرافية الجريمة للدلالة على البعد المكاني للجريمة ولتوضيح انتشار ظاهرة الجريمة على سطح الأرض، ومعرفة الحيز الجغرافي الذي تحدث فيه أعلى نسبة تركز في معدلات الجريمة بهدف التوصل إلى السياسيات والاستراتيجيات للحد من ظاهرة الجريمة.

ثانياً- أنواع القتل:

١. **القتل مع سبق الإصرار.(العمد)**

عقد النية مقدما على القيام بإزهاق روح انسان مع سبق الاصرار والترصد، أي أن يصمم القاتل مسبقاً على ارتكاب جريمته بكل هدوء وتروٍ وإعداد الأداة اللازمة لذلك، وهو أيضاً القصد المصمم عليه قبل الفعل لارتكاب فعل غير مشروع أيا ما يكون غرض المصدر منه إيذاء شخص معين أو غير معين وجده أو صدفه، ولو كان ذلك القصد معلقا على حدوث أمر أو موقفا على شرط، فكان لسبق الإصرار إذن عنصرين، يتمثل الأول في التصميم المسبق والثاني يعتبر عنصراً ضمنياً ولكن له أهميته من حيث أنه

تمثل في تفكير الجاني وتدبيره وعزمه على تنفيذ جريمته بالطريقة التي استقر رأيه عليها ، ويعتبر سبق الاصرار ظرفاً شخصيا يرجع الى القصد، كما أنه حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني، ومع أنها لا تشاهد مباشرة إلا أنها تستنتج من الوقائع والقرائن الخارجية ما دام مضمون، وموجب هذه الوقائع عقلا مع هذا الاستنتاج .وتعد هذه الجريمة من الجرائم الخطرة وتصل عقوبتها الى الاعدام (المهيرات، 2000: 28)، وأيضاً يعرف على أنه تعمد القاتل ضرب غيره بسلاح أو أي أداه قاتلة، كالمحدد من الخشب، والسكين، والسيف، والرمح لأن العمد هو القصد، ولا يمكن معرفته إلا بدليل يدل عليه وهو استعمال الالة القاتلة فهي دليل على القصد (العمري، 2003: 252)، ولابد للقتل العمد أن تتوفر فيه شروط وهي: (فوزان، بدون تاريخ نشر:635)

أ- وجود القصد من القاتل وهي أداه الفاعل.
ب- أن يعلم أن الشخص الذي قصد قتله آدمي معصوم من الدم.
ت- أن تكون الاله التي قتله بها مما يصلح للقتل عادة، سواء كان حدداً أو غير محدد، فإن ختل شرط من هذه الشروط لم يكن القتل عمداً

٢. القتل شبه العمد:

يقول الجرجاني :وشبه العمد أن يتعمد ضربه بما لا يقتل غالبا كالسوط والعصا والحجر الصغير (الجرجاني، 2000: 128)، وايضاً يعرف أن يقصد بجناية لا تقتل غالباً انسان معصوم الدم ولا يجرحه بها فيموت بها المجني عليه، كأن يضرب الجاني المجني عليه بلكمه بيده غير قاتله أو يدفعه عنه فيموت(حسني، بدون تاريخ نشر: 211).

٣. القتل الخطأ:

لقد اختلفت التشريعات الوضعية في تفسير القتل الخطأ، ولكن في ضوء التعريفات السائدة يعرف على أنه "هو إخلال شخص عند تصرفه بواجبات الحيطة والحذر التي يفرضها القانون سواء أخذ ذلك صوره الإهمال أو قلة الاحتراز أو عدم مراعاة القوانين واللوائح"(حسني، بدون تاريخ نشر: 212)، وللقتل الخطأ أنواع على النحو التالي:- .(ابوجحجوح، 2009: 28).

١- خطأ في القصد: وهو أن يرمي شخصا بظنه صيداً فإذا هو آدمي ، أو يظنه حربياً فإذا هو مسالم.
٢- خطأ الفعل: وهو أن يرمي غرضا يصيب آدامياً أو يقصد رجلاً فيصيب غيره

رابعاً- التطور التاريخي لجغرافية الجريمة:

بدأ الاهتمام بدراسة الجريمة من قبل علماء الاجتماع في وقت مبكر من القرن التاسع عشر، وكان من الدراسات الأولى في هذا المجال ما ظهر في فرنسا من مدارس علم الإجرام مدرسة الجغرافية، وتسمى احيانا مدرسة الخرائط، وهي قريبة من المدرسة البيئية، وقد ركز أنصار هذه المدرسة على توزيع الجرائم في بعض المناطق من الناحية الاجتماعية والجغرافية، ويعد كوتليت وجيري من رواد هذه المدرسة؛ حيث أجرى "جيري" الذي كان مديراً لإدارة شئون الجريمة بوزارة العدل الفرنسية في الفترة من 1821-1835، دراسة قسم فيها فرنسا إلى خمسة أقاليم متميزة في مجال الجريمة، وقد درس الجريمة في فرنسا خلال الفترة 1825-1830، وصنفها إلى جرائم ضد النفس وأخرى ضد الممتلكات، وتضمنت دراسته عدد من الجداول والخرائط تناولت الموقع الجغرافي وأعمار مرتكبي الجرائم(نجم، 1999: 62).

وبعد ذلك التاريخ زاد الاهتمام بجغرافية الجريمة وتوالت الدراسات في مختلف دول العالم وخاصة الدول الغربية ، وظهرت في عام 1967 م، في الولايات المتحدة الأمريكية دراسة لعدد من التجمعات المبعثرة لمرتكبي الجرائم في مدن الصفيح(هربرت، 2001: 88)، وفي دراسة أجراها هربرت عام 1976 لاحظ أن بعض مناطق مدينة كاردف في ويلز تسهم في نسبة المجرمين صغار السن بشكل غير متناسب ولذا درست كافة الجوانب البيئية وأيضا ما يتفق مع المنهج الجغرافي الحديث من حيث التركيز على القيم والاتجاهات في هذه المناطق.(عبد الجليل، 1995: 33).

ولقد حاول الباحثون خلال دراساتهم حول الجريمة البحث عن العلاقة بينها وعناصر البيئة الطبيعية وشملت هذه العناصر البيئية والتضاريس والموقع والمناخ وحظي هذا الأخير بالكم الأكبر في أدبيات علم

الجريمة التي سارت في هذا الاتجاه، لذلك يتعامل علم الجغرافيا مع الجريمة على أساس أنها ظاهره بشرية تحدث في كل مكان، لذا فإنه يقوم بتوزيع هذه الظاهرة، ثم يحاول البحث عن الأسباب التي أدت إلى هذا التوزيع وتقسيمها وتوزيعها على الخرائط وتتبع أصولها مع بعضها البعض(شقفة، 2010: 7).

وبذلك فالاتجاه الجغرافي في تفسير الظاهرة الإجرامية يقتصر على دراسة الوقائع الجغرافية الطبيعية، ومدى تأثيرها في الجريمة والسلوك الإجرامي، وهذا ما يميزه عن الاتجاه الأيكولوجي في دراسة الجريمة الذي يستخدم الخرائط في التحليل الإحصائي الموقعي لكتلة الجريمة وعلاقة ذلك بالظروف المادية والاجتماعية والثقافية التي تتميز بها المناطق الإجرامية(محيا، 2003: 4).

إن الجريمة وإن كانت مشكلة وظاهرة عالمية إلا أنها لم تحظ بالدراسة والاهتمام إلا في عهد قريب، ومن الجدير بالذكر هنا القول: أن "عبد الجليل" هو من أول الدارسين لجغرافية الجريمة في العالم العربي حيث كانت أولى الدراسات له حول الرحلة إلى الجريمة من وجهة النظر الجغرافية في مصر عام 1982م، وبعدها توالت دراساته حتى أصبحت مرجعاً هاماً لكل الدارسين في جغرافية الجريمة.(شقفة ،2010: 7)

خامساً- أركان جريمة القتل:

لا تتكون ولا تنشأ جريمة القتل إلا إذا توفرت أركانها المكونة لها، وللجريمة عموماً ثلاثة أركان : القانوني، والمادي، والمعنوي، أما الركن القانوني فيتمثل بالنص القانوني والركن المادي يتمثل بالنشاط والنتيجة وعلاقة السببية ، والركن المعنوي يتمثل في القصد الجنائي كما يلي :

١. الركن المادي

الركن المادي للجريمة هو كل ما يدخل في كيانها وتكون له طبيعة مادية فتلمسه الحواس ،لذلك فإن للجريمة وفق الركن المادي تقوم على ثلاث عناصر:-

أ- السلوك الجرمي: "النشاط المادي"

ويتمثل النشاط الجرمي في الفعل أو السلوك أو الاعتداء الذي يصدر من إنسان في مواجهه إنسان آخر يؤدي إلى إزهاق الروح، وقد تكون الأداة المستخدمة في القتل قاتلة بطبيعتها أو قاتله بطريقة استخدامها والأهمية للوسيلة التي ارتكبت بها الجريمة، فالقتل يختلف باختلاف الأداة المستخدمة مثل، الرصاص، والعصى (أحمد، 2012: 80)، وكذلك يتمثل السلوك الجرمي بحركة الجاني الاختيارية التي تحدث تأثيراً في العالم الخارجي أو نفسية المجني عليه، وفي ذات الوقت هو سلوك إرادي يشكل النشاط المادي المكون للجريمة، وإحداث ضرر مقصود أو غير مقصود.(عفيفة، 2012: 242)

ب- النتيجة الجرمية:

تتمثل النتيجة الجرمية في إزهاق النفس فمتى ثبت أن النشاط أو الفعل الذي صدر عن الجاني قد أدى إلى وفاة المجني عليه فتكون الجريمة تامة وقد حققت العنصر الثاني من الركن المادي للجريمة، وسواء وقعت النتيجة الجرمية فور وقوع النشاط الجرمي أم وقعت بعد ذلك بفترة معينة فإن ذلك لا يؤثر على الركن المادي، طالما توفرت العلاقة السببية بين النشاط والنتيجة(أحمد، 2012: 84-85)

ت-علاقة السببية بين الفعل و النتيجة.

إن علاقة السببية التي تربط بين عنصري الركن المادي السابقين تمثل أهمية كبيرة في الركن المادي؛ حيث أن العلاقة بين السببية والنشاط الجرمي والنتيجة التي وقعت وهي القتل، فإذا ثبت على وجه اليقين أن هذه العلاقة متوفرة فإن الجاني يكون مسؤولاً عن القتل أو الشروع بالقتل، حيث يتم النظر إلى العلاقة السببية حسب طبيعتها من الناحية الموضوعية المادية وليس من الناحية المعنوية؛ حيث لا يمكن النظر الى نية الجاني، ولا يوجد علاقة للسببية بالركن المعنوي.(الحلبي، 2011: 143).

خلاصة : إن السلوك الإنساني المحظور الذي يؤدي إلى الضرر أو التهديد بوقوعه يشكل الركن المادي للجريمة فالفعل هو السلوك الإنساني

المحظـــور، والنتيجـــة التـــي ترتبـــت علـــى وقـــوع هـــذا الفعـــل، وعلاقـــة الســـببية بـــين الفعـــل والنتيجـــة هـــي التـــي تشـــكل عناصـــر الـــركن المـــادي للجريمـــة، فـــإذا انتفـــى أحـــد هـــذه العناصـــر كـــان الـــركن المـــادي للجريمـــة ناقصـــا وتكـــون جريمـــة القتـــل ناقصـــة الـــركن المـــادي، والعكـــس إذا تـــوفرت جميـــع عناصـــره كـــان القتـــل تامـــاً بتحقيـــق عناصر الركن المادي كافة.

٢. الركن المعنوي .

إن الأســـاس الـــذي يقـــوم عليـــه الـــركن المعنـــوي للجريمـــة ،هـــو تـــوفر الإرادة الأثمـــة لـــدى الجـــاني ، وتوجيـــه هـــذه الإرادة علـــى القيـــام بعمـــل غيـــر مشـــروع جرمـــه القـــانون ، وإحـــداث النتيجـــة المترتبـــة عليـــه فتكتســـب هـــذه الإرادة الصـــفة الجرميـــة مـــن العمـــل غيـــر المشـــروع والـــذي بيـــت النيـــة علـــى ارتكابـــه وهـــو عـــالم بالأثـــار الضـــارة الناشـــئة عنـــه ويســـمى عنـــد فقهـــاء القـــانون القصـــد الجنـــائي، وهـــو الـــركن المعنوي للجريمة.

أ- القصد الجنائي:

إن جريمـــة الشـــروع بالقتـــل أو القتـــل الخطـــأ، أو القتـــل شـــبه العمـــد مـــن الجـــرائم العمديـــة، فهـــي تســـتلزم القصـــد العـــام، أي انصـــراف إرادة الجـــاني إلـــى ارتكـــاب الجريمـــة مـــع العلـــم بأركانهـــا كمـــا يتطلبهـــا القـــانون (أبـــو عفيفـــة، 2012: 313-314)، ويتضـــح مفهـــوم هـــذا القصـــد العـــام، أي هـــو القصـــد الجنـــائي الـــذي يكفـــي وجـــوده فـــي الجـــرائم العمديـــة لمعاقبتهـــا لأنـــه هـــو القصـــد فـــي حالتـــه البســـيطة، ولكـــن اذا تـــوافر لـــدى الجـــاني القصـــد الخـــاص ، أي نيـــة إزهـــاق الـــروح ،فإنـــه يكـــون مســـؤولا عـــن جريمـــة القتـــل العمـــد لا عـــن جريمـــة الخطـــأ ،فـــإذا انتفـــى القصـــد العـــام والخـــاص معـــاً واقتصـــر الأمـــر علـــى مجـــرد صـــدور إهمـــال مـــن الجـــاني فـــإن الواقعـــة تكـــون قـــتلاً خطـــأ، وبـــذلك يكـــون الفـــرق بـــين القتـــل العمـــد والخطـــأ هـــو القصـــد الجنـــائي، والـــذي يتمثـــل فـــي ضـــرورة تـــوفر نيـــة إزهـــاق الـــروح فـــي الجريمـــة الأولـــى وهـــي العمـــد، وعـــدم تـــوفره فـــي جريمـــة الخطـــأ، إذن الفـــرق بـــين الجريمتين هو في نية الجاني(بهنام، 1974: 142).

خلاصـــة: إن القصـــد الجنـــائي فـــي جريمـــة القتـــل هـــو توجيـــه الجـــاني لنشـــاطه ابتغـــاء إزهـــاق روح إنســـان حـــي فـــي الجريمـــة المرتكبـــة؛ حيـــث يميـــز الـــركن المـــادي

القتل العمد عما عداه من أنواع القتل الأخرى من خلال معرفه إرادة الجاني القاتلة والتي تتمثل بالنشاط العدواني الموجه ضد شخص آخر قاصداً قتله والعلم بالقانون وما يحتويه من حقوق المجني عليه وما يترتب على فعل الجاني من عقوبة .

٣. الركن الشرعي :

والركن الشرعي للجريمة هو الصفة غير المشروعة للفعل ويرجع في تحديده إلى الأنظمة الخاصة بتجريم الأفعال والعقاب عليها، والتي تختلف من دولة إلى دولة آخرى (آل معجون، 1411: 122)، ولايوجد قانون عقوبات موحد في فلسطين، وإنما هناك عدة قوانين، ففي الضفة الغربية تطبق المحاكم قانون العقوبات الأردني رقم (16) لسنة 1960، وفي غزة تطبق قانون العقوبات الانتدابي رقم (74) لسنة 1963 المعدل بأمر الحاكم العسكري المصري رقم (555) لسنة 1957.

وتطبق المحاكم العسكرية، ومحاكم أمن الدولة أحياناً، قانون العقوبات الثوري لمنظمة التحرير لسنة 1979.(الهيئة الفلسطينية لحقوق الانسان،20:1999) ويفرض القانون الفلسطيني على جرائم القتل عقوبة تصل إلى الاعدام ، وحسب القوانين السارية في فلسطين، فإن تنفيذ حكم الإعدام يختلف فيما إذا كان المحكوم عليه مدنياً أم عسكرية، ومنذ أحداث الانقسام الفلسطيني الفلسطيني لم يتعرض التشريع الفلسطيني لقانون العقوبات الخاص بتطبيق حكم الإعدام ، وبقي الحال على ما هو عليه حتى يومنا هذا، في ظل غياب مرسوم رئاسي لتطبيق الاحكام في محافظات غزة.

سادساً- الاتجاهات النظرية المفسرة للجريمة:

لقد عرفت الجريمة منذ فجر البشرية وورد ذكرها في مختلف الأديان والشرائع وأعلن العلماء ظهورها في مختلف العصور وفي مختلف المجتمعات، وقد درست الجريمة قديماً وحديثاً من نواح متعددة وزاويا مختلفة، حيث تناولتها دراسات متنوعة من الطب، والفلسفة، وعلم النفس، والتربية، والاجتماع، والقانون، والجغرافية، وغيرها وبالتالي تعددت وجهات النظر بشأنها، فمن القائل أن الجريمة ظاهرة اجتماعية، إلى القائل أنها ظاهرة اقتصادية ، أو ظاهرة نفسية أو وراثية، ولكن لم يتمكن أحد منهم بعد من التدليل على وجهة نظره وإثباتها إثباتاً علمياً صحيحاً يمكن الاخذ به وتطبيقه في الظروف والاحوال كافة، فحيرة العلماء إذن ليست في الوصول الى سبب إجرام شخص معين أو سبب ارتكاب واقعة معينة، إنما احتاروا في تعميم أسباب الجريمة بشكل شامل، ينطبق على كافة بني البشر في كل مكان وزمان، لذلك لقد تعددت الاتجاهات النظرية والفكرية في دراسة الجريمة وتفسير السلوكيات غير المشروعة، والتي تتمثل بالجرائم والانحرافات نظراً لتعقد هذه الظاهرة وتعقد النظم الاجتماعية المختلفة، ولكن رغُم التنوع والاختلاف في بعض الافتراضيات والنظريات إلا أنها تتفق في خطوطها العامة على بعض الافكار الرئيسية التي تشير إلي البيئة التي تحيط بالفرد سواء كانت بيئة طبيعية أو بيئة ثقافية اجتماعية هي المحرك الأساسي للسلوكيات المؤدية للجريمة وتنقسم هذه النظريات الى عدة اتجاهات رئيسية من أهمها..

١) **الاتجاه الجغرافي.**

يعتقد أصحاب هذا الاتجاه بوجود ارتباط قوي بين الجريمة والظروف الطبيعية الجغرافية والمناخية والتغيرات التي تطرأ عليها خلال التوزيعات المتباينة للمناطق ومعدلات الجريمة، وأهم ما يستدعي الانتباه في هذا المجال آثر درجات الحرارة ، وحالة الطقس من رطوبة وأمطار، فبالنسبة لدرجات الحرارة فقد أشار العلماء والباحثون من زمن طويل وعلى رأسهم

العالم العربي ابن خلدون أن المناخ وتقلبات الطقس تؤثر في أخلاق الناس وطبائعهم وامزجتهم(بوتول، 1964: 44-64).

ولقد وجد كثير من العلماء الأوربيين من أمثال "كتليه واندريه جير" أن بعض الجرائم المتمثلة بالاعتداء على الأشخاص كانت أكثر شيوعاً في الأقاليم الجنوبية الغربية من فرنسا أكثر من الأقاليم الشمالية ، كما لوحظ أن ازدياد معدلات تلك الجريمة تكون في فصل الصيف في حين أن معدلات الاعتداء على الأموال تزداد في الأقاليم الشمالية وخصوصاً في فصل الشتاء(علي وعثمان، 1977: 162-163).

ويشار إلى أن الفيلسوف "مونتسكيو" على أنه أول من أثبت في ابحاثه المختلفة علاقة البيئة الجغرافية بسلوك الانسان، وكذلك فإن المرء لا يستطيع أن يغفل إشارات كثيرة لعلماء المسلمين في هذا الشأن؛ حيث كان أول من تنبه إلى تأثير البيئة الجغرافية في تشكيل طبيعة الانسان "إخوان الصفا" حيث تم توضيح دور الطبوغرافية والمناخ على سلوكيات الأفراد وأخلاقهم(حسن، 2009: 65)، في حين تبين أن منسوب الجرائم يرتفع في المناطق الجبلية عنه في المناطق السهلية، وقد أيد تلك الاتجاهات ما توصل اليه الباحثون الأمريكان من ازدياد معدلات الجريمة في بعض أشهر السنة أكثر من غيرها وخصوصاً أشهر الصيف وهذا يدل على ارتفاع معدلات الجريمة مع ارتفاع درجات الحرارة، وهذا ينعكس على الولايات المختلفة حسب الظروف المناخية ، ولوحظ أن الولايات الأكثر حرارة هي أعلى في معدلات الجريمة، ولقد وجد "كستر" أن جرائم الاحتلال تزداد في الربيع والصيف، وأن جرائم الاموال تزداد في الجو البارد والطقس الماطر المصحوب بالضباب، في حين تزداد جرائم الدم والقتل كلما اقتربنا من خط الاستواء(Berry وأخرون، 1978: 5).

٢) الاتجاه البيولوجي:

يرى أصحاب هذا الاتجاه بوجود علاقة وارتباط بين التكوين البيولوجي للإنسان والسلوك الإجرامي، ويركز أتباع هذا الاتجاه من أمثال سيزار لومبروزو، وانريكو فيري، أن السبب الرئيسي للجريمة والانحراف يكمن في التكوين البيولوجي للإنسان، فالمجرمون يشتركون في صفات بيولوجية فسيولوجية معينة مثل شكل وحجم الجمجمة وبناء العضلات وشكل الوجه والانف والفك بالإضافة إلى الصفات الشخصية

مثل المزاج ، وهذا يعني أن شكل وبناء الجسم للمجرمين تختلف عن أشكال بناء الجسم للأسوياء(عيسوي، بدون تاريخ نشر: 158).

ولقد كان للعالم الإيطالي لومبورزو في القرن التاسع عشر دور في تأسيس النظرية الوضعية والتي أُقيمت على أسس ومعلومات علمية اعتمدت على الملاحظة والتجربة في محاولة تصنيف الجناة على أسس علمية ،ولقد ركز لومبورزو على عامل الوراثة في ارتكاب الجريمة ، وأن الصفات الخلقية تتوفر لدى معظم المجرمين لا لدى جميعهم، وأن الوراثة وحدها لا تؤدي إلى الجريمة، وإنما توفر ميل نحو الجريمة، وهذا الميل لا يولد الجريمة وحدها مالم يكن مقترناً بعوامل معينة قد تكتسب بعد الميلاد، وقد قسم المجرمين إلى خمس فئات لكل منها صفات خاصة وهي: المجرم بالفطرة، والمجرم المجنون، والمجرم بالعاطفة، والمجرم بالصدفة والمجرم بالعادة ، واتجه لومبورزو في نظريته إلى تفسير السلوك الإجرامي إلى العامل البيولوجي ؛ حيث أرجع أسباب الجريمة الى صفات انحطاطية معينة ومع ذلك فلم يهمل شأن بعض العوامل الاخرى المقترنة والتي لها أثر على السلوك الإجرامي(القحطاني، 2002: 72)، وقد بنيت النظرية الوضعية على أساسين هما:

١- أن المجرم شخص فيه صفات موروثة ترجع إلى الانسان البدائي حيث أن تصرفاته لا تتفق مع القيم والتقاليد التي يفرضها المجتمع.
٢- أن المجرم نوع معين من البشر يتميز بملامح عضوية ومظاهر جسمانية شاذة يرتد بها الى عصر الانسان الأول ،والمخلوقات البدائية. (عبد الستار، 1985: 41)

ويتضح مما سبق ان للمجرم ملامح عضوية يتميز بها عن غيره من الأفراد الأسوياء وفي ما يلي وضع بعض الملامح العضوية للمجرم والتي وضعت من قبل النظرية الوضعية:

١- المجرم ذو الميل لارتكاب السرقة يتمتع بخفة الحركة، وكثافة شعر الحاجبين، وصغر العينين، وقله الشعر في الذقن والجسم.
٢- المجرم ذو الميل لارتكاب جرائم القتل يتميز بضيق أبعاد الرأس ، وطول الفكين، وبروز الوجنتين، وقوة نظرات العين.

٣- المجرم ذو الميل لارتكاب جرائم جنسية يتميز بطول الذقن، وفرطحة الانف ، وطول الاذنين.

وعلى الرغم من اجتهاد القائمين على النظرية الوضعية في تفسير السلوك الإجرامي والتعديلات التي قاموا بها للنظرية، إلا أن الانتقادات استمرت على هذه الأفكار، ولا سيما ربط المجرم بالإنسان البدائي وهذا يتناقض مع كثير من الباحثين وعلى رأسهم "جان جاك روسو" ، والذي وصف المرحلة البدائية أنها كانت مرحلة تمتاز بالسعادة(الخشاب ، 1997: 45)، وكذلك صفات الانسان البدائي وبنية جثمانه مازالت افتراضية من قبل علماء الأنثروبولوجيا، وأن تشبيه المجرم بالإنسان البدائي هذا قول تعزوه الدقة فهم لا يملكون المعلومات الكافية عن الإنسان الأول لإسباغ مثل هذه الصفة عليه، وبهذا لا يمكن القطع أن الإنسان الأول كان مجرماً(أبو عامر، 1985: 144).

وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت إلى النظرية الوضعية في تفسير السلوك الإجرامي ، إلا أنها فتحت أبواب مجالات علمية كثيرة تعتمد على البيانات الاحصائية والمناهج الإحصائية.

٣) الاتجاه النفسي.

يرجع أصحاب هذا الاتجاه السلوك الإنحرافي والإجرامي للأفراد إلى طبيعة التكوين النفسي للأفراد، وهذا يظهر بشكل كبير في عمليات التنشئة الاجتماعية وأنواع المعاملة والظروف التي يمر بها الإنسان في مرحلة الطفولة المبكرة من خلال عمليه الثواب والعقاب وما يترتب عليها من أثار، فالأشخاص الذين يتعرضون إلى نوع من التربية القاسية والعقوبة ، والأشخاص الذين يمرون في طفولتهم بخبرات قاسية ومؤلمة دون قدره على مقاومتها يلجؤون إلى كبت هذه الخبرات وهذه القسوة في منطقة اللاشعور، وتكون تلك الخبرات مفعمةً بمشاعر الغضب والحقد والكراهية وحب الانتقام ، وتظهر هذه المشاعر لاحقاً على شكل سلوك غير مرغوب فيه مثل الانحراف والإجرام ، وعلى النقيض من ذلك فالأطفال الذين يعيشون حياة سعيدة تملأ ذاكرته بالخبرات السارة ،فإنها تختزن في منطقة اللاشعور فتنعكس على سلوكيات إيجابية في مرحلة الكبر(الحاج حسن،2007: 36).

ومن أبرز النظريات التي تناولت هذا الاتجاه نظرية "فرويد" حيث اعتمدت هذه النظرية على المنظور النفسي للسلوك الإجرامي حيث قسم فرويد السلوك الاجرامي الى :-

أ- الذات "اللاشعور"

وهي أولى هذه القوى ويمثل الدوافع الفطرية والحاجات والرغبات وما تتطلب من إشباع على أساس اللذة دون اعتبار لمبدأ الواقع.

ب-الذات الشعورية الحسية "الأنا"

ويمثل الضمير الاخلاقي وما يفرضه من منع وتحريم و تحقيق الدوافع الفطرية والحاجات والرغبات عملاً بالقيم الأخلاقية والاجتماعية التي يمتثلها الفرد عن والديه والبيئة المحيطة حوله.

ت-قسم الأنا العليا "الضمير"

وهو يمثل مركز الشعور والإدراك الحسي الخارجي والداخلي والعمليات العقلية ،وهو المشرف على الجهاز الحركي الإدراكي ويتكفل بالدفاع عن الشخصية ويعمل على توافقها مع البيئة المحيطة (المشهداني، 2011: 59-60).

ويفسر فرويد الجريمة في ضوء التقسيمات السابقة على أنها عدم القدرة على تطوير الأنا و الأنا العليا، فالفرد غير قادر على ضبط نزعته الغريزية والسيطرة عليها، وبالتالي يسيطر عليه الأنا وربما يتحول سلوكه إلى نمط معاد للمجتمع، وكذلك إن تطور الأنا العليا بشكل مفرط ومتطرف بحيث لا تسمح بالإشباعات الغريزية، وبالتالي فإن معظم المجرمين من النمط العصبي، وهذا يترتب عليه إطلاق الشهوات والنزوات دون ضوابط ليعبر عنها الفرد في ضوء سلوك إجرامي(الوريكات،2009: 101).

كذلك الإنسان مزود بدافعين أساسيين هما غريزة الحب والحياة والتي أطلق عليها فرويد اسم ايروس، وغريزة الموت والكراهية والتي اطلق عليها ثانتوس، وتمثل غريزة الحياة والموت وهي التي يولد الفرد مزود بها وهي نزعة تبحث دائما عن إشباع سريع وتصارع في شكل دائم في البحث عن

السعادة واللذة وتجنب الألم، و الأنا يطورها الفرد خلال السنوات الأولى من عمرة وتأتي الأنا العليا في توجيه سلوك الفرد نحو الإشباع ضمن المعطيات الاجتماعية والفيزيقية ، وعند تطور الأنا العليا يبدأ الجانب الخلقي والشعور بالذنب بالظهور ، ويأتي الضمير لتحدد ما يجب فعله (Tames،1980: 24).

ومما يؤخذ على النظرية النفسية أنها حصرت السلوك الإجرامي في المرض النفسي وإنكارها من أثر البيئة الاجتماعية والطبيعية والاقتصادية ، وعدم قدرتها على تفسير انحرافات المجرمين العاديين والذين يتعلمون السلوك الإجرامي من الآخرين، وكذلك إن ليس كل مريض نفسي مجرم ومنحرف ، ولم يتم تقديم أي برهان علمي على صحه النظرية ، وأيضاً عناصر تحليلها غير قابلة للقياس والملاحظة(ربيع واخرون،2004: 118).

٤) الاتجاه الاجتماعي:

ينطلق أصحاب هذا الاتجاه بأن الجريمة والانحراف عبارة عن ظاهرة اجتماعية موجدة في كل مجتمع وفي مختلف الازمان ، وبالتالي يمكن تعلم هذه الظاهرة من خلال عدة طرق متعددة مثل التعليم والتقاليد والاختلاط بالأخرين، وينطبق على تعلمها تعلم أي سلوك إنساني، ومن أبرز العلماء الذين عالجوا ظاهرة الجريمة من ناحية مفهومها الاجتماعي العالم "جبريل تارد" ويرى أن انتقال السلوك الإجرامي بين الأفراد عن طريق الاختلاط والتوصل الاجتماعي ، وأن التقليد أو الاختلاط عنصراً أساسياً في تنفيذ بعض أنواع السلوك الاجرامي مثل الإدمان على المخدرات، والتشرد، والتسول والبغاء(نشأت ، 2005: 14)

ومن النظريات التي تنطوي تحت سقف الاتجاه الاجتماعي ، نظرية التفكك الاجتماعي، وتذهب هذه النظرية إلى أن سبب هذه الظاهرة هو التفكك الاجتماعي وعدم ترابط المجتمع مع بعضه، ولقد قام سيلين بالمقارنة بين أنواع المجتمعات المختلفة فذهب أن المجتمعات البدائية التي يسودها التعاون والانسجام لم يسودها السلوك الإجرامي بعكس ما وجد في المجتمعات

المتحضرة والتي ينعدم فيها الانسجام بين الافراد واتساع نطاقة وتضارب مصالحهم(المشهداني، 2011: 62-63).

ويقول العالم الفرنسي "دوركايم" أن الجريمة ظاهرة اجتماعية وطبيعة مألوفة تظهر في كل مجتمع، واستحالة القضاء على الجريمة في أي مجتمع ، ويشكل التنظيم الاجتماعي جهازاً ضابطاً لسلوك الافراد في المجتمع ، وعندما يختل هذا الجهاز ويضطرب في تأدية وظيفته ينطلق عندها الأفراد وراء تحقيق أهدافهم متجاوزين الأهداف من قبل التنظيم (الساعاتي،113:1983)، ويؤكد هذا العالم ميرتون حين يقول: أن الجريمة تنتج عن التعارض بين الغايات والاهداف المرغوبة وبين الطرق المشروعة للوصول الى تلك الاهداف، وعندما لا يتمكن الفرد من تحقيق أهدافهم وطموحاتهم بسبب المعيقات التنظيمية في المجتمع ، فقد يلجئون الى تحقيق أهدافهم بالطرق الغير مشروعه(Merton، 1961: 160).

أما العالم "سذرلاند" يفسر السلوك الاجرامي بالرجوع إلى التجارب والميول والاتجاهات التي اكتسبها وتعلمها الفرد أثناء حياته حتى لحظة ارتكاب الجريمة، وقد ساند في دعم هذا المذهب "الاختلاط التفاضلي" العالم دونالد كريسي، ويري سذرلاند أن الفرد يكتسب السلوك الاجرامي عن طريق التعليم والتدريب، ويتم الاختلاط بين أفراد المجتمع وجماعاته؛ حيث يوجد في كل مجتمع مجموعتين، واحده تمثل المواقف السلبية التي تدفع الفرد لارتكاب الجريمة ومخالفة الأنظمة والقوانين ، والاخرى تمثل المواقف الإيجابية والتي تحجب الفرد عن ارتكاب الجرائم ، وفي ضوء هاتين المجموعتين يفاضل الفرد بينهم ، وقد يصبح مجرماً إذا رجحت لديه الاتجاهات والقيم المناوئة للنظام والقانون، على تلك الاتجاهات المؤيدة لاحترام النظام والقوانين. (الحاج الحسن،2007: 61).

ومن المأخذ على نظرية الاختلاط التفاضلي تعميمها بأن الفرد يرتكب الجريمة بسبب اختلاطه بأنماط معينة من المجرمين علماً أن هناك كثيرا من الافراد يخالطون جماعات من المجرمين لكنهم يبقون أسوياء ، وقد يرتكب فرد جريمة رغم مخالطته لجماعة أسوياء ،وأن الفرد يتلقن السلوك الاجرامي

من الوسط الاجرامي الذي يختلط فيه بصوره حتمية ولا دخل لإرادته في اختياره(المركز العربي للدراسات الأمنية، 1987: 19).

تبين مما سبق، أن الاتجاه الاجتماعي في تفسير السلوك الاجرامي ربما يكون أكثر الاتجاهات شيوعا وأخصبها تفسيراً، وأكثرها استيعابا للظروف والعوامل التي تحيط بالفرد وتثبت العديد من النظريات على أن العوامل الاجتماعية هي المنطلق للسلوك الاجرامي.

٥) الاتجاه الاقتصادي:

أسس كل من ماركس وانجلز النظرية الاشتراكية في علم الاجرام، وقد أكدت العلاقة بين ظاهرة الجريمة والاوضاع الاقتصادية السائدة بالمجتمعات، فالجريمة نتاج للظروف الاقتصادية وقد ازدهرت النظرية على يد "بونجيه" الهولندي ، ولقد أكد وجود علاقات واسعة بين الظروف الاقتصادية وظاهرة الجريمة ، وأن التطور الاقتصادي يصحبه تطور في مجال الجريمة، فتحول الاقتصاد الزراعي الى صناعي كان مصحوبا في تطور الجريمة(القحطاني،2008: 47).

ولقد اتضح أن فكرة إرجاع الجريمة للعامل الاقتصادي كانت منذ القدم في القرن التاسع عشر في اوروبا على يد بونجر حيث أشار الى وجود علاقة وثيقة بين الاجرام والانحراف من جهة، وبين الظروف الاقتصادية من جهة اخرى، ولقد بينت الدراسات الاقتصادية أن الازمات الاقتصادية تؤثر على الجريمة بالزيادة والنقصان، وأن هناك علاقة بين تدني مستويات المعيشة والفقر والبطالة والحرمان والمجاعات

وبناء على ما سبق فلقد اجريت العديد من الدراسات والابحاث حول مشكله الفقر والبطالة حيث اجريت دراسة قام بها العالم "فورنساري دي فيرس" عام1894، والتي اشتملت على عدد من الدول وعدد كبير من الجرائم المرتكبة في هذه الدول ، وخلصت الدراسة إلى ان الفقر هو البيئة الخصبة التي فيها كل الفرص لارتكاب الجريمة (أبو عجوة ، 1985: 40).

وليس البطالة ببعيده عن الفقر فلقد أشار التقرير الجنائي بالأردن أن عدد الجناة المقبوض عليهم في جرائم القتل العمد لعام 2001، بلغ 100

شخص كان منهم 24 شخص من فئة العاطلين عن العمل أي بنسبة 24% (وريكات ،2010: 358)حيث تعد البطالة سبباُ من الاسباب التى تؤدي للإجرام ،حيث يلجأ العاطل عن العمل الى السلوك في الطرق الغير شرعية لتلبية الاحتياجات الضرورية (ربيع، 2004: 125).

خلاصة : إن الفقر والبطالة لهم أثر واضح على الجريمة ، لكن لا يمكن ان يكون سببا كافيا لتفسير السلوك الإجرامي من الناحية الاقتصادية وإغفال الجوانب الاخرى ، وكذلك لا يمكن التعميم أن الفقر والبطالة سبب للسلوك الإجرامي ،حيث أن بعض الاغنياء يرتكبون جرائم دون أن تعلم بها السلطات لما لهم من نفوذ، ولا يمكن النظر الى الإنسان العاجز عن العمل لأسباب صحية او عضوية إنه في طريقه الى الانحراف والإجرام.

٦) الاتجاه التكاملي:

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن السلوك الاجرامي هو سلوك مركب لا يمكن أن يخضع للتجزئة ، يتم في حدوثه عوامل ذات صبغة اجتماعية أو عضوية أو نفسية خالصة .بل إن مزيجا مشتركاً من عدة عوامل هو الذي يؤدي إلى ارتكاب الجريمة(عارف، 1975: 26).

ويرجع تكوين النظرية التكاملية إلى العالم الايطالي "انريكو فيري" حيث وصف السلوك الاجرامي بالحتمية، وهذه الحتمية لا يمكن ردها إلى عامل واحد ، وإنما إلى عده عوامل منها ما يتعلق بالمجرم ومنها ما يتعلق بالظروف الاجتماعية والمحيطة به (الوريكات، 2009: 169).

ومن انصار المذهب التكاملي الذي يجمع بين العوامل النفسية والاجتماعية عالم الاجرام الأمريكي "والتر كلس" صاحب نظرية الاحتواء ، والتي ترجع السلوك الإجرامي الى ضعف أو فشل الاحتواء الداخلي، وهو: "قدرة الفرد على الإمساك عن تحقيق رغباته بطرق منافية للمعايير الاجتماعية " والاحتواء الخارجي هو: "قدرة الجماعة أو النظم الاجتماعية على أن تجعل لمعاييرها الاجتماعية أثراً فاعلاً على الأفراد" وتظهر قوة الاحتواء الخارجي في درجة مقاومته للضغوط الاجتماعية مثل سوء الحالة الاقتصادية ،أو الصراعات الاسرية ،ولعوامل جذب ممثلة في صحبة السوء والجماعات

المنحرفة ، بينما تنعكس صلابة الاحتواء الداخلي في مدى مقاومته لعوامل دفع ممثله في توترات داخلية واتجاهات عدوانية ، وشعور بالنقص وعدم الصلاحية (القحطاني ، 2002: 78) .

حيث ظهر الاتجاه التكاملي في تفسير السلوك الاجرامي مع تزايد الظاهرات الاجرامية على مستوى العالم دون معرفة الاسباب المباشرة خلف كل سلوك إجرامي ، ولذلك فإننا نرى تزايد ظاهرة الاجرام في السنوات الاخيرة في محافظات غزة ، والعالم من حولنا رغم اختلاف الانظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وقد نتج عن هذا الظاهرة ، عدم مصداقية النظريات المفسرة لسلوك الاجرامي بعامل واحد المسبب للإجرام ؛ حيث أن جميع النظريات حاولت تفسير السلوك الاجرامي وفق مناهج علمية إلا أن جميع النظريات يشوبها القصور النظري أو المفهومي أو المنهجي، وفي هذا البحث سيتم تناول الاتجاه التكاملي في تفسير السلوك الاجرامي ،والقائم على مجموعة من العوامل المفسرة للسلوك الاجرامي ، والذي ينطوي على الاحصائيات المتوفرة عن الجريمة والأبعاد الجغرافية والخصائص الاقتصادية والديمغرافية والاجتماعية والمكانية لمرتكبي جرائم القتل.

الفصل الثاني:

الأبعاد الجغرافية لجرائم القتل في محافظات غزة والعوامل المؤثرة فيها

أولاً: الأبعاد المكانية والزمانية لجرائم القتل في محافظات غزة

ثانياً: العوامل الجغرافية المؤثرة في جرائم القتل في محافظات غزة

تم تقسيم هذا الفصل إلى قسمين: الأول :بعنوان "الأبعاد الزمنية والمكانية لجريمة القتل في محافظات غزة"؛ حيث يسعى الباحث من خلال ذلك إلى التعرف على حجم ظاهرة جرائم القتل من خلال تتبع التطور الزمني لها وحجم الجريمة العامة في محافظات غزة؛ حيث تعد الزيادة أو النقصان مؤشراً لمدى حجم انتشار الظاهرة، كذلك التعرف على أنواع جرائم القتل الموجودة في محافظات غزة، ثم مقارنة معدل الجريمة الخام لجرائم القتل في محافظات غزة مع بعض دول العالم الأجنبي والعربي للوقوف على حجم الظاهرة ، أما القسم الثاني فهو بعنوان العوامل الجغرافية المؤثرة في جريمة القتل في محافظات غزة ، وتناول الباحث بعض العوامل الطبيعية والبشرية التي لها علاقة بالجريمة.

ويعتبر القانونُ الفلسطيني جرائمَ القتل من الجرائم المرتكبة ضد حياة الأشخاص أو ما يتعلق بالنفس وذلك من خلال متابعة تقرير الإحصاء والبحث الجنائي الصادر عن وزارة الداخلية الفلسطينية حيث يأتي القتل عمداً في المرتبة الأولى من بين هذه الجرائم من حيث التصنيف، والذي أوضح أن الجرائم الواقعة على الأشخاص بلغت عام 2013م (9521) جريمة بنسبة 30.3% من جملة الجرائم الواقعة في محافظات غزة، وتعد إحصاءات الجريمة من الركائز الأساسية في فهم ظاهرة الجريمة والتعرف على مختلف جوانبها، لأنها تعطي فكرة عن مدى انتشار الجريمة والتقدير النسبي لمدى زيادة حالات السلوك الإجرامي أو نقصانه(الساعاتي، 1983: 31).

ويعرف الإحصاء الجنائي على أنه عملية جمع البيانات والمعلومات عن الجريمة، وتحويلها إلى أرقام من أجل تحديد حجم الجريمة، وتصنيفها حسب أنواعها ومكانها ونمطها وأسلوبها، ومن ثم معرفة العلاقة بينها وبين مختلف المتغيرات الاجتماعية والجغرافية والاقتصادية والبيئية (المشهداني،2005 :156)، ويستعين الباحث هنا بأصول البحث العلمي لإجراء تحليل علمي منهجي لتبيان عناصر وحجم الظاهرة الإجرامية والتعرف على سماتها.

أولاً: الأبعاد المكانية والزمانية لجرائم القتل في محافظات غزة:

يتساءل الكثيرون عن طبيعة العلاقة بين الجغرافيا ودراسة الجريمة، فالجغرافي يهتم بتطور الظاهرة زمنيا كما يركز على مكانها وذلك لتفسير التباين المكاني لظاهرات التي تحدث على سطح الأرض في ضوء العلاقة بين المتغيرات الطبيعية و البشرية، ولما كانت الجريمة ظاهرة بشرية تتباين مكانياً و زمنياً، لذا فللجغرافي دور جوهري في دراستها وتحليل مجالاتها من خلال تسليط الضوء على أبعادها المكانية. (عبد الجليل ، 1987: 166).

ويقسم العالم (بارتنيكي) دراسة البعد المكاني للجريمة إلى ثلاث اقسام:

أ- دراسات القرن التاسع عشر (1829-1880) حيث كان التركيز على الخرائط التوضيحية للتباينات المكانية لتكرار حدوث الجريمة، تبعتها دراسات عن تباين الأقاليم في الجريمة من حيث التكرار والزمان ، واستمر الحال حتى العشرينيات من القرن العشرين، وأطلق على هذه الدراسات "المدرسة الجغرافية" لاهتمامها بالتباين بين مختلف المناطق الجغرافية ، ومحاولة تفسيره على أساس اختلاف خصائص المناطق والأقاليم.

ب- فترة سيادة منهج مدرسة شيكاغو البيئية، واعتماد الأساليب الكمية في الوصف وتحليل العامل البيئي، وعلى ضوء تحليل البيانات المتوفرة بتقنيات متقدمة أمكن رسم خريطة دقيقة للتباين المكاني للبيئات المحلية في مجتمع المدينة الواحدة، والتبدلات التي حصلت فيه بين التعدادات الرسمية (خلال عقد من الزمان)، وأصبحت خرائط التركيب الاجتماعي، ومتغيرات الوضع الأمني متيسرة للباحثين والمسؤولين عن أمن المجتمع واستقراره.

ت- من سبعينات القرن العشرين وظهور علم الإجرام الذي يركز على البعد الرابع للجريمة: مكان حدوث الجريمة والوقت الذي حدثت فيه(العمر، بدون تاريخ: 6)، **وبتطور الدراسات ظهرت ملامح دراسية جديدة هي:**

❖ **المنهج الإقليمي**: الهادف وصف الجريمة وصلتها بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية لسكان المناطق التي تحدث فيها(بدوي، 2003: 44)، حيث

يتجلى الإسهام العلمي للجغرافية الاجتماعية في محاولة معالجة المشكلات في المجتمع كالجريمة(زعزوع،2001: 75)، ولا يزال متبعا في الدراسات الجغرافية.

- **المنهج الكمي**: اعتماد الطرق الحديثة في التحليل الكمي، التي لم تستخدم سابقاً في دراسة جغرافية الجريمة، باستخدام الطرق الإحصائية في دراسة الجريمة بعد الدراسة الوصفية المستفيضة من أجل إظهار مستويات الجريمة وتوزيعها والعلاقات بينها وبين العوامل الأخرى.(عبد الجليل، 1995: 22)، وقد استخدم الباحثون طرق التحليل العاملي، وتحليل الانحدار متعدد المتغيرات.
- **منهج دراسة بيئة الجريمة**: وجد الباحثون (15-40) متغير ذات العلاقة بالجريمة والبيئة التي تأوي الجناة، وبصورة عامة كان تكرار حدوث الجريمة صلة إحصائية مع خصائص معينة مثل الفئة العمرية، والجنس، والمستوى الاقتصادي، والمهنة، وظروف المعيشة، وملكية السكن التي تأوي الجناة، وكذلك الحالة الدينية والحالة الزواجية(العمر، بدون تاريخ: 7).

إن الجريمة بكل أنماطها تحدث في المكان، وكل ما يحدث في المكان مادياً أو معنوياً يعبر عن صورة نمطية منتظمة قابلة للد راسة الجغرافية والاجتماعية، لهذا فإن الأنماط المكانية للجريمة وتطورها عبر سنوات الدراسة ما هو إلا انعكاس للتركيب الاجتماعي، والتنظيم المكاني للسكان ونشاطهم الاقتصادي، وفي هذا المنحى يؤكد الجغرافيون علي أن دراسة التباين المكاني للجريمة في داخل المدن والتوزيع الجغرافي لها مرتبط بمستوي الوحدات المكانية وبالمعلومات المتاحة داخل منطقة الدراسة (Smith، 1984: 428).

وفي هذا المجال قام الفيلسوف الفرنسي " مونتسكيو " في كتابه روح القوانين بالربط ما بين الجريمة من ناحية والبعد المكاني لها وأوضح أن نسبة الجريمة تزداد كلما اقتربنا من خط الاستواء، ونسبة إدمان المسكرات تزداد كلما اقتربنا من القطبين، تجدر الإشارة إلى إنه لا توجد دراسات جدية تبين حجم ظاهرة القتل في محافظات غزة والبعد المكاني لها، لذلك سنتعرف عليها من خلال عرض وتحليل البيانات الإحصائية الخاصة بها خلال الفترة من 1996- 2013.

١-حجم وتطور الجرائم العامة في محافظات غزة:

تزايدت الجرائم العامة وجرائم القتل في محافظات غزة تزايداً ملحوظاً في الفترة الأخيرة وقد ارتبط ذلك بالزيادة السكانية فيها، وأن الزيادة السكانية لوحدها قد لا تعنى بالضرورة زيادة في حجم الظاهرة، لهذا قام الباحث بالربط بين عدد الجرائم العامة وعدد جرائم القتل ليتسنى معرفة التطور النسبي لها بالنسبة لإجمالي الجرائم العامة كما في جدول(1)، وفي ما يلي عرض لبعض الجرائم المؤرقة للمجتمع الفلسطيني في محافظات غزه لمعرفة الحجم الحقيقي للجريمة للعام 2013 ومقارنته بالعام 2012.

جدول(1) عدد الجرائم العامة وجرائم القتل المرتكبة في محافظات غزة 1996-2013.

السنة	عدد الجرائم العامة	معدل الجريمة لكل 100.000نسمة	معدل التغير %	عدد جرائم القتل	نسبة جريمة القتل من نسب الجرائم العامة
1996	5007	519.93	5.6+	34	0.68
1998	8928	858.8	47.04-	15	0.17
2000	6313	554.68	33.77-	28	0.44
2003	17476		30.17+	22	0.12
2005	9001	635	10.4+	54	0.61
2008	18420	1279	104.6+	136	0.74
2010	15708	1008	25.6-	30	0.19
2012	22356	1260	25-	19	0.08
2013	31454	1727	406	33	0.11

المصدر: - التقرير الاحصائي الجنائي الصادر عن وزاره الداخلية الفلسطيني للأعوام 1998،ص130، 2003،ص3، 2012، ص10، 2013، ص10.

- عادل منصور، الابعاد الجغرافية للجريمة في محافظات غزة عام2000،ص27.
- التقرير السنوي إحصاءات الجريمة والضحية دائرة الاحصاء الفلسطيني للعام،1996 ص37.
- وسام النجار، جريمة تعاطي المخدرات في محافظات غزة "دراسة في جغرافية الجريمة" عام2005، ص36، 2008، ص36، 2010،ص36.

يتضح من الجدول (1) ما يلي:

١- بعد تسلم السلطة الفلسطينية لبعض الصلاحيات في الأراضي الفلسطينية عام1994م ،واستناداً إلى اتفاقية أوسلو تم إنشاء عدد من الأجهزة الأمنية والتي تهتم بالأمور الخارجية والداخلية للمواطن الفلسطيني وحماية الحدود(المصري، 2008: 148-157)، ومنذ ذلك الحين والجرائم المرتكبة في محافظات غزة أخذت طابعاً متذبذباً وذلك تبعا للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتعرض له محافظات غزة، وهذا مرتبط ارتباطاً كلياً بسيادة وتطبيق القانون من قبل جهاز الشرطة والمحاكم القضائية المختصة، وعليه لا يمكن النظر الى السنوات التي ترتفع فيها أعداد الجرائم على أنه ضعف أو عدم وجود سيطرة أمنيه.

٢- يشار إلى أن عدد الجرائم العامة في العام 1996 م، أخذت بالانخفاض بعد تولي السلطة الفلسطينية زمام الحكم في الاراضي الفلسطينية؛ حيث بلغ 5007 جريمة بمعدل 519.93 جريمة كل 100.000نسمة، وذلك بسبب تشكيل الأجهزة الأمنية وسيادة الحالة الأمنية داخل محافظات غزة وتوجه الناس إلى المؤسسات القضائية لحل الخلافات بالطرق القانونية بعيداً عن أخذ الحق باليد كما كان سابقاً.

٣- ارتفع عداد الجرائم العامة ارتفاًع طفيفا في العام1998م، حيث بلغ 8928 جريمة بمعدل 858.80 لكل100.000نسمة، وهذا الارتفاع هو امتداد لحالة الاستقرار لعملية تسجيل الارقام المختصة بالجريمة.

٤- مع بداية انتفاضة الاقصى في العام 2000م، اخذت المقاومة الطابع الشعبي، والذي بدوره جعل الشعب الفلسطيني عامة يلتفت نحو مقاومة الاحتلال والدفاع عن المقدسات والاراضي الفلسطينية وعلى اثر ذلك انخفض عدد الجرائم الى6313 جريمة بمعدل 554.68 جريمة لكل 100.000 نسمة.

٥- لقد ضعفت الأجهزة الأمنية الفلسطينية خلال انتفاضة الأقصى عام 2000م، وذلك بسبب تعرضها للعدوان من قبل الاحتلال الاسرائيلي، وتحت ضغط الانتفاضة وتراجع القانون بدأ الفلتان الأمني يعمان الشارع الفلسطيني وأصبح أمن المواطن مهدداً، وفي العام 2003 زادت الضغوطات الدولية على السلطة الفلسطينية على القصور في أدائها الأمني والاداري والمالي، مما أدى الى هيكلة أجهزة الأمن الفلسطيني في ثلاث جهات رسمية هي "الامن الوطني، المخابرات العامة، ووزارة الداخلية "والتي تضم "الشرطة، الدفاع المدني، الأمن الوقائي" (المصري،2008: 148-157)؛ حيث يتضح هذا

القصور في ارتفاع عدد الجرائم العامة الى 17476 جريمة، وهذا الارتفاع كان كبيراً مقارنةً مع الأعوام السابقة .

٦- انخفض عدد الجرائم للعام 2005م، وذلك بسبب السيطرة الأمنية والقانونية التي فرضتها الأجهزة الأمنية على محافظات غزة حيث بلغت الجرائم 9001 جريمة اي بمعدل 635 جريمة لكل 100.000نسمة.

٧- حصلت حركة "حماس" على اغلبية عدد أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني في انتخابات 2006م، وعملت على تشكيل الحكومة الفلسطينية العاشرة، مما ادى إلى فرض حصار مالي وسياسي دولي على الحكومة الفلسطينية الجديدة وضعف المؤسسات الامنية(الهيئة الفلسطينية، 2006: 15 -20)؛ حيث رفضت الأجهزة الأمنية التعاطي مع الحكومة الجديدة بعد تشكيلها مما دفع الحكومة العاشرة الى تشكيل "القوة التنفيذية" في غزة مما خلق تأزماً ما بين أفراد الأجهزة الامنية والقوة التنفيذية فيما يسمى "بالاقتتال الداخلي" بالتزامن مع الاغتيالات من قبل الاحتلال، وبعد ذلك تم توقيع اتفاق "مكة" في فبراير 2007م، شكلت بموجبه الفصائل حكومة "وحده وطنية" لم يثبت وقف الاقتتال الداخلي إلى أن تجددت الاشتباكات بين حركتي "فتح وحماس" مما أدى إلى سيطرة حماس على محافظات غزة وسادت الفوضى وغياب السيطرة الأمنية في الشارع الفلسطيني حيث وصل عدد القتلى في الاشتباكات الدامية إلى 352 قتيلاً، وبعد هذا حصل ما يسمى "الانقسام الفلسطيني – الفلسطيني في 14 حزيران 2007 وفي رام الله أعلنت السلطة الفلسطينية إقالة حكومة حماس وتشكيل حكومة جديدة، واستمرت الاوضاع بحكومتين واحد في الضفة واخرى في غزة (أبو زايدة 2008 : 23-29) وأصبح الشارع الفلسطيني في محافظات غزة يسوده الفلتان الأمني حيث بلغ عدد الجرائم للعام2008م، الى 18420 جريمة بمعدل 1279 جريمة لكل 100.000نسمة.

٨- في العام 2010م، انخفض عدد الجرائم العامة حيث بلغ 15708 جريمة بمعدل 1008 جريمة لكل 100.000 نسمة، ويعود هذا الانخفاض الى سياده القانون في الشارع الفلسطيني والخبرة التي اكتسبها افراد الأجهزة الأمنية الجديدة بعد غياب دام طويل وكذلك بسبب الحرب التي شهدتها محافظات غزه في العام 2009.

٩- شهد عام 2012 وعام 2013 ارتفاعاً ملحوظاً في عدد الجرائم على مستوى محافظات غزة ؛ حيث بلغ عدد الجرائم العامة للعام 2012م، الى 22356 جريمة بمعدل 1260جريمة لكل 100.000 نسمة ، وارتفع هذا المعدل في العام 2013م حيث بلغ 31452 جريمة بمعدل جريمة 1727 لكل 100.000 نسمة، ويعود هذا الارتفاع الى

الزيادة السكانية حيث بلغ عدد سكان قطاع غزة في العام 2013م، بناءً على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني "1.701.437" نسمة، وكذلك انتشار الأنفاق على حدود قطاع غزة الجنوبية مع رفح أدى الى زيادة تهريب المخدرات وزيادة جريمة السرقة وزيادة تهريب الاسلحة والنصب والتزوير، والتي تلعب دور كبير في الشجار العائلي، وللوقوف أكثر على حجم الجريمة العامة في محافظات غزة كان لابد من مقارنتها ببعض الدول الأجنبية والعربية ؛ حيث إن الموقع الجغرافي للوطن العربي وتحكمه في طرق التجارة العالمية وفي المضائق المهمة جعله ممر للتجارة بين القارات، وخاصة دول الخليج العربي مما جعلها ملتقى المعارض والأسواق، وتيسير الهجرة الشرعية وغير الشرعية إليها من الدول المختلفة، أدى ذلك إلى تباين الثقافات فيها وكثرة اللغات والأديان، وارتفاع عدد الرجال مقارنة بعدد النساء بفعل الهجرة اليها، وما صاحب ذلك من مشكلات اجتماعية ونفسية (المشرخ، 1999: 3-8).

وترى بعض الدراسات أن التجانس العرقي واللغوي في الوطن العربي، وخصوصية العادات والتقاليد العربية، وكذلك ضعف الخبرة العربية بالجريمة المنظمة، من العوامل التي تقلل انتشار الجريمة المنظمة في الوطن العربي، إلاّ أن ذلك لا يمنع من وجودها بفعل الانفتاح على العالم والموقع المتوسط بين القوى الاقتصادية الكبرى(الشمراني، 1423: 23).

وتلعب الأسرة في الوطن العربي دورا كبيرا في تربية النشء تربية سليمة تحد بدورها من انتشار الجريمة، إلاّ أن إضعاف الروابط الأسرية بين الأفراد أدى إلى توجه الفرد إلى الاختلاط برفقاء السوء سواء في المدرسة أو خارجها، وترتكب الجرائم لأسباب اجتماعية، منها الثأر، والانتقام، وبعض العادات الشعبية مثل إطلاق الاعيرة النارية في الأفراح والمناسبات (نصار،10:1999).

كما كشفت العديد من الدراسات في الوطن العربي أن هناك ندرة في المعلومات الجنائية، وبياناتها الرقمية الدقيقة، وعدم توفر الإحصاءات الاجتماعية المساعدة على دراسة مشكلة الجريمة مثل إحصاءات السكان وغيرها، وصعوبة الحصول على القدر المتوفر من المعلومات الجنائية بحجة السرية الأمنية التي تقتاضيها الخصوصية الأمنية لبعض الدول، ورغم وجود استمارة إحصائية معدّة من قبل مجلس وزراء الداخلية العرب إلا أنها لم تستخدم في إعداد إحصاءات الجريمة السنوية، لذلك

اعتمد الباحث على الإحصاءات الجنائية عن الجريمة في الوطن العربي على الدراسات التي قام بها الباحثون.

وفي مقارنة الجريمة العامة للعام 2008م، يتضح أن حجم الجريمة الخام في محافظات غزة لكل 100.000نسمة تميل للانخفاض الملحوظ مقارنة مع الدول الأجنبية، فعلى سبيل المثال سجل أعلى معدل للجريمة في الولايات المتحدة الامريكية 11150 جريمة لكل 100.000 نسمة، ثم المانيا 6114جريمة لكل 100.000نسمة، يليها إنجلترا وويلز 4702 جريمة لكل مئة الف، ثم فرنسا 3558 جريمة لكل مئة الف نسمة (رمضان، 2013: 39).

وإذا ما تم مقارنة الجريمة في محافظات غزة مع العالم العربي نجد أن معدل الجريمة في الأردن بلغ 752جريمة لكل مئة ألف ،وفي المغرب 1010 جريمة لكل مئة ألف ، وفي الضفة الغربية 670 جريمة لكل مئة الف نسمة (النجار،2012: 38)، أما في محافظات غزة فقد بلغ معدل الجريمة الخام 1008 جريمة لكل مئة ألف نسمة عام 2010، وبذلك يمكن القول أن هناك تقارباً بين معدلات الجريمة في محافظات غزة و الدول العربية في حجم الجريمة وهذا يدل على عدم وجود جريمة منظمة .

وعلى الرغم من الارتفاع في معدل الجريمة في محافظات غزة إلا أن هذا الارتفاع يأخذ طابعاً رقمياً وانخفاضاً نوعياً للجريمة، حيث أن هناك ارتفاع واضح في حالات الإيذاء والاعتداء والتي وصل عام 2008 م، إلى 6194 جريمة بنسبة 33.6 % من مجموع الجرائم ، وانخفاضاً في الجرائم الخطيرة كالقتل وسرقة البنوك والشركات والاحتيال والتي مازالت محدودة(عابد،2012: 75)، بينما تم تسجيل 22 جريمة قتل في محافظات غزة عام 2009، انخفض إلى 16جريمة قتل عام 2010 .

٢- التوزيع الجغرافي لأنواع الجرائم العامة المرتكبة في محافظات غزة خلال العام 2012-2013 م:

إن البيانات والإحصائيات الدقيقة بمثابة ترجمة للواقع واستشراف لآمال وطموحات المستقبل بما تحويه من معلومات بصورة واضحة عن واقع الجرائم المرتكبة، حتى يتسنى تحليلها ودراستها ومعرفة مدى ارتباطها بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية؛ حيث أظهرت السجلات الأمنية بوزارة الداخلية الفلسطينية التي تختص بتسجيل جميع الجرائم على مستوى محافظات غزة ارتفاعاً في أعدادها واختلاف في توزيعها، وبناء عليه سيتم التعرف على التوزيع الجغرافي لأنواع الجرائم على مستوى محافظات غزة ، وكذلك التعرف على الجرائم المتركزة فيها ،وسيتناول الطالب معدلات الجريمة العامة لعامين والمقارنة بينهم، ويبين الجدول(2) أعداد الجرائم وتوزيعها على محافظات غزة .

جدول(2) أنواع الجرائم الرئيسية وتوزيعها الجغرافي على محافظات غزة لعام 2012-2013م

أهم الجرائم	شمال غزة		غزة		دير البلح		خانيونس		رفح	
	2012	2013	2012	2013	2012	2013	2012	2013	2012	2013
القتل العمد	4	5	6	13	6	6	2	4	1	5
القتل بالترك "حوادث المرور"	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0
الإيذاء و الاعتداء	350	2569	1878	2573	1141	850	881	784	1919	2132
الشروع بالانتحار	30	79	209	254	22	38	97	115	88	83
الآداب العامة	132	274	262	278	93	130	117	158	212	245
التهديد و التوعد	75	315	192	275	161	162	164	145	289	323
السرقات بأنواعها	489	1112	1553	1748	410	1057	358	953	879	1070
جرائم ضد النظام	704	602	827	998	767	1044	429	303	805	747
نصب و تزوير	571	1176	457	801	269	747	195	312	268	343
الخطف و الحجز	4	3	13	28	5	14	2	0	10	19
العنف العائلي	269	1209	913	1236	218	353	569	486	1024	1011
المخدرات	673	739	710	855	285	433	388	375	291	386
المجموع	3301	8083	7020	9059	3377	4834	3202	3635	5787	6364

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على التقرير الإحصائي الجنائي الصادر عن وزارة الداخلية لعام 2012-2013:ص22

يتضح من خلال الجدول(2):-

أ- أن جرائم الاعتداء والإيذاء على الممتلكات والأشخاص من أكثر الجرائم في محافظات غزة؛ حيث بلغت 6349 جريمة في العام 2012، وشهد عام 2013م، ارتفاعاً واضحاً حيث بلغ 8908 جريمة بزيادة مقدارها 2559جريمة، ويعود هذا الارتفاع في جرائم الاعتداء والإيذاء إلى عدم تطبيق القانون العادل على الجميع وعدم وعي المواطنين بحقوقهم الاجتماعية والقانونية.

ب- لقد شهدت جرائم السرقة بكافة أنواعها ارتفاعاً واضحاً؛ حيث سجلت في العام 2012م، 3689 جريمة، في العام 2013م، إلى 5940 جريمة بزيادة مقدارها جريمة ويعود هذا الارتفاع إلى الوضع الاقتصادي السيئ الذي يعيشه سكان محافظات غزة، وهذا دفعهم إلى تلبيه احتياجاتهم بطرقة غير شرعية.

ت- تحول العنف العائلي الى ظاهرة اجتماعية وفوضى امنية ينجم عنها سقوط العديد من الضحايا، ويلجأ العديد من المواطنين الى اخذ القانون باليد في ظل غياب الإجراءات القانونية اللازمة، حيث سجل العنف العائلي ارتفاع كبير خلال العام 2013 م، ليصل إلى 4295 جريمة عنف مقارناً مع العام 2012 والذي سجل فيه 2991 جريمة بزيادة مقدارها 1304 جريمة.

ث- شهدت محافظات غزة حالة من التوتر الداخلي بسبب الانقسام الداخلي وما له من أثار في الجرائم المرتكبة ضد النظام العام وأشاعه الفتنة، وتدمير الاماكن العامة، حيث بلغت الجريمة ضد النظام في العام 2012م، إلى 3532 جريمة، في حين ارتفعت في العام 2013 لتصل إلى 3694 جريمة بزيادة مقدارها 162جريمة. شكل(2)

شكل (2) التوزيع الجغرافي للجرائم العامة في محافظات غزة للعام 2012-2013

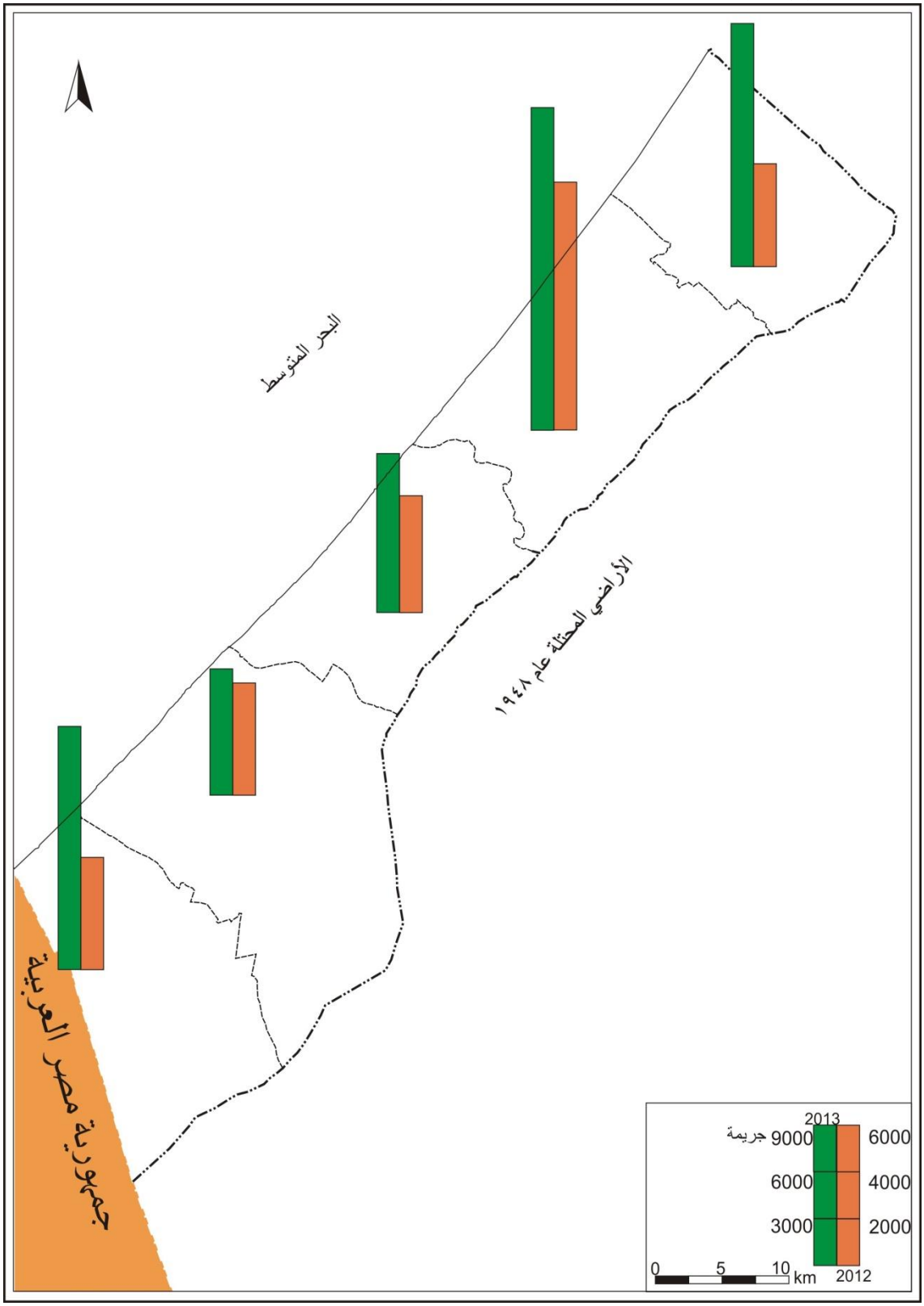

المصدر: من عمل الباحث بناء على جدول(2)

٣- العلاقة بين حجم المحافظة والجرائم العامة:

يعد حجم الجريمة إلى عدد السكان من المقاييس الدولية التي يمكن من خلالها الوقوف على معدل الجريمة، ويهدف هذا الجزء من الدراسة إلى التوزيع الجغرافي بين محافظات غزة في أعداد الجريمة ومعدلاتها لكل 100.000نسمة؛ حيث تشير بعض الدراسات إلى وجود علاقة طردية واضحة بين حجم المدينة ومعدل الجريمة، ويرجع ذلك إلى تأثير بعض العوامل الديمغرافية مثل السن والنوع(منصور، 30:2003)، وللتحقق من هذه الفرضية في إقليم الدراسة نبين تلك العلاقة بين حجم المحافظة ومعدل الجريمة /100.000 نسمة خلال الفترة من 2012-2013م، في الجدول (3)

جدول(3)معدل الجريمة لكل 100.000نسمة والتغير في المحافظات لعامي2012-2013

المحافظة	2012		2013		معدل الجريمة		التغير في المعدل
	عدد الجرائم	عدد السكان	عدد الجرائم	عدد السكان	2012	2013	
شمال غزة	2898	287738	7840	295455	1007	2645	1638
غزة	6907	676047	9002	693853	1022	1279	257
دير البلح	3279	247535	4383	253754	1325	1727	402
خانيونس	3055	344105	3502	353550	888	991	103
رفح	6217	218842	6727	224560	2841	2996	155
المجموع	22356	1774267	31454	1821172	1260	1272	12

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على بيانات وزارة الداخلية الفلسطينية، التقرير الاحصائي الجنائي لعام2013ص23

يتضح من الجدول (3) ما يلي:-

هناك تباين واضح في معدلات الجرائم من محافظة إلى اخرى؛ حيث بلغ أعلى معدل للجريمة (2996) جريمة /100.000نسمة في محافظة رفح، بينما سجل أدنى معدل في محافظة خانيونس وبلغ (991) جريمة

/100.000نسمة عام 2013م، وبناء على ما سبق سيتم تصنيف محافظات غزة الى عدة فئات:

١- محافظات ذات معدلات جرائم اكثر من(2000 جريمة / 100.000نسمة) في السنة :-

تضم هذه الفئة محافظتين وهما رفح وشمال غزة؛ حيث بلغ معدل الجريمة في محافظة رفح للعام 2013م (2996) جريمة/100.000نسمة، و بلغ معدل الجريمة في العام 2012م (2841)جريمة/100.000نسمة، في حين بلغ عدد السكان (224560)نسمة للعام 2013 م، ويتضح من ذلك أن مؤشر الجريمة في العام 2013 ارتفع بنسبة (8.2%)عن العام 2012 بمقدار (155)جريمة/100.000، بلغ معدل الجريمة في محافظة شمال غزة للعام 2013م، (2654) جريمة، في حين بلغ معدل الجريمة لعام 2012 م (1007) جريمة، وبلغ عدد السكان(295455)نسمة للعام2013م، وكما هو واضح ان هناك تغير واضحاً في معدل الجريمة على مستوى المحافظة حيث ارتفعت بنسبة (17.5%)، بمقدار(1647) جريمة، وبذلك تعتبر المحافظتين من أقل المحافظات سكاناً ولكنها شكلت أعلى معدلات الجريمة وتقدر (2996) جريمة/100.000 نسمة، وبناءً على ذلك ومقارنة بمحافظات اخرى من حيث الحجم السكاني، نأخذ محافظة غزة كمقياس سكاني لباقي المحافظات، نلاحظ أن المحافظتين تقل عن محافظة غزة من حيث السكان حيث بلغ عدد سكانها في 2012م(676047) نسمة، وفي 2013(69385) نسمة ، في حين بلغ معدل الجريمة فيها عام2012 (1022) جريمة، وبلغ عام2013(1297) جريمة /100.000نسمة والتي تقل عن باقي المحافظات ،وبذلك يتضح عدم وجود علاقة طردية بين الأحجام السكانية لهذه الفئة وبين معدلات الجريمة فيها، **ومن الاسباب التي أدت إلى ارتفاع معدلات الجريمة** .

أ- طبيعة استخدام الأراضي فيها؛ حيث يشير التقرير الجنائي الإحصائي لعام 2013م، أن أعلى معدلات زراعة المواد المخدرة تركزت في محافظة رفح

ب- انتشار الأنفاق في محافظة رفح أدى الى تطور ظاهرة التجارة في الممنوعات مثل المخدرات والأسلحة الخفيفة

ت- زيادة مساحة الاراضي الزراعية في محافظة شمال غزة ، وأثره على زيادة بعض الجرائم كالعنف العائلي والشجار على الميراث، وكذلك زيادة حده السرقة وخاصة سرقة المنازل والسطو عليها خاصة في أطراف المحافظة نظرا لطبيعتها الجغرافية البعيدة عن مركز المدينة.

ث- تسود محافظة الشمال عدم انتشار افراد الشرطة نظرا لطبيعتها الزراعية مما جعلها ملاذاً للتهريب ولأنها منطقة حدودية .

٢- محافظات ذات معدلات جرائم(1500-2000جريمة /100.000نسمة) في السنة:-

وتضم هذه الفئة محافظة دير البلح؛ حيث بلغ معدل الجريمة في محافظة دير البلح للعام 2013 م، (1727)جريمة، و بلغ معدل الجريمة في العام 2012م (1325) جريمة، في حين عدد السكان (253754) نسمة للعام 2013 م، حيث ارتفع مؤشر الجريمة عن العام 2012 بنسبة(33.7%) بمقدار402جريمة، وبالمقارنة بين حجم السكان في للمحافظة مع محافظة غزة والتي اعتمدت كمقياس لحجم السكان وبين معدل الجرائم للمحافظة ، نلاحظ أن حجم السكان لمحافظة دير البلح أقل من حجم سكان محافظة غزة ، في حين يرتفع معدل الجرائم فيها عن محافظة غزة، وهذا يدل على عدم وجود علاقة طردية بين حجم السكان ومعدلات الجريمة.

أ- تتصف محافظة دير البلح أنها تجمع للعديد من المخيمات ومن المعلوم ان المخيمات تفتقد للكثير من الخدمات والبنية التحتية مما يزيد من ارتفاع معدلات الجرائم.

ب- تتشابه المخيمات من النواحي الاجتماعية والاقتصادية المتردية مثل البطالة والفقر، وكذلك العمرانية وتخطيط الشوارع ساعد على ارتفاع معدل الجريمة.

٣- محافظات ذات معدلات جرائم (1000-1500 جريمة / 100.000 نسمة)في السنة:-

وتضم هذه الفئة محافظة غزة؛ حيث بلغ معدل الجريمة فيها للعام 2013م (1297) جريمة، في حين بلغ معدل الجريمة في العام 2012م(1022) جريمة، وبلغ عدد السكان (693853) نسمة للعام 2013م، بذلك ارتفع مؤشر الجريمة عن العام 2012م، بنسبة (30.3%)

بمقدار275جريمة ، وبذلك يمكن القول إنه لا توجد علاقة طردية بين حجم المحافظة ومعدل الجريمة الخام لكل 100.000نسمة، ويعود الارتفاع في معدل الجريمة إلى:-

أ- تتمتع محافظة غزة بمستويات معيشية واجتماعية مرتفعة مما عزز ارتكاب الجرائم وخاصة جرائم الإيذاء والاعتداء .

ب- تتمتع محافظة غزة أنها مركز تجاري وتتركز فيها الأنشطة الاقتصادية، مما أدى إلى تزايد في عمليات البيع والشراء ،مما عزز ارتفاع الجرائم وخاصة جرائم تزوير العملات وعمليات النصب والاختلاس .

ت- تتمتع محافظة غزة بانتشار كبير لمراكز الشرطة وأفراد الشرطة في كثير من الأحياء مما جعل الجريمة فيها أقل انتشاراً من المحافظات الاخرى.

٤- **محافظات ذات معدلات جرائم (500-1000جريمة / 100.000)نسمة في السنة**: وتمثل هذه الفئة في محافظة خانيونس؛ حيث بلغ معدل الجريمة في محافظة خانيونس للعام 2013م(991)جريمة، في حين بلغ معدل الجريمة في العام 2012(888)جريمة، وبلغ عدد السكان(353550) للعام 2013م، بذلك ارتفع مؤشر الجريمة عن العام 2012م، بنسبة 14.6% بمقدار(103)جريمة، حيث تميزت المحافظة بانخفاض معدل الجريمة مقابل عدد السكان ،وبذلك لا توجد علاقة طردية بين حجم السكان ومعدل الجريمة ، وتتصف محافظة خانيونس بطابعها الزراعي والحيواني مما شجع السرقة .شكل(3)

شكل(3) معدلات الجرائم العامة لكل 100.000نسمة لمحافظات غزة للعام 2013

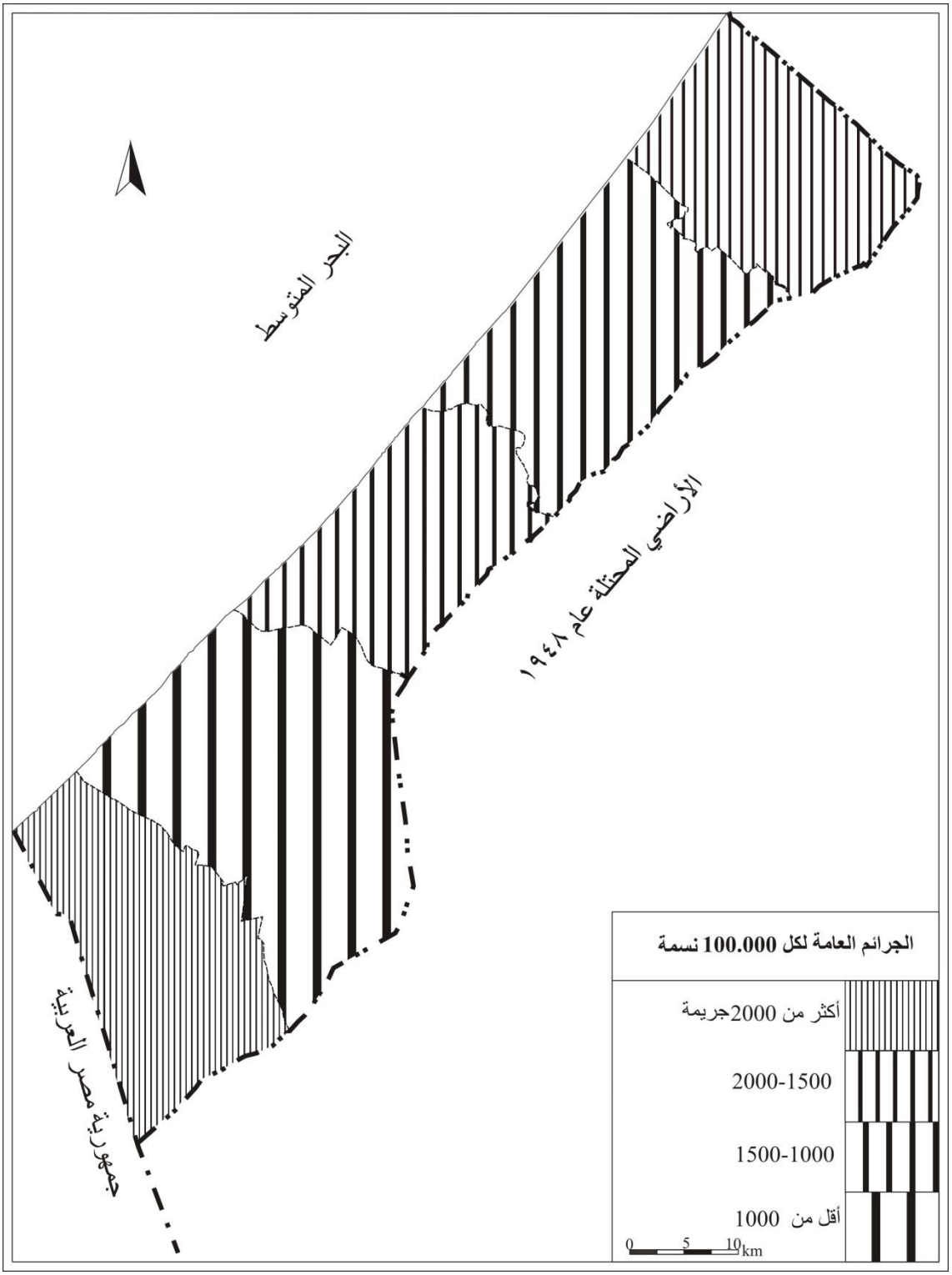

المصدر: من عمل الباحث بناء على جدول(3)

٤- إتجاهات جرائم القتل في محافظات غزة:

تعد جريمة القتل من أبشع أنواع الجرائم التي يرتكبها الانسان، لأنها تؤدي الى فقدان لحياته، تلك الحياة المقدسة التي ضمنتها كل الشرائع والاعراف والقوانين السماوية والدنيوية، قال تعالى "وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ" (الاسراء آية 33)، وتعتمد هذه الدراسة على الإحصاءات التي أصدرتها وزارة الداخلية عام2013م، بالإضافة إلى إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خلال الفترة من 1996 -2013م؛ حيث بلغ مجموع جرائم القتل 1130 جريمة في محافظات غزة خلال فترة الدراسة، ويتبن من خلال البيانات الإحصائية المتاحة أن ظاهرة القتل تأخذ طبعاً متذبذباً في محافظات غزة، وإن كانت ظاهرة القتل لم تصل بعد الظاهرة الاجتماعية، إلا أنها تعتبر من أخطر المشكلات الاجتماعية التي تهدد حياة الأمة ومستقبلها، وتجدر الإشارة هنا بأنه ليس هناك أي بلد من بلدان العالم يملك إحصاءات دقيقة وكاملة عن الجريمة، وهذا يعني أنها لا توضح الحجم الحقيقي للجرائم وإنما تعطي صورة أقرب ما تكون للحقيقة. شكل(4).

شكل (4)التطور الزمني لعدد جرائم القتل في محافظات غزة للفترة من1996-2013

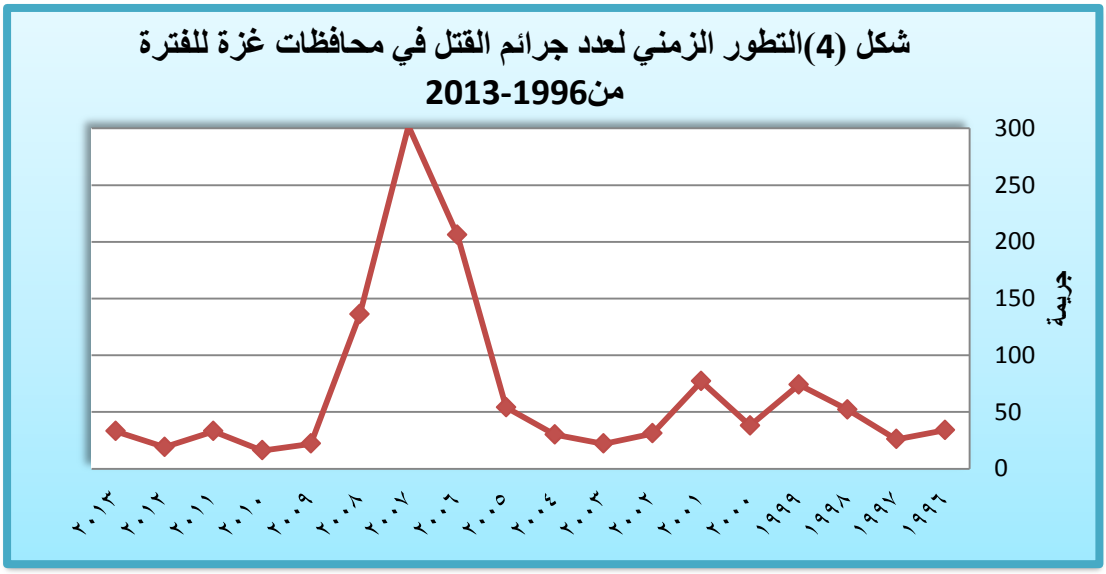

المصدر: - المركز الإحصائي الفلسطيني - إحصاءات الجريمة والضحية 1996: 37، 1997: ص34، 1998: ص37، 1999: ص31.

- وزارة الداخلية التقرير الجنائي الإحصائي 2003, 2012, 2013: ص4
- منصور، عادل- الأبعاد الجغرافية للجريمة في محافظات غزة 2000: ص42
- شقفة، أشرف- محافظات غزة دراسة في جغرافية الجريمة "جرائم القتل" 2004, 2006, 2008 :ص11
- مجلة وزارة الداخلية -العدد الاول 2001,2002,2005,2009,2010,2011 : ص4
- أبو زايدة، حاتم- الانقلاب على الديمقراطية الفلسطينية 2007:ص158-161

يتضح من خلال الشكل (4) ما يلي:-

أ- أن الاتجاه العام لجرائم القتل أخذ بالتزايد من سنة إلى أخرى منذ عام1996م، وحتى عام2000 م، ويعود هذا إلى عدم الاستقرار الأمني، وهذا ما دفع المواطنين إلى أعمال القتل بدافع الثأر والانتقام(منصور،2003: 142).

ب- إن مجموع جرائم القتل تتصاعد بصفة عامة منذ عام 1996، وإن كان في بعض السنوات قد انخفضت، وذلك حسب الظروف الأمنية التي تعرض لها محافظات غزة، ودرجة الضبط وبسط القانون.

ت- انخفض عدد جرائم القتل في العام 2000إلى العام2005م، وذلك بسبب انتفاضة الاقصى حيث أن الجماهير الفلسطينية المنتفضة تتماسك في سبيل دحر الخطر المحدق بها، وتترك جانباً الكثير من مصالحها الخاصة في سبيل دحر للاحتلال، وكذلك بسبب أعادة هيكلة أجهزة أمن السلطة الفلسطينية بعدما عمل الاحتلال الاسرائيلي على تدميرها وإضعافها.

ث- لقد شهد ت محافظات غزة خلال العام 2005-2008م، ارتفاع ملحوظ للجريمة وخاصة جريمة القتل ويعود ذلك الى:-

١. في ظل الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من محافظات غزة، وبداية سيطرة الأجهزة الأمنية الكاملة على محافظات غزة في العام 2005م، حيث لوحظ ارتفاع في عدد جرائم القتل حتى عام2008م، ويعود هذا إلى الصراع الدموي بين الحركتين "فتح وحماس" ولقد استمر هذا الصراع إلى أكثر من عامين، حيث بدأ بأعمال فردية ونشاطات عشوائية ليتصاعد بشكل منظم، وينتهي بسيطرة "حماس "على غزة، وهذا الصراع قتل فيه مئات المدنيين، وقتل فيه أعضاء وكوادر من كلا الفصيلين في عمليات استهداف منظم (أبو زايدة، 2008: 3).

٢. سيطرت "حماس" على الحكم في محافظات غزة باسم الحكومة "المقالة" ولقد ساهمت الظروف السياسية من خلال تواجد الفصائل الفلسطينية المختلفة ، واختلاف استراتيجيتها في زياده تفسخ النسيج الاجتماعي الفلسطيني، ولقد ظهر ذلك واضحاً في سلوكيات بعض الأجنحة العسكرية لتلك الفصائل في الاستحواذ على الشارع الفلسطيني، وما ترتب على ذلك

مـن اخـتلالات أمنيـة انعكسـت علـى حيـاة المـواطن الفلسـطيني ويتجلـى ذلـك فـي عده امور نذكر منها.

i. إضعاف الاجهزة الامنية وشل قدراتها على توفير الامن والامان للمواطن.

ii. تغيـب القـانون والقضـاء، فأصـبح المسـلحون خـارج دائـرة القـانون بـل وأعلـى مـن سلطة القانون.

iii. انطـواء الكثيـر مـن العناصـر المنحرفـة تحـت لـواء هـذه الاذرع العسـكرية فأصـبح مـن الصعب التمييز بين سلاح الفصائل أو سلاح الانحراف (الحاج حسن،2007: 61).

ج. إن الحصـار الاسـرائيلي المفـروض علـى محافظـات غـزة خلـق واقـع جديـد لمشـكلة البطالـة، والتـي أخـذت تـزداد ممـا دفـع السـكان للعمـل فـي الأنفـاق الحدوديـة مـع "مصـر" دون أي رقابـة أو تـأمين لمجـال العمـل، وهـذا بـدوره أدى إلـى الارتفـاع الكبيـر فـي جـرائم القتـل تحـت مسـمى القتـل دون قصـد "قتـل بسبب الإهمال".

ح. تذبـذب معـدل جـرائم القتـل مـن العـام 2009-2013م، حيـث تـم فـرض حالـة الامـن فـي الشـارع الفلسـطيني بعـد غيـاب فتـرة طويلـة، واكتسـاب افـراد الاجهـزة الامنيـة الخبـرة فـي التعامـل مـع التطـورات الميدانيـة للجريمـة وهـذا بـدوره عمـل علـى انخفـاض جـرائم القتـل فـي محافظـات غـزة وكـذلك أغـلاق الكثير من الانفاق الحدودية مع رفح .

٥- التوزيع الجغرافي لجرائم القتل في محافظات غزة للفترة 1996-2013م:

إن الجريمـة بكـل أنماطهـا تحـدث فـي المكـان، وكـل مـا يحـدث ماديـاً أو معنويـاً يعبـر عـن صـورة نمطيـة منتظمـة قابلـة للدراسـة الجغرافيـة والاجتماعيـة، لهـذا فـإن الأنمـاط المكانيـة للجريمـة وتطورهـا عبـر سـنوات الدراسـة مـا هـو إلا انعكـاس للتركيـب الاجتمـاعي، والتنظـيم المكـاني السـكاني ونشـاطهم الاقتصـادي وفـي هـذا المنحـى يؤكـد الجغرافيـون علـى أن دراسـة التبـاين المكـاني للجريمـة فـي داخـل المـدن والتوزيـع الجغرافـي لهـا مـرتبط بمسـتوى الوحـدات المكانيـة وبالمعلومـات المتاحـة داخـل منطقـة الدراسـة (smith,1984:428)، وهنـا نـذكر قـول "سـيلين" عـن الإحصـاءات " إنهـا مـرآه الجريمـة " وبهـذا فهـي تمكننـا مـن التعـرف علـى حجـم وأبعـاد الجـرائم فـي مجتمـع محـل الدراسـة فيمـا يخـتص

بـــالجرائم أو المجموعـــات الإجراميـــة، مـــن حيـــث الاتجـــاه العـــام علـــى مســـتوى الدولة أو المحافظة.(راضي،1995: 132).

جدول(4) التوزيع الجغرافي لجرائم القتل في محافظات غزة للفترة1996-2013م.

المحافظة	1996	1998	2000	2003	2004	2006	2008	2010	2012	2013
شمال غزة	2	23	6	5	4	22	17	3	4	5
غزة	12	6	16	7	14	64	57	4	6	13
دير البلح	0	7	6	5	2	32	9	5	6	6
خانيونس	6	13	6	4	6	64	20	3	2	4
رفح	6	3	4	1	4	22	33	1	1	5
الاجمالي	26	52	38	22	30	204	136	16	19	33

المصدر: - التقرير الاحصائي الجنائي عن وزاره الداخلية للأعوام 1998:ص130، 2003: ص9، 2010: ص19، 2012:ص22، 2013:ص22.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 1996. التقرير السنوي إحصاءات الجريمة والضحية: ص34.
- منصور، عادل - الأبعاد الجغرافية للجريمة في محافظات غزة 2000:ص42.
- شقفة، أشرف – محافظات غزة دراسة في جغرافية الجريمة (جرائم القتل)2008،2004: ص11

يتضح من الجدول(4) أن:-

أ- التذبـذب هـو السـمة السـائدة فـي عـدد جـرائم القتـل فـي جميـع محافظـات غـزة، حيـث تحتـل محافظـة غـزة المرتبـة الأولـى مـن إجمـالي عـدد جـرائم القتـل حيـث بلغـت 199 جريمـة قتـل بنسـبة 34.5% مـن أجمـالي عـدد جـرائم القتـل فـي المحافظـات المـذكورة، ويعـود ذلـك إلـى كونهـا الأكثـر سـكاناً وتحظـى بـأكبر قـدر مـن التطـور والتنميـة والتحضـر، وتشـكل مركـزاً للمجتمـع الفلسـطيني حيـث فيهـا مركـز القيـادة والـوزارات المختلفـة وكـذلك مركـز الاعمـال والجامعـات الفلسـطينية، وبهـا مركـز الصـناعات والثقـل الاقتصـادي والثقـل السياسي.

ب- بالنسـبة لبـاقي المحافظـات فمـن الملاحـظ أن إجمـالي عـدد جـرائم القتـل فيهـا متقاربـا نوعـا مـا باسـتثناء محافظـة خـانيونس والتـي جـاءت فـي المرتبـة الثانيـة

بنسبة 22.2%، حيث تتمتع المحافظة بحجم كبير مما دفع استغلال التطرف المكاني لها وتنفيذ جرائم القتل.

ت- لقد حظيت محافظة شمال غزة بالمرتبة الثالثة من اجمالي جرائم القتل بنسبة 15.8%، وذلك لطبيعتها الزراعية والحيوانية، ويقل بها الاحتكاك الناجم عن البيع والشراء.

ث- كان لمحافظة رفح ومحافظة دير البلح الانخفاض الواضح في اجمالي جرائم القتل حيث كان القتل فيهم بنسبة متقاربة 13.8% لمحافظة رفح وكان المحافظة الوسطى هي الاخيرة حيث شكلت 13.7%، وتتشابه المحافظتين بنسبة القتل وذلك للتشابه الاقتصادي والاجتماعي، ويدل هذا على الانتشار الواضح لظاهرة القتل في جميع محافظات غزة.

ج- أكثر جرائم القتل كانت سنة 2006 و2008 على التوالي، ويمكن تفسير ذلك بسبب حالة الفلتان الأمني التي كانت سائدة في تلك الفترة، إضافة إلى الاقتتال الداخلي الفلسطيني.

ح- يلاحظ ارتفاع عدد جرائم القتل بشكل واضح في محافظة رفح، حيث ارتفعت من 3 جرائم قتل سنة 1998، إلى 33 جريمة قتل سنة2008، ويعود هذا الارتفاع الكبير إلى العمل في مجال حفر الأنفاق المنتشرة على طول الحدود المصرية الفلسطينية، والذي ساد تلك الفترة بالإضافة إلى العمل في مجال الانفاق الحدودية مع مصر.

شكل(5)التوزيع الجغرافي لجرائم القتل في محافظات غزة 1996-2013

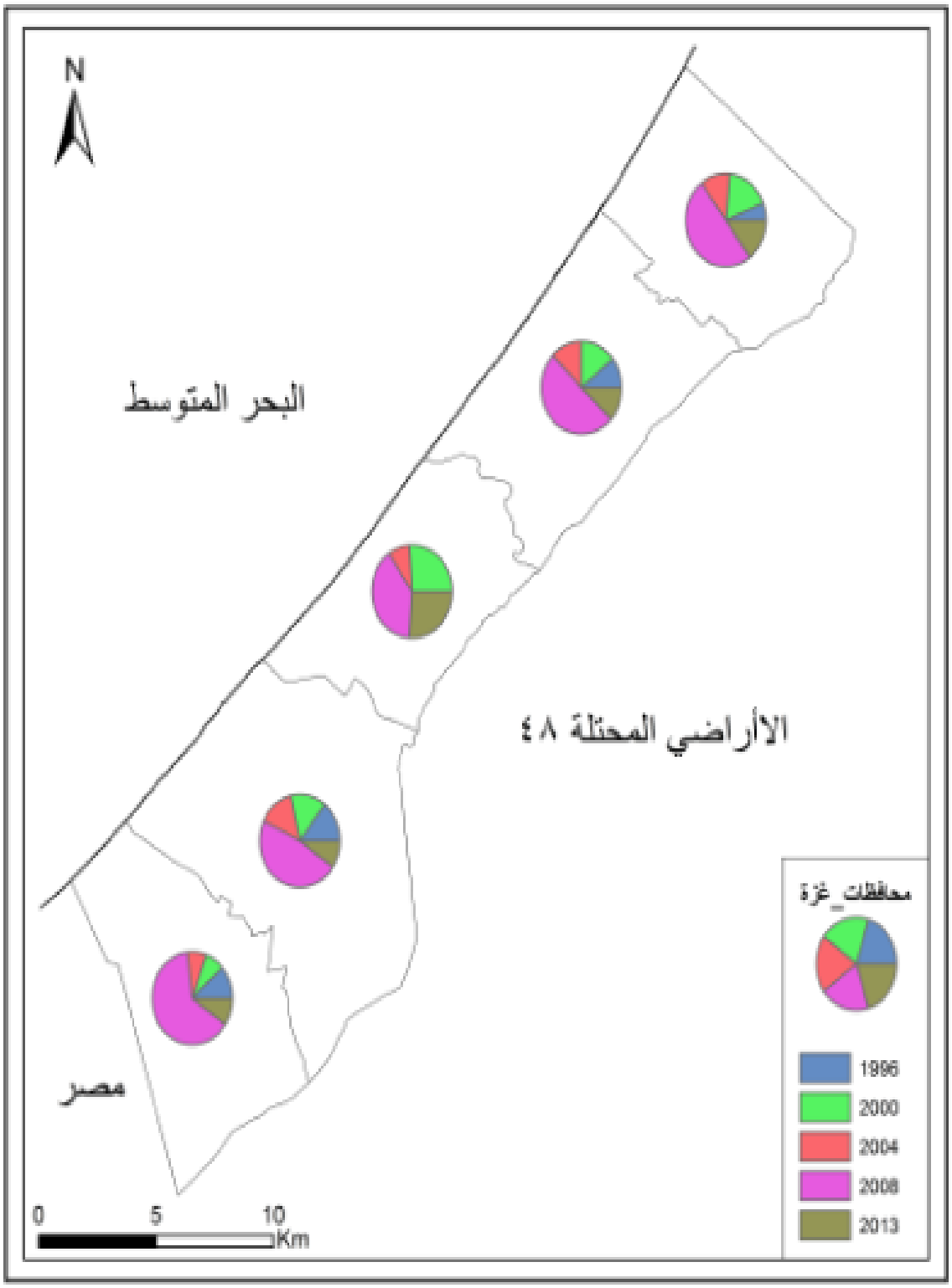

المصدر : من عمل الباحث بناء على جدول(4)

٦- مورفولوجية محافظات غزة وجرائم القتل:

تلعب ظروف كل من الشكل والخطة للمركز العمراني وتوفر الخدمات بالمراكز العمرانية، وتفاعل الظروف الطبيعية والبشرية دوراً كبيراً في تباين توزيع الجريمة، والتي يمكن إدراك أساس الشكل والخطة التي تختلف ما بين المدينة والقرية والمخيم ، في محافظات غزة(منصور،60:2004) جدول(5)

جدول(5)التوزيع الجغرافي لجرائم القتل عام 2013 وفقاً لمكان الإقامة

المحافظة	المنطقة	عدد جرائم القتل	نوع الجريمة	أداة الجريمة
محافظة الشمال	مدينة جباليا	1	قتل عمد	آداة حادة"كريك"
	مخيم جباليا	2	قتل عمد	آداة حادة "سكين"
	مدينة بيت لاهيا	1	قتل عمد	آداة حادة "خنجر"
	مشروع بيت لاهيا	2	قتل عمد	سلاح ناري"
محافظة غزة	حي الشجاعية	3	شجار عائلي	سلاح ناري
	حي الزيتون	1	خلفية شرف	آداة حادة"سكين"
	حي تل الهوا	2	شجار عائلي	سلاح ناري
	حي الرمال	1	سطو على منزل	آداة حادة"سكين"
	مخيم الشاطئ	2	شجار عائلي	سلاح ناري
	حي النصر	1	قتل عمد	سلاح ناري
	حي التفاح	1	قتل بالخطئ	آداة حادة
	قرية المغراقة	1	قتل عمد	آداة حادة"عصا"
	مدينة الزهراء	1	شجار	شنق
محافظة دير البلح	مخيم البريج	3	شجار عائلي	سلاح ناري+آداة حادة
	مخيم دير البلح	1	سطو مسلح	سلاح ناري
	مدينة دير البلح	1	شجار	سلاح ناري
	الزوايدة	1	شجار	سلاح ناري
محافظة خانيونس	قرية خزاعة	1	بالخطأ	آداة حادة
	مدينة خانيونس	1	قتل عمد	سلاح ناري
	قرية القرارة	1	شجار	آداة حادة
	حي النجار	1	شجار	سلاح ناري
محافظة رفح	حي الجنينة	1	شجار	سلاح ناري
	تل السلطان	1	قتل عمد	خنق
	حي البيوك	1	شجار	سلاح ناري
	مخيم رفح	1	شجار عائلي	سلاح ناري

المصدر – النيابة العامة "بيانات غير منشورة ،2013م

ـــ مركز التأهيل والاصلاح "أنصار المركزي"2013

شكل(6) التوزيع الجغرافي لجرائم القتل وفق مكان الإقامة والتجمع في محافظات غزة لعام 2013

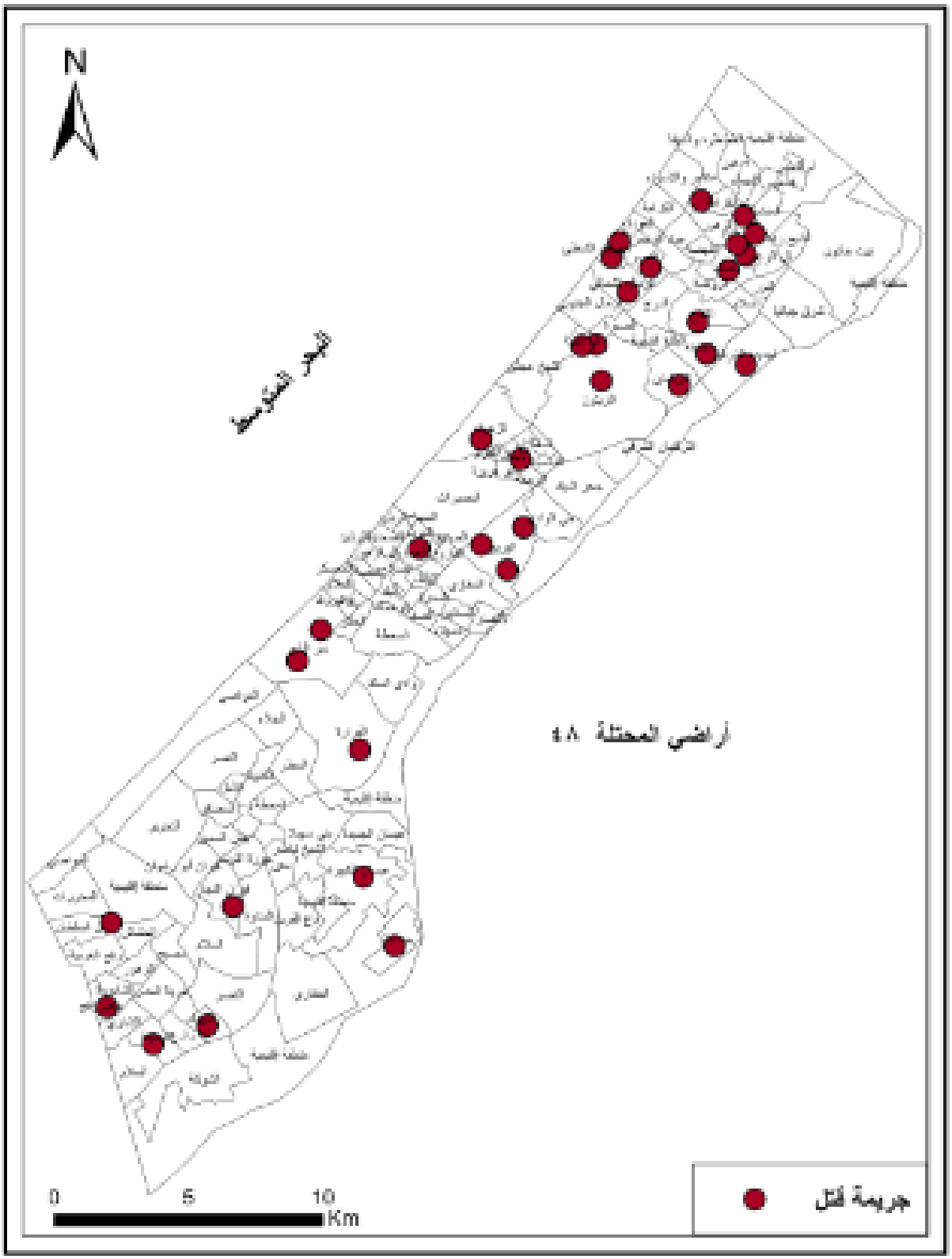

المصدر من عمل الباحث بناء على جدول(5)

٧- مقارنة حجم جرائم القتل في محافظات غزة وبعض دول العالم:

حتى يتسنى معرفة الحجم الحقيقي لجريمة القتل، كان لابد من مقارنتها مع بعض دول العالم بما فيها بعض دول العالم العربية المجاورة، لمعرفة واقع محافظات غزة بالنسبة للعالم، ولقد تم استخدام معدلات الجريمة الخام لكل 100.000 نسمة شكل(7) .

شكل(7) المعدل الخام لجرائم القتل في محافظات غزة وبعض دول العالم للعام2012

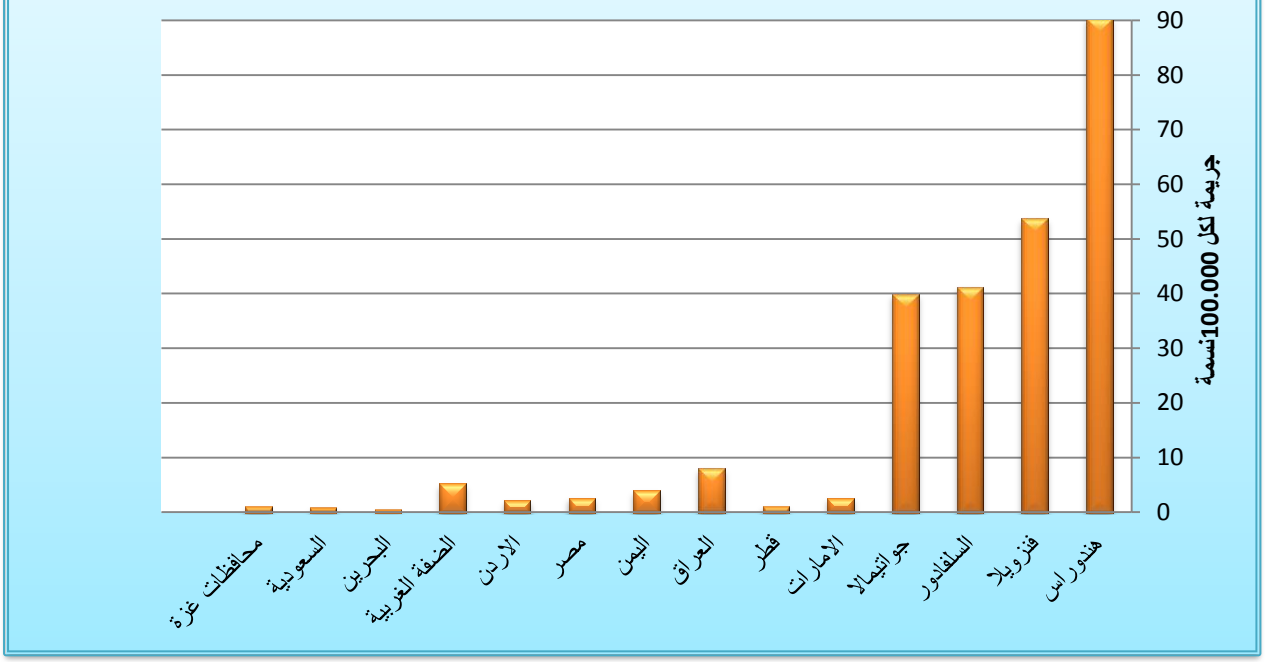

المصدر :
- التقرير السنوي لهيئة الامم المتحدة ضد المخدرات والجريمة:2013 : ص90.
- الجهاز المركزي الاحصاء الفلسطيني :2013 :ص128.
- مجلة الفرقان- مركز البحوث والدراسات التابعة لوزارة الداخلية الكويتي:2013: ص11.
- ادارة المعلومات الجنائية التقرير الاحصائي الجنائي الاردني:2013: ص32.
- التقرير الاحصائي الجنائي وزارة الداخلية الفلسطينية.2013: ص22.
- التقرير الخاص لمكافحة الجريمة وزراء الداخلية العرب2013 :ص30.

ويتضح من الشكل (7) ما يلي

على الرغم من ارتفاع معدلات جرائم القتل في بعض الدول العربية والأجنبية في السنوات الأخيرة إلا أن جريمة القتل تنخفض بشكل واضح في العالم العربي عنه في العالم الاجنبي، فقد بلغ معدل جريمة القتل في هندوراس

90.4جريمة لكل مئة ألف نسمة، وفي فنزويلا بلغت 53.7 جريمة لكل مئة ألف نسمة، وفي جواتيمالا بلغ معدل الجريمة 39.9 لكل مئة ألف نسمة، في حين بلغ معدل الجريمة الخام في السلفادور 41.2 جريمة لكل مئة ألف نسمة، وكما هو واضح أن معدل الجريمة الخام في العالم الاجنبي مرتفع بشكل كبير، ويعود ذلك إلى التميزي العنصري القائم بين هذه الدول وانتشار حمل السلاح.

وبالنظر إلى معدل جريمة القتل الخام في العالم العربي نجد أن:- المعدل الخام لجرائم القتل في الإمارات العربية بلغ 2.6جريمة لكل مئة ألف نسمة، وبلغ في قطر 1.1 جريمة لكل ألف نسمة، وفي السعودية بلغ المعدل الخام لجريمة القتل 0.8جريمة لكل مئة ألف نسمة، في حين بلغ معدل جريمة القتل الخام في مصر 2.5 لكل مئة ألف نسمة ، وبلغ معدل الجريمة في الضفة الغربية 5.3جريمة لكل مئة ألف نسمة ، وبلغ معدل الجريمة الخام في الاردن 2.2جريمة لكل مئة ألف نسمة ، وبلغ معدل الجريمة في اليمن 4جريمة لكل مئة ألف نسمة ،وبلغ المعدل في العراق 8جريمة لكل مئة ألف نسمة .

إذا ما قارنا المعدل الخام لجريمة القتل في محافظات غزة والبالغة 1.07 جريمة لكل 100.000 نسمة نجدها تنخفض بشكل كبير جداً مع الدول الاجنبية، وإذا ما تم مقارنتها مع العالم العربي نجد أن هناك تقارب نوعاً ما في حجم الجريمة بسبب انتشار الدين الاسلامي في العالم العربي، والذي يدين فيه معظم سكان العالم العربي، والذي يحرم جريمة القتل ويعمل على القصاص من الجناة، وهذا بدوره جعله رادع لكثير من المجرمين المفكرين بتنفيذ جرائم قتل، وكذلك التشبث بالعادات والتقاليد.

٨- نمط القتل السائد في محافظات غزة:

هنـاك بعـض الـدوافع التـي اسـهمت فـي ارتفـاع معـدل جـرائم القتـل فـي محافظـات غـزة، منهـا: القتـل علـى خلفيـة الشـرف ،والمشـاجرات; حيـث تحتـل نسـبة لا يسـتهان بهـا فـي معظـم المحافظـات، بالإضـافة إلـى غيـاب القـانون الرسـمي(اللـوائح والقواعـد القانونيـة)، والخضـوع للقـانون غيـر الرسـمي(العادات والتقاليـد) ممـا أدى إلـى تجاهـل مرتكبـي الجـرائم لعقوبة القانون(حلس، 2004: 138) ،شكل (8)

شكل(8) نمط القتل السائد في محافظات غزة

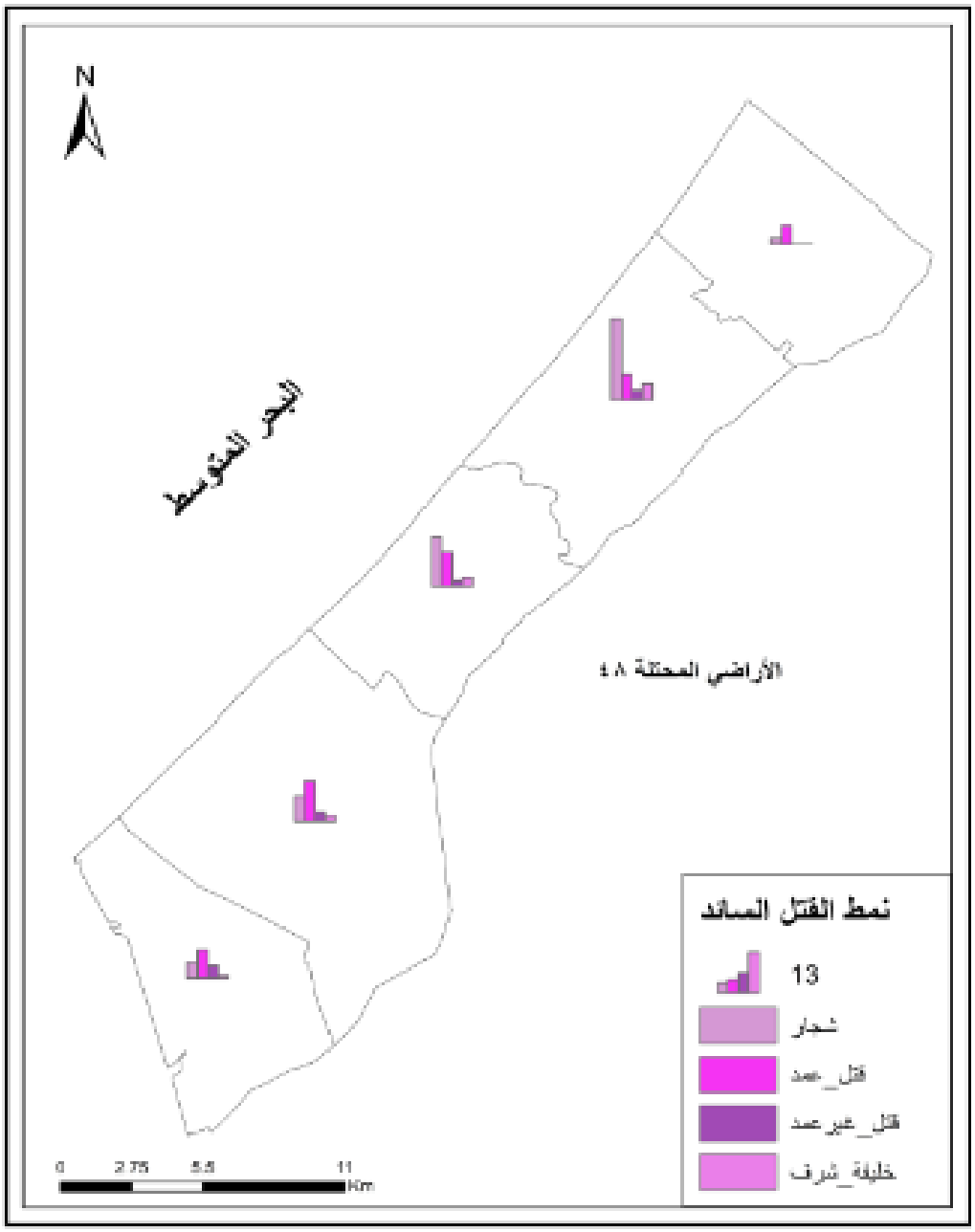

المصدر: النيابة العامة "بيانات غير منشورة"

ثانياً: العوامل الجغرافية المؤثرة في جرائم القتل في محافظات غزة:

لقد دأب الباحثون إلى تفسير الظاهرات الجغرافية ، وعلاقتها بسلوك الانسان، ولا أحد يستطيع الانكار أن للجغرافيا تأثير على السلوك البشري ، وهذا لا يعني بالضرورة أن الجغرافية هي المسؤولة بالكامل عن السلوك الإجرامي؛ حيث أن السلوك الإجرامي معقد يندمج تحت أكثر من سبب منها، البيولوجي، والنفسي، والاقتصادي، لذا فقد بادر علماء الجغرافيا بدراسة العلاقة بين معدلات الجريمة والعوامل البشرية والطبيعية المؤثرة فيها، حيث أن للحجم السكاني ومساحة المحافظات والحرارة وفصول السنة تأثير في حجم الجريمة، واعتمد الطالب في هذه الجزئية من البحث على بعض احصاءات التقرير الجنائي للعام 2013م، والتي تتعلق بجرائم القتل.

١ – العوامل البشرية:

تتأثر الجريمة في كل المجتمعات بالعديد من المتغيرات البشرية، والتي تتشابه في كثير من الدول والتي تأتي في مقدمتها الكثافة السكانية، حيث لا يخلو مجتمع منها، وكذلك عدد السكان ودرجة التزاحم الكلي، والمساحة الكلية.

أ- الكثافة السكانية

تعد دراسة الكثافة السكانية من الموضوعات الحيوية في الدراسات السكانية، إذ أنها تعكس تفاعل الانسان مع بيئته، وتبين مدى تركز أو تشتت السكان على رقعه من المساحة في حين تعكس دراسة الكثافة السكانية، أبعاداً اجتماعية واقتصادية، وتعد الكثافة السكانية من العناصر التي يمكن أن تطرح في مجال الجريمة، ومن الطبيعي أن تكون هناك علاقة بين ارتفاع الكثافة السكانية، ومعدلات الجريمة(منصور،2003: 73) ،هذا وتشير بعض الدراسات إلى وجود علاقة طردية بين الكثافة السكانية ،وبين الجريمة فكلما ارتفعت الكثافة السكانية ارتفعت معدلات الجريمة والعكس صحيح وقد أشار "coatas" وزملاؤه إلى أن حجم الجريمة يتبع كثافة السكان ، وتزيد الجريمة حيث ترتفع الكثافة وتقل الجريمة حيث تنخفض ، ولقد أشار "محيا" في دراسة الحجم السكاني للمكان وأثره على الجريمة ،فقد أثبت بوجود علاقة

إيجابية بين الحجم السكاني ومعدلات الجريمة ، وأن الزيادة في الحجم السكاني من شأنه أن يسهل ابتكار وانتشار الجريمة(محيا،31:2003)، لكن هذه النتيجة كانت محل انتقاد فليست العلاقة طردية بين الجريمة وكثافة السكن في كل الأحوال، فهناك العديد من الاستثناءات ، فقد تعزي قلة الكثافة السكانية بارتكاب الجرائم كأماكن انتظار السيارات والمناطق الخالية من السكان (عبد الجليل،1995)، والجدير بالذكر أن محافظات غزة شهدت ارتفاعاً كبيراً في عدد السكان؛ حيث بلغ عددهم عام 1967م نحو 455ألف نسمة ووصل إلى 1821172 نسمة عام2013، ونتيجة لارتفاع معدلات النمو السكاني فيها والتي تتراوح ما بين 3% الى 3.5% (Shaqfa,2003:87)، ويعد هذا المعدل من المعدلات المرتفعة في العالم على بقعة جغرافية صغيرة لا تتجاوز 365كم٢.

وبذلك فإن العلاقة بين الكثافة السكانية والجريمة محل اختلاف بين الباحثين ؛ في الوقت الذي كشفت فيه بعض الدراسات عن وجود علاقة إيجابية، كشفت دراسة اخرى عدم تأييد هذه العلاقة، لذلك قام الطالب بعمل ربط بين الكثافة السكانية وجرائم القتل في محافظات غزة للعام 2013 لمعرفة مدى قوة العلاقة بينهم، جدول(6)

جدول(6) عدد جرائم القتل والكثافة السكانية في محافظات غزة للعام 2013

المحافظة	عدد جرائم القتل	المساحة كم٢	عدد السكان	الكثافة السكانية نسمة /كم٢	الترتيب
شمال غزة	5	62	295455	4765.4	3
غزة	13	74	693853	9376.4	1
دير البلح	6	56	253754	4531.3	2
خانيونس	4	113	353550	3128.8	4
رفح	5	60	224560	3742.7	3
الإجمالي	**33**	**365**	**1821172**	**المتوسط5109**	

المصدر: وزارة الداخلية الفلسطينية – التقرير الجنائي الإحصائي عام 2013.ص22-23

- توجد علاقة ارتباط قوية عند استخدام معامل الارتباط بين الكثافة السكانية، وأعداد الجرائم العامة؛ حيث بلغت 77.4% وهذا دليل واضح على وجود علاقة ارتباط بين الكثافة السكانية والجرائم العامة.
- توجد علاقة ارتباط قوية بين الكثافة السكانية وجرائم القتل؛ حيث بلغ معامل الارتباط 82 % وبمستوى دلالة 0.08% أي أنها أقل من 5% لذلك يمكن القول أن العلاقة بين الكثافة السكانية وجرائم القتل هي علاقة طردية قوية ولها دلالة احصائية بمستوى 5% ، بمعنى أن الكثافة تؤدي إلى زيادة حجم الجريمة.
- استحوذت محافظة غزة على أكبر عدد من جرائم القتل؛ حيث تمثل أعلى كثافة سكانية في كافة المحافظات بلغت9376.4 نسمة كم٢، بينما محافظة خانيونس على أقل عدد لجرائم القتل حيث بلغت الكثافة،3128.8نسمة كم٢، وبذلك توجد علاقة واضحة بين الكثافة السكانية وجرائم القتل شكل (9)

شكل(9) عدد جرائم القتل والكثافة السكانية في محافظات عام 2013

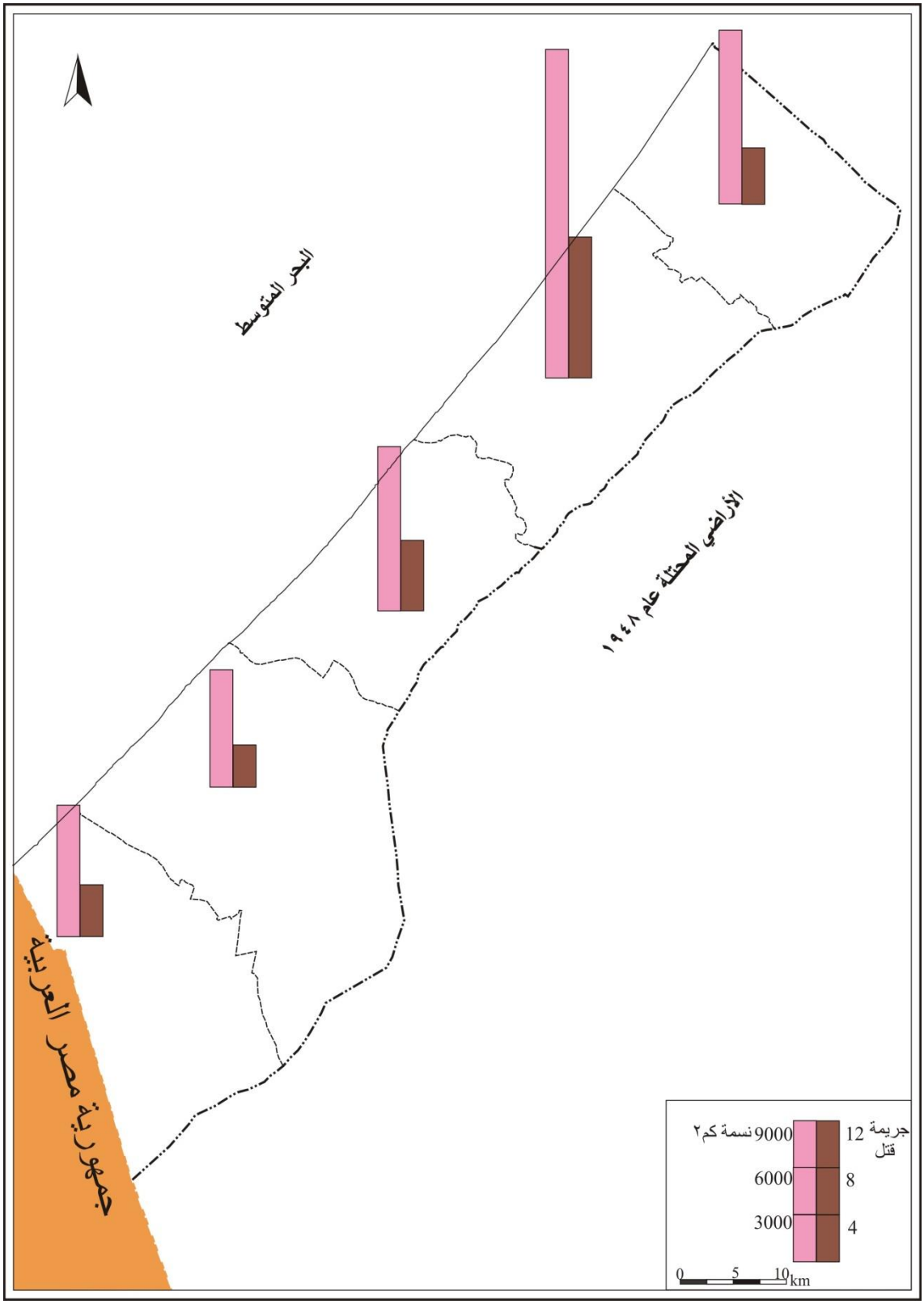

المصدر: من عمل الباحث بناء على الجدول(6)

ب- معدل الجريمة الخام لجرائم القتل في محافظات غزة:

أن مؤشر الخطر الذي يعتمد على معدل جرائم القتل /100.000 نسمة في السنة ينقسم إلى عشرة مراتب أشدها خطراً تلك المدن التي تأخذ المرتبة رقم(1)، وهي التي تزيد فيها عن 30 جريمة قتل /100.000 نسمة، وأما أقل المدن خطراً فهي التي تأخذ رقم(10)، والتي تقل معدلات جرائم القتل فيها عن 1.5جريمة قتل /100.000 نسمة (إسماعيل، 1995: 117).

وتجدر الاشارة هنا أن هناك إحصائيات رسمية للمجرمين وللجريمة، إلا أن الحجم الحقيقي للجريمة لا تقدمه السجلات الرسمية لآنها تعتمد على ما يبلغ إلى الأجهزة الأمنية سواء عن طريق المجني علية أو غيره أو ما تضبطه أجهزة الشرطة (أبو زايد، 2003:327-326)، ومع ذلك فإن كثير من الجرائم لا يتم التبليغ عنها إلى الجهات المختصة من قبل المجني عليهم، ويعود ذلك إلى :-

١- خشية الشخص المجني عليه من التشهير السلبي في الجناية المرتكبة.

٢- طبيعة الجريمة التي قد تنفذ ضد المجني عليه وما يترتب عليها من خصوصيات.

٣- عدم معرفة المجني عليه بطبيعة الجريمة (عيوش،1984: 50).

٤- عدم فاعلية أجهزة الشرطة في الحد من الجريمة.

٥- عدم الثقة في نظام العدالة القائم في الدولة.

٦- الخشية من الاجراءات الروتينية المعقدة، وكذلك خشية المجني عليه من بطش الجاني او ذويه(الفقي:2003:28-26).

ويتم قياس معدل الجريمة الخام على القانون الخاص لعلماء الاجرام.

$$\text{معدلات الجريمة} = \frac{\text{عدد الحالات الاجرامية} * 100.000}{\text{عدد السكان}}$$

والمعدلات الطبيعية في المجتمع هي المعدلات التي تكون مقبولة بالنسبة لعدد السكان في مجتمع ما، ومعدلات الجريمة هي مجموع الحالات الاجرامية في المجتمع المعني .فالحالات الاجرامية هي المقياس بغض النظر

عن مسميات الأنماط الإجرامية التي قد تنفذ أو لا تتفق بين المجتمعات ، فالتجريم يكون على أساس القانون والتشريع والنظام (منتدى المحامين العرب).

لا يشترط زيادة معدل الجريمة كلما زاد عدد السكان حيث نجد أن مدينة نيويورك في الولايات المتحدة الامريكية قد سجلت 43.867جريمة اعتداء في عام2010م وكان عدد سكان المدينة لنفس العام 19387102نسمة (NewYorkcrimerates,2010,139)، وبحساب معدل الجريمة فيها تبين أن 5.17جريمة لكل 100.000نسمة.

ويعتبر القانون السابق من القوانين الدولية السهلة في قياس أعداد ونسب الجرائم في المجتمعات؛ حيث يقيس مدى إسهام السكان في معدلات الجرائم، وهذا ما تم تطبيقه في الدراسة، حيث يبين الجدول (7) أعداد جرائم القتل والمعدل الخام لكل 100.000نسمة.

جدول(7) المعدل الخام لجريمة القتل لكل 100.000/ نسمة في محافظات غزة عام 2013.

المحافظة	عدد السكان	النسبة المئوية	جرائم القتل	النسبة المئوية	المعدل الخام لكل 100.000/نسمة
شمال غزة	295455	16.2	5	15.2	1.7
غزة	693853	38.1	13	39.4	1.9
دير البلح	253754	13.9	6	18.2	2.4
خانيونس	353550	19.4	4	12.1	1.1
رفح	224560	12.4	5	15.1	2.2
الاجمالي	1821172	100	33	100	1.86

المصد: وزارة الداخلية الفلسطينية– التقرير الاحصائي الجنائي عام 2013:ص22–23

يتضح من الجدول(7):-

- توجد علاقة ارتباط قوية باستخدام معامل الارتباط بين عدد السكان في محافظات غزة وجرائم القتل؛ حيث بلغ معامل الارتباط 91.3%، وهذا دليل على العلاقة بين عدد السكان وجرائم القتل والعلاقة بينهم قوية جداً بمستوى دلالة 0.30 % أي أقل من 5%، وهي علاقة ذات دلالة إحصائية.

- تعد محافظة غزة من أكبر المحافظات ارتفعاً لمعدل الجريمة، ولكن الجريمة فيها تتقارب مع المتوسط، حيث بلغ متوسط المعدل الخام لجرائم القتل 1.9جريمة لكل 100.000نسمة للعام 2013م وذلك بسبب الزيادة الكبيرة في السكان،
- يزداد معدل الجريمة الخام لعدد جرائم القتل في محافظات غزة عن المتوسط في محافظة رفح ودير البلح؛ حيث بلغ معدل الجريمة 2.4جريمة لكل 100.1000 نسمة في محافظة دير البلح بينما بلغ المعدل في محافظة رفح 2.2 جريمة لكل 100.000نسمة، ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدلات الجريمة فيها مقارنةً بعدد السكان.
- ينخفض معدل الجريمة الخام لعدد جرائم القتل عن المتوسط في محافظتي الشمال ومحافظة خانيونس؛ حيث كان المعدل في محافظة الشمال 1.7جريمة قتل لكل 100.000نسمة، وكان في محافظة خانيونس1.1 جريمة لكل 100.000نسمة ، ويعزي ذلك الانخفاض في معدلات الجريمة فيهما مقارنةً بعدد السكان خاصة في محافظة خانيونس والتي تنخفض فيها معدلات الجريمة بشكل كبير .شكل (10).

شكل(10)المعدل الخام لجرائم القتل في محافظات غزة عام 2013

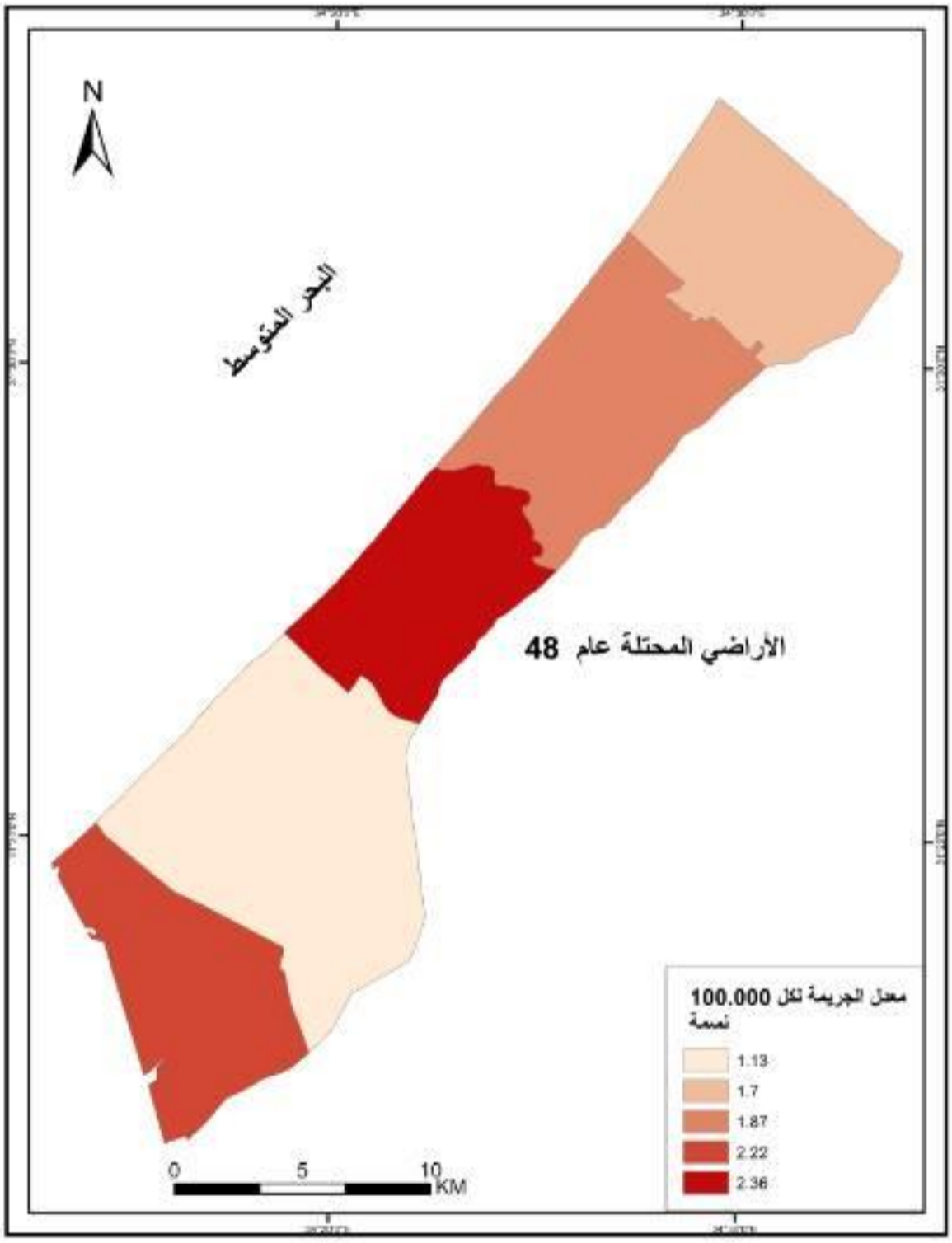

المصدر: من عمل الباحث بناء على جدول(7)

ت- حجم المحافظة وجرائم القتل في محافظات غزة :

استفادت جغرافية الجريمة الكثير من تحليلات جغرافية الحضر؛ حيث ترتبط الحضرية ببعض النظريات والقوانين مثل قانون المدينة الاولى لجيفرسون وقاعدة المرتبة والحجم، وهل من الضروري أن تزيد معدلات الجريمة بزيادة حجم المدينة كونها الأولى في الترتيب الحضري(عبد الجليل، 1995: 74).

وتتباين الآراء حول العلاقة بين حجم المحافظة والجريمة ما بين علاقة طردية أو علاقة عكسية (راضي،1995:135)،وللتحقق من العلاقة بين جرائم القتل والمساحة الكلية والسكنية قام الطالب بالربط بينها، وللوقوف على عدد الجرائم لكل كم متر مربع جدول(8)

جدول(8) عدد جرائم القتل حسب المساحة الكلية لمحافظات غزة للعام 2013

المحافظة	المساحة	جرائم القتل	جريمة/كم٢	الترتيب
شمال غزة	62	5	0.08	3
غزة	74	13	0.17	1
دير البلح	56	6	0.09	2
خانيونس	113	4	0.03	4
رفح	60	5	0.08	3

المصدر: وزارة الداخلية الفلسطينية- التقرير الاحصائي الجنائي عام2013 ص22

يتضح من الجدول(8):-

- بلغ متوسط عدد جرائم القتل في محافظات غزة حسب المساحة الكلية 0.09جريمة لكل كم٢.
- كان أعلى متوسط لجرائم القتل في محافظة غزة حيث بلغ 0.17 جريمة/كم٢، وأدنى محافظة خانيونس 0.03جريمة /كم٢، ويعزى ذلك إلى قلة عدد جرائم القتل في محافظة خانيونس مقارناً مع حجمها والتي تعتبر مساحتها من أكبر المحافظات

- هنـــاك تقـــارب واضـــح لمتوســـط عـــدد الجـــرائم بـــين محـــافظتي شـــمال غـــزة ورفـــح (0.08) و (0.08) علـــى التـــوالي، وذلـــك بســـبب تشـــابهما بالمســـاحة وعـــدد جرائم القتل
- يوجـــد علاقـــة ارتبـــاط عكســـية واضـــحة بلغـــت -35% بـــين جـــرائم القتـــل والمســـاحة الكليـــة فـــي محافظـــات غـــزة حســـب معامـــل الارتبـــاط ، ومـــا يؤكـــد هـــذا أن محافظة خانيونس الأكبر مساحة والأقل جريمة. شكل(11)

شكل(11) معدل جرائم القتل حسب المساحة الكلية لمحافظة غزة للعام 2013

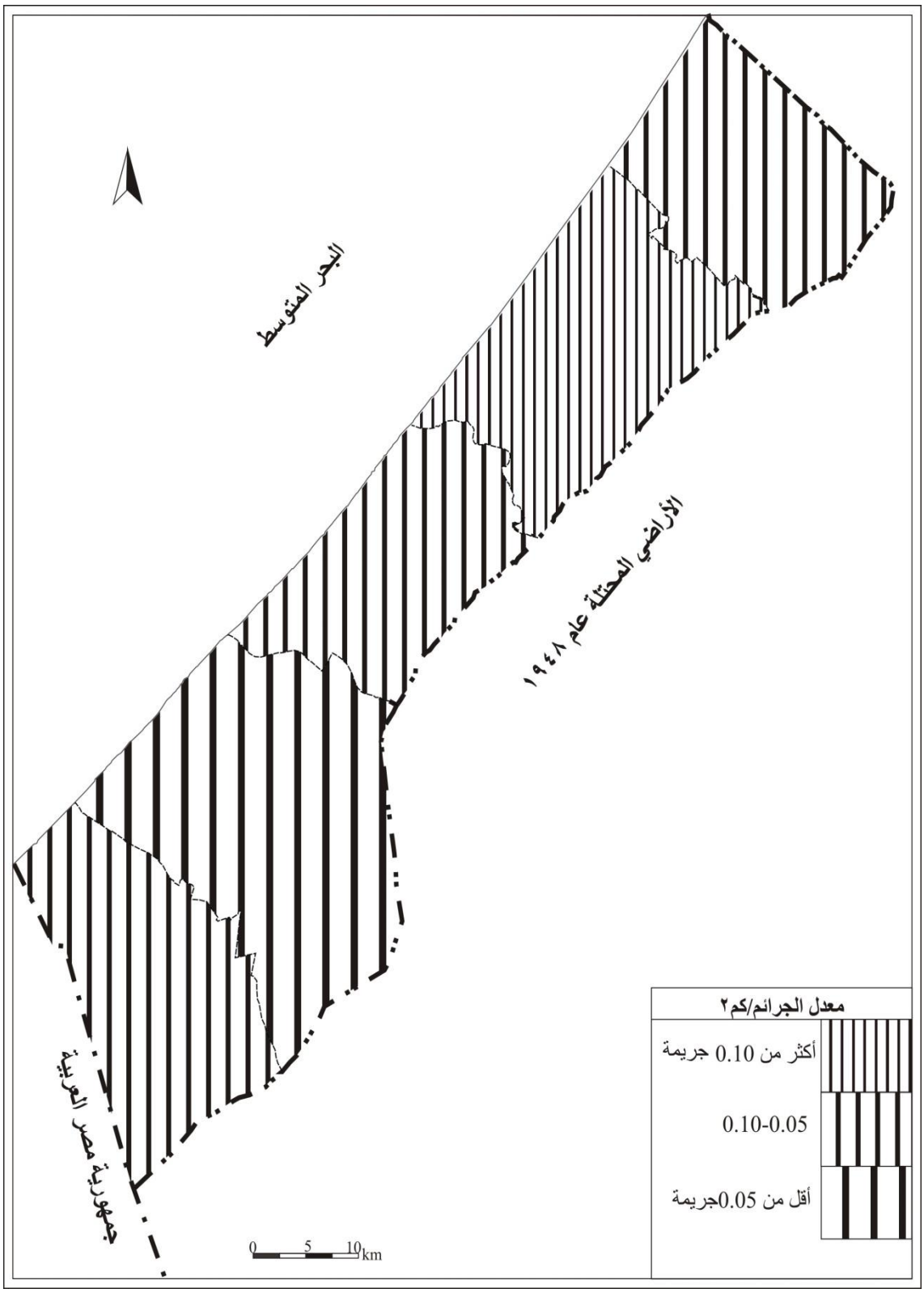

المصدر :الخارطة من عمل الباحث بناء على جدول(8)

وللوقوف على طبيعة العلاقة ما بين جرائم القتل والمساحة بصورة أوضح كان لابد من التركيز على المساحة المأهولة بالسكان بحيث نتمكن من الوقوف على طبيعة العلاقة بينهما

جدول(9) حجم المحافظة السكنية وعدد جرائم القتل في محافظات غزة للعام 2013

المحافظة	جرائم القتل	المساحة المأهولة بالسكان	عدد السكان	جريمة/كم٢
شمال غزة	5	10	295455	2
غزة	13	21	693853	1.6
دير البلح	6	6.9	253754	1.1
خانيونس	4	10.6	353550	2.7
رفح	5	5.4	224560	1.1
الاجمالي	33	54	1821172	1.7

المصدر:- وزارة الداخلية الفلسطينية-التقرير الاحصائي الجنائي لعام 2013ص22.
- أشرف شقفة – محافظات غزة دراسة في جغرافية الجريمة "جرائم القتل"ص14

- أما بالنسبة للعلاقة بينهما على مستوى المساحات المأهوله بالسكان فقط جدول(8)، فقد تبين أن هناك علاقة ارتباط ضعيفة بين حجم المحافظات (الكتلة العمرانية) وعدد الجرائم حيث بلغت22%، وخاصة في محافظةغزة حيث تعتبر مركز المحافظات والتي تتواجد فيها المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ،كما تتركز فيها العائلات الممتدة مما ساهم في ارتفاع معدلات الجريمة. شكل(12).
- بلغ متوسط حجم الجريمة في محافظات غزة1.7 جريمة لكل كم٢، وجميع المحافظات تتقارب من المتوسط باستثناء محافظة خانيونس بلغت محافظة 1.21 جريمة لكل كم٢

شكل (12)حجم المحافظة السكنية وجرائم القتل في محافظات غزة 2013

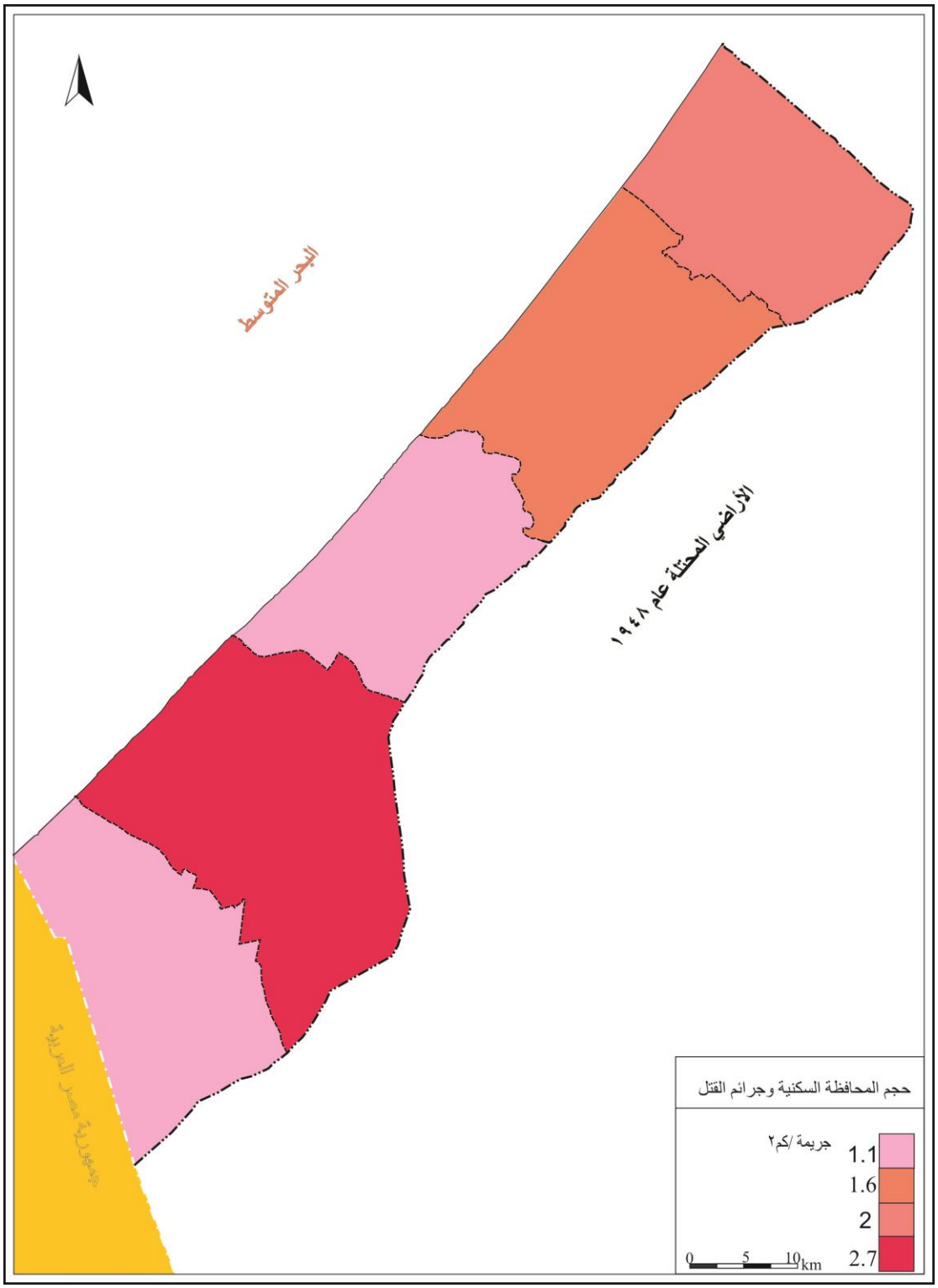

المصدر:من عمل الطالب بناء على جدول (9)

ث- درجة التزاحم السكاني:

درجة التزاحم :بأنها متوسط عدد الافراد لكل غرفة من المسكن بقسمة عدد أفراد الاسرة على عدد الغرف في المسكن(أبو عيانة،114:1977)، وهي أحد أهم الدلائل والمؤشرات على المستوى الاقتصادي والوضع الاجتماعي للسكان، جدول (10)

جدول(10) درجة التزاحم السكاني في محافظات غزة

عدد الافراد / عدد الغرف	أقل من ٣	٣-٦	٦-٩	أكثر من ٩	المجموع
غرفة	1	1	0	0	2
غرفتان	3	7	6	3	19
ثلاث غرف	11	19	22	5	57
أربع غرف	3	10	11	1	25
خمس غرف فأكثر	12	6	4	2	24
المجموع	30	43	43	11	127

المصدر: الاستبانة الميدانية

يتضح من الجدول(10):-

أن 78% من أفراد العينة الدراسة تعيش في مساكن لا يزيد عدد الغرف بها عن ثلاث أفراد ،والجدير بالإشارة أن 54% من الافراد المقيمين في تلك المساكن هي اسر ذات حجم كبير لا يقل عدد أفرادها عن6أفراد للمسكن الواحد، و43% من أفراد العينة تعيش في اسر متوسطة الحجم ،ويتراوح عددهما من 3-6أفراد، وقد بلغت درجة التزاحم في المسكن لعينة الدراسة "كثافة السكن" 2.9فرد لكل غرفة، مع العلم أن درجة التزاحم في الأراضي الفلسطينية بلغت 1.6فرد لكل غرفة للعام 2012م (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)، وهذا يبين أن معظم أفراد العينة تعيش في وحدات سكنية ذات كثافة عالية، وقد يكون كبر حجم الاسرة عاملاً مهما من العوامل التي أدت إلى ارتفاع جرائم القتل في محافظات غزة

ب- العوامل الطبيعية:

اختلف الباحثون حول مدى تأثير الظروف الطبيعية المختلفة على ظاهرة الجريمة ، الا أنهم يجمعون على أن هناك أثراً غير مباشر بنسبة لطبيعة الارض واختلاف الاقاليم، والحالة المناخية ، وسيكتفي الطالب هنا بتحليل العلاقة بين درجات الحرارة من جهة وجرائم القتل

١- الحرارة وجريمة القتل في محافظات غزة.

لقد دأب بعض الباحثين في تفسيرات الجريمة إلى ربطها بالعوامل المناخية ،وقد دلت بعض الدراسات على وجود علاقة بين درجة حرارة الجو والرطوبة والضوء ،وبين حجم الظاهرة الاجرامية ونوعها (أبو خطوة،230:1994)، وتؤثر درجة الحرارة في فصل الصيف على نفسية المرء فيكون أكثر ميلاً إلى العنف وإلى تصرفات مختلفة التوازن ،مما يؤثر في زيادة الجرائم مثل الاعتداء على الاشخاص والاغتصاب الجنسي والانتحار، وذلك أن الغيظ يضعف الاعصاب على المقاومة، مع ضعف قوة الانفعال والعاطفة (بهنام،146:1983).

ولقد عمل الباحث في الدراسة على ربط الحرارة بالجريمة في محافظات غزة لمعرفة العلاقة بين معدلات جريمة القتل والجرائم العامة من خلال البيانات المتوفرة لعدد جرائم القتل في بعض السنوات، حسب الشكل (13)

شكل(13)عدد جرائم القتل موزعة على أشهر السنة

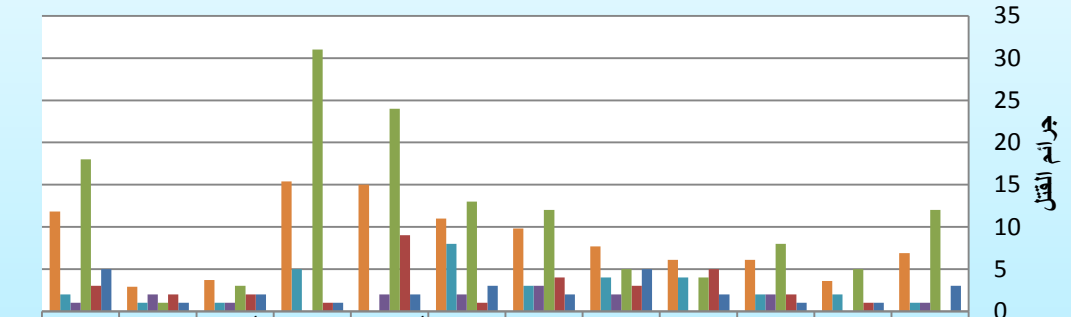

	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
1998	3	1	1	2	5	2	3	2	1	2	1	5
2004	0	1	2	5	3	4	1	9	1	2	2	3
2008	12	5	8	4	5	12	13	24	31	3	1	18
2010	1	0	2	0	2	3	2	2	0	1	2	1
2013	1	2	2	4	4	3	8	0	5	1	1	2
النسبة	6.9	3.6	6.1	6.1	7.7	9.8	11	15	15.4	3.7	2.9	11.8

المصدر: - النيابة العامة بيانات غير منشورة 2010،2013

- أشرف شقفة- محافظات غزة، دراسة في جغرافية الجريمة "جريمة القتل"1998.2004.2008

يتضح من الشكل(13) أن :-

- تباين عدد جرائم القتل في محافظات غزة خلال أشهر السنة بشكل واضح؛ حيث التذبذب هو السمة السائدة على مستوى شهور سنة.
- هناك ارتفاع في نسبة جريمة القتل في الأشهر "سبتمبر، واغسطس، ويوليو" حيث بلغت النسبة فيها"17.4%،15%،11.8%" على التوالي ،وهما أعلى شهور السنة حرارة
- انخفضت نسبة الجريمة في شهر يناير، وفبراير الى 6.5%,2.9% على التوالي وهما أبرد شهور السنة
- نستنتج من ذلك وجود علاقة واضحة بين مستوى شهور السنة وجرائم القتل في محافظات غزة ولقد لجأ الطالب إلى إثبات هذه النتيجة من خلال الدراسة الميدانية ، وإلقاء الضوء على علاقة الحرارة بالجرائم العامة من خلال التقرير الجنائي عام 2013م. شكل(14)

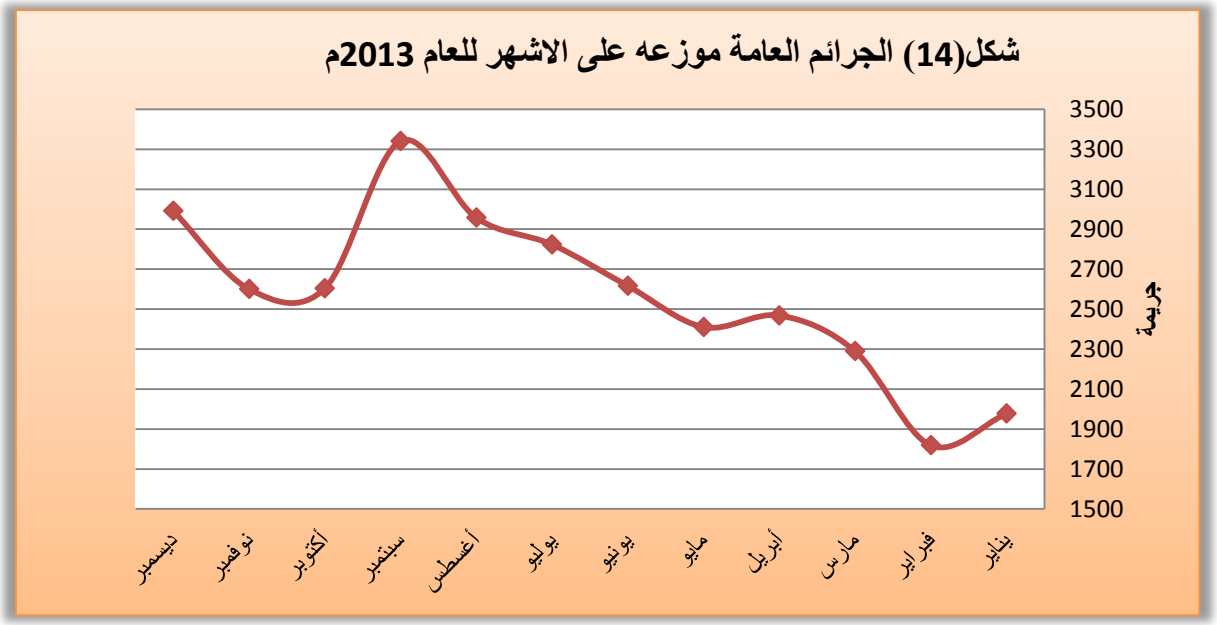

المصدر:- وزارة الداخلية الفلسطينية ،التقرير الاحصائي الجنائي 2013:ص 15

يتضح من الشكل(14) أن الجرائم العامة تأخذ طابع متدرج في الارتفاع وتصل ذروتها في فصل الصيف في شهر سبتمبر والمعلوم بارتفاع درجة حرارته ، وتنخفض بشكل كبير في شهر فبراير وترتبط جرائم القتل ارتباطاً وثيقا بفصول السنة وهذا ما تبين من خلال الدراسة الميدانية حيث أظهرت العلاقة القوية بينهما كما هو مبين في الشكل (15)

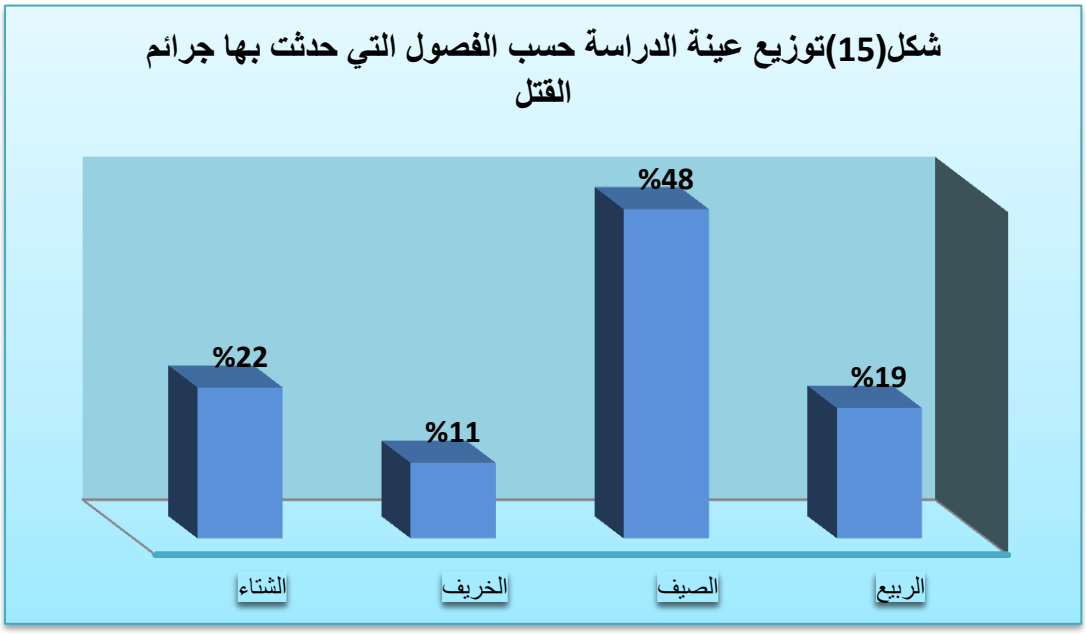

المصدر :الدراسة الميدانية "الاستبانة"

يتضح من الشكل السابق ارتفاع جرائم القتل خلال فصل الصيف بنسبة 48% ويعود ذلك الارتفاع إلى حرارة الصيف ، وما يتعلق بها من خروج الناس للاستجمام على شاطئ البحر، وكذلك الخروج للمتنزهات والاماكن العامة والتي يقضي بها السكان إجازتهم الصيفية، و أن جرائم الاعتداء على الأشخاص تزداد في أوقات الصيف، لأن الحرارة من شأنها أن تنبه نوعاً معيناً من النشاط لدى الإنسان بحيث يكون عواطفه مندفعة أكثر مما يؤدي به إلى ارتكاب أعمال العنف ، يضاف إلى هذا أن الناس في وقت الصيف يزداد احتكاكهم ببعضهم البعض أكثر منه في الأوقات الأخرى خاصة وأن الناس تقضي فترة أطول خارج البيوت في المواسم الأخرى وخاصة فصل الشتاء ، وهذا بدوره يعمل على اختلاط بين افراد المجتمع الواحد مما يؤدي إلى الاحتكاك بفعل الازدحام السكاني في هذه المناطق مما تنتهي كثير من هذه الاحتكاكات بارتكاب الجريمة، في حين تنخفض الجريمة حسب أفراد العينة في فصل الشتاء إلى 22% ، وكذلك في فصل الخريف إلى 11% ، وهذا يدل أن هناك علاقة بين فصول السنة وارتكاب الجريمة بدليل ارتفاع جريمة القتل في فصل الصيف..

الفصل الثالث

الخصائص الأولية والاقتصادية والاجتماعية لمرتكبي جرائم القتل

اولاً: منهجية الدراسة الميدانية وإجراءاتها

ثانياً: المتغيرات الأولية لمرتكبي جرائم القتل في محافظات غزة

ثالثاً: الخصائص الاقتصادية لمرتكبي جرائم القتل

رابعاَ: الخصائص الاجتماعية والاسرية لمرتكبي جرائم القتل

خامساً: بيانات خاصة بمرتكبي جريمة القتل

المقدمة

يتناول هذا الفصل منهج الدراسة الذي اتبعه الباحث، وكذلك تحديد مجتمع الدراسة، ووصف خصائص الدراسة ثم عرض لكيفية بناء أداة الدراسة، والتأكد من صدق الأداة، وثبات أداة الدراسة "الاستبانة"، والكيفية التي طبقت بها الدراسة الميدانية، وأساليب المعالجة الاحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات الإحصائية.

أولاً: منهجية الدراسة الميدانية وإجراءاتها:

١- منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف موضوع الدراسة، وتحليل بياناتها، والعلاقة بين مكوناته؛ حيث يعتمد المنهج الوصفي على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقا، ويعبر عنها تعبيراً كيفياً، وتوضيح خصائصها، وتعبيراً كميا بوصفها رقماً بما يوضح حجمها أو درجات ارتباطها مع ظواهر أخرى، وكذلك يهدف إلى والوصل إلى استنتاجات تسهم في فهم الظاهرة(عبيدات وآخرون ، 1987: 187-188).

٢-حدود الدراسة:

أ. الحدود الموضوعية :

تقتصر هذه الدراسة على معرفة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية لمرتكبي جرائم القتل في محافظات غزة، وكذلك الوقوف على بعض الآثار التي ترتبت عليها بالإضافة إلى التعرف على بعض البيانات الخاصة بمكانها وزمانها.

ب. الحدود المكانية:

تم تطبيق هذه الدراسة على جميع مرتكبي جرائم القتل في محافظات غزة والموجودين في "مركز الإصلاح والتأهيل" أنصار المركزي في محافظة غزة.

ت. الحدود الزمانية:

تم تطبيق هذه الدراسة في شهر يونيو2014..

٣-عينة الدراسة.

اختار الباحث العينة القصدية بتطبيق أداة الدراسة على جميع النزلاء، عدا من رفض تعبئة الاستبانة، وقام الطالب بتعبئة الاستبانة بنفسه على أفراد الدراسة والبالغ

عـددهم 127 نزيـل، حتـى يـتم تفـادي الأخطـاء، وكانـت جميعهـا صـحيحة تصـلح للتحليـل الإحصائي.

٤ـ أداة الدراسة

تـم إعـداد اسـتبانة حـول **"جـرائم القتـل فـي محافظـات غـزة "، ولقـد قسـمت الاسـتبانة إلى عدة أقسام:**

أ- **المعلومـات الشخصـية** عـن مرتكبـي جـرائم القتـل وتتمثـل فـي (العمـر، مكـان الإقامـة، نوع السكن، عدد الغرف في المسكن).

ب- **الخصـائص الاقتصـادية،** وتتمثـل فـي (المهنـة قبـل دخـول السـجن، و معـدل الـدخل الشهري بالشيقل، وملكية السكن، وعمل الوالدين).

ت- **الخصائص الاجتماعية والأسرية** لمرتكبي جرائم القتل.

ث- **رابعـاً**: **بيانـات خاصـة** حـول مرتكبـي جـرائم القتـل، وكـذلك الآثـار المترتبـة علـى جـرائم القتل(وقت ارتكاب الجريمة، ودافع القتل، والادوات المستخدمة بالجريمة، .. الخ)

٥ـ صدق الأداة:

صـدق الأداة هـي التأكـد مـن أنهـا تقـيس مـا أعـدت لقياسـه (العسـاف،2006: 429)، كمـا يقصـد بالصـدق "شـمول الأداة لكـل العناصـر التـي يجـب أن تـدخل فـي التحليـل مـن ناحيـة، ووضـوح فقراتهـا ومفرداتهـا مـن ناحيـة اخـرى؛ بحيـث تكـون مفهومـة لكـل مـن يستخدمها"(عبيدات واخرون،2001: 179).

٦ـ الصدق الظاهري "صدق المحكمين"

قـام الباحـث بالتأكـد مـن صـدق أداة الدراسـة، حيـث قـام بعـرض الاسـتبانة بشـكلها الأولـي علـى عـدد مـن المحكمـين مـن أعضـاء هيئـة التـدريس بالجامعـات الفلسـطينية، وبلـغ عـدد المحكمـين4 " د. محمـد قيطـة، د. زيـاد الجرجـاوي، أ. مهـا الطويـل، د. أحمـد الحوراني

واسـتناداً إلـى الملاحظـات والتوجيهـات التـي أبـداها المحكمـون، قـام الباحـث بـإجراء التعـديلات التـي اتفـق عليهـا معظـم المحكمـين؛ حيـث تـم تعـديل صـياغة بعـض العبـارات وحـذف أخـر وإضـافة الـبعض الآخـر، وتـم إجـراء دراسـة اختباريـة ميدانيـة أوليـة للاسـتبانة وتكونت من 15استبانة وتم تعديلها حسب ما يناسبها

٧ـ أساليب المعالجة الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة، وتحليل البيانات التي تم جمعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعيةStatistical Package for Social Sciences، والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز(SPSS)، ومن الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها ما يلي :

- الرسم البياني والعرض الجدولي.
- النسب المئوية والتكرارات. (Frequencies & Percentages)
- اختبار مربع كاي للاستقلال(Chi-Square Test)

ثانياً: المتغيرات الأولية لمرتكبي جرائم القتل في محافظات غزة:

١ـ **العمر**:

يعتبر التركيب العمري من العوامل الديمغرافيا الهامة؛ حيث يوضح دور الفرد وأثره في التفاعل مع المجتمع(عبد الحكيم وأخرون،147:1967)، ولقد اتضح من الجدول(11) بعد الدراسة الميدانية التي أجراها الباحث أن هناك علاقة وثيقة بين العمر وجرائم القتل؛ حيث تبين أن أعلى نسبة جريمة قتل في الفئة العمرية (20-35) وهي بنسبة 60%، ويليها الفئة العمرية(36-45فأكثر) بنسبة 33.7%، وتنخفض جريمة القتل في الفئة العمرية التي تقل عن 20 عام بنسبة6.3%.

جدول(11) عينة الدراسة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من ٢٠ سنة	8	6.3
من ٢٠ إلى أقل من ٢٥ سنة	19	15.0
من ٢٥ إلى أقل من ٣٠ سنة	32	25.2
من ٣٠ إلى أقل من ٣٥ سنة	25	19.7
من ٣٥ إلى أقل من ٤٠ سنة	16	12.6
من ٤٠ إلى أقل من ٤٥ سنة	14	11.0
٤٥ سنة فأكثر	13	10.2
المجموع	127	100.0

ويتضح مما سبق أن معظم مرتكبي جرائم القتل هم من فئة الشباب، وتقل الجريمة بين كبار السن، ويرى الباحث أن الشباب أكثر ميلاً للعنف واستخدام القوة الجسدية، والتمرد على القوانين، وتشير معظم الدارسات العالمية أن الجريمة بشكل عام وجرائم القتل بشكل خاص ترتفع بين الشباب، حيث تشير الإحصاءات الأمريكية أن 75% من جرائم العنف يرتكبها الشباب في الفئة العمرية 25-35 ، بينما ترتفع النسبة في روسيا إلى 80%، وفي بريطانية44% لنفس الفئة العمرية الشابة(fox,2010:4).

ويخلص الباحث سبب انتشار الجريمة في فئة الشباب عن كبار السن بسبب انتشار البطالة والفقر بين هذه الفئة، وأيضاً الخصائص الجسمانية ، فالتغيرات الجسمانية والقوة والتحولات الفسيولوجية والنفسية التي يشهدها الشباب لها أثر كبير في انحراف الشباب عن المجتمع المنتمي إليه.

٢ – المواطنة:

تشير البيانات لعام 2012 إلى أن نسبة السكان اللاجئين في فلسطين حوالي 42.1% من مجمل السكان الفلسطينيين المقيمين في فلسطين، وتشير البيانات الى أن حوالي 27% من السكان في الضفة الغربية لاجئين أي أنه من بين كل 10 أفراد هناك 3 افراد لاجئين، في حين بلغت نسبة اللاجئين في محافظات غزة حوالي 67% أي أنه من بين كل 10 أفراد هناك 7 أفراد لاجئين في (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، واقع اللاجئين الفلسطينيين بمناسبة اليوم العالمي للاجئين) جدول(12)

جدول(12) توزيع عينة الدراسة حسب المواطنة

المواطنة	التكرار	النسبة المئوية %
لاجئ	58	45.7
مواطن	69	54.3
المجموع	127	100.0

يتضح من الجدول (12)، أن ما نسبته 45.7% من مرتكبي جريمة لاجئون، بينما 54.3% مواطنون، يتضح أن جرائم القتل تتواجد في المواطنين الأصلين أكثر من اللاجئين في محافظات غزة.

٣ـ مكان الإقامة:

تأتي أهمية الإقامة لأفراد العينة من كونه يمثل الميدان الاجتماعي الذي يساهم إلى حد بعيد في تكوين قيمهم، وأنماطهم السلوكية، وعلاقتهم الاجتماعية في ظل الإطار الثقافي الذي يسهم ويحدد بيئتهم التي ينتمون إليها.

وترتفع معدلات الجريمة والانحراف في بعض الإحياء من المدن دون غيرها وغالباً ما يميز تلك الإحياء بالصراع بين الناس على إشباع حاجاتهم، إضافة إلى التركيب المورفولوجي لتلك الأحياء يلعب دوراً كبيرا في زيادة أو نقصان معدلات الجريمة، كما إن عدم استقرار الأمن الاجتماعي ناجم عن تباين الخصائص والمهارات والإمكانيات بين قاطني المدن، حيث إن انفتاح المدينة وضعف العلاقة الاسرية والقرابة وتأثير الإعلام جعلت الانحراف ظاهرة تلازم المدن المتحضرة أكثر من غيرها(عارف،1981: 158).

ولقد ظهر اتجاه حديث في ربط الجريمة بطبيعة المدينة العمرانية وتخطيطها؛ حيث يميل علماء الإيكولوجيا إلى تقسيم المدن إلى عدة مناطق لكل منها صفاتها وميزاتها نذكر منها:-

أ- مناطق المركز: وهي المناطق المزدحمة وتعج فيها مختلف الأنشطة السكانية وتضم معظم المؤسسات و الشركات.

ب- المنطقة الانتقالية: والتي يتصارع النمط السكاني مع الصناعي التجاري وهي أيضاً مزدحمة(الحاج حسن، 2007: 46).

و من خلال تحليل عينة الدراسة يتضح من الشكل(16)، أن معدلات الجريمة تكثر في مناطق المركز، والتي تتمثل في المحافظات المكتظة بالسكان، حيث أن نسبة الحضر كانت الأعلى في ارتكاب جريمة القتل بنسبة 55.9%، وشكل نسبة سكان المخيمات ما نسبته 40.2%، وكان للقرى والتي لا تعج بالسكان النصيب الأقل؛ حيث بلغت ما نسبته 3.9%، اخيراً نستنتج مما سبق أن الجريمة هي حضرية أكثر من غيرها.

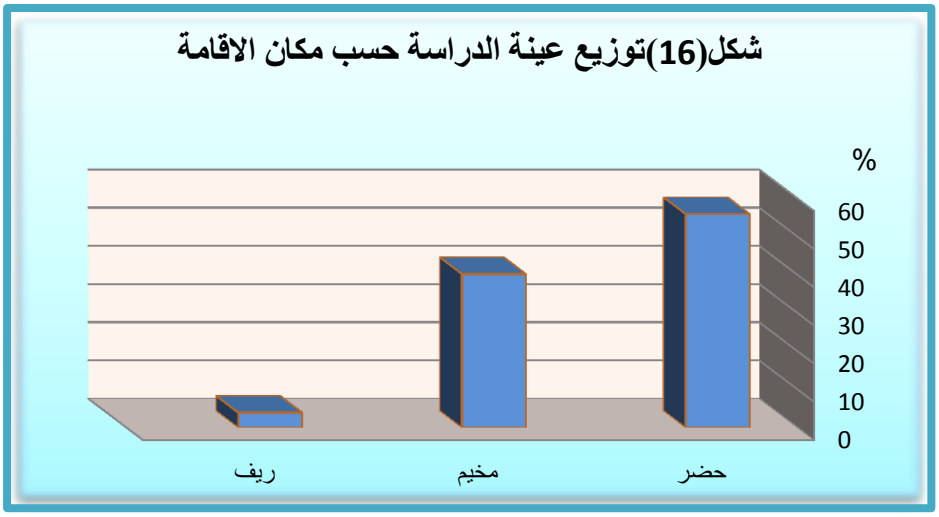

٤-نوع السكن و ملكيته:

تؤكد الكثير من الدراسات أن هناك صلة وطيدة بين نوع المسكن والجريمة، حيث أن معظم مرتكبي الجرائم يسكنون في أحياء شديدة الازدحام والضوضاء وفقيرة(الصغير،182:1997)، وهذا ما تبين من خلال الدراسة الميدانية؛ حيث أن 89.8% من أفراد العينة يعيشون في بيوت تعود ملكيتها لهم، أن 8.7% من أفراد العينة يعيشون في بيوت إيجار، بينما 1.6% لم يكن لديهم بيوت خاصة بهم، كما تبين من خلال الدراسة الميدانية أن ما نسبته 37% يقطنون في شقق سكنية في أبراج أو عمارات سكنية، وما نسبته 38.6% يقطنون بيوت من اسمنت خاصة بهم، والنسبة الأقل تقطن في بيوت من اسبست وزينكو حيث شكلت هاتين الفئتين 24.4% شكل(17)، أخيراً نستنتج أن منازل الزينكو، و الاسبست هي بيوت سيئة للغاية ولا تصلح للاستخدام الأدمي، وكذلك تنعدم فيها الخصوصية للأسر المقيمة فيها.

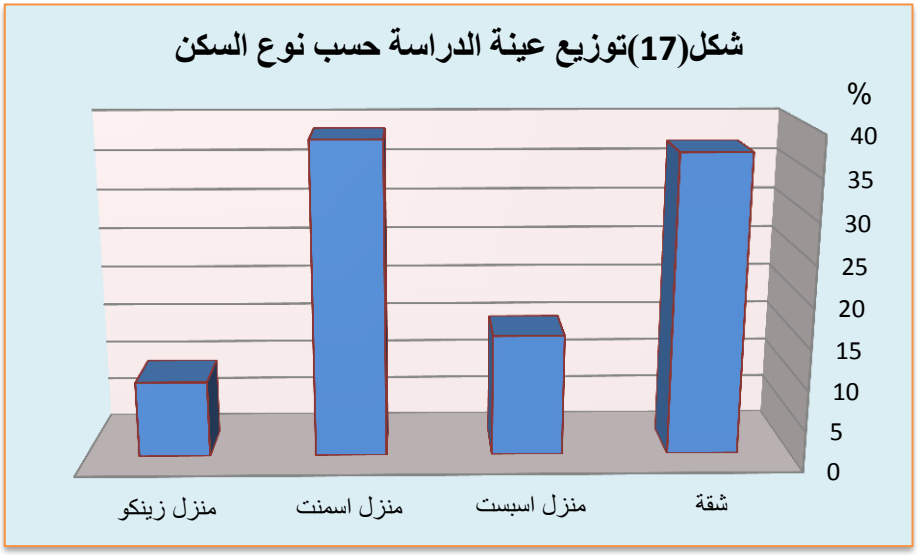

ثانياً: الخصائص الاقتصادية لمرتكبي جريمة القتل:

١- المهنة

إن نوع المهنة له دلالة وارتباط ببعض السلوكيات المختلفة المؤثرة على الجريمة؛ حيث لا يمكن تجاهل طبيعة العمل ودوره في جرائم القتل، وهذا ما تثبته الدراسة الميدانية جدول(13).

جدول(13) توزيع عينة الدراسة حسب المهنة قبل دخول السجن

المهنة قبل دخول السجن	التكرار	النسبة المئوية %
موظف حكومي	19	15.0
اعمال حرة	54	42.5
تاجر	7	5.5
قطاع خاص	6	4.7
عاطل عن العمل	21	16.5
مزارع	9	7.1
اخرى	11	8.7
المجموع	**127**	**100.0**

حيث بلغت نسبة الأعمال الحرة والتي تشمل المزارع، والتاجر، والقطاع الخاص 59.8% من أفراد العينة؛ حيث يتسم العمل في هذه المهن بالاختلاط والاحتكاك بين أصحاب المهن المختلفة، والتي تختلف عن بعضها البعض بالتقاليد والعادات مما يولد سلوك غير مرغوب فيه بسبب هذا الاحتكاك والذي يولد الجريمة، وكذلك ضعف الرقابة الأمنية على هذه المهن لطبيعة انتشارها الكبير في كافة المناطق في محافظات غزة، ويليهم فئة الموظف الحكومي حيث بلغت 15% من أفراد العينة، والجدير بالذكر أن الباحث شاهد جل أفراد العينة من هذه الفئة يعمل في أجهزة الأمن؛ حيث وجود أن الأسلحة بين أيديهم جعلها عرضة لارتكاب الجريمة، وتأتي فئة العاطلين عن العمل بنسبة 16.5% من مجموع أفراد العينة، ولا يمكن إغفال البطالة والفقر ودورهم في الجريمة والتي سنتحدث عنها لاحقاً .

٢ـ الدخل

تشير الدراسات أن الدخل هو الأساس في سد متطلبات الفرد؛ حيث تشير دراسة "Bogher"في النظام الرأس مالي إلى وجود علاقة واضحة بين الدخل والجريمة، إذ أن بنية الانتاج الرأس مالي تقوم على أساس المنافسة، وهذا يدفع إلى ارتكاب أفعال إجرامية لتحقيق رغبات الفرد(عجوة،110:1985)، ويتضح من الدراسة الميدانية التي اجريت على النزلاء أن للدخل أثر في الجريمة.

جدول(14) توزيع عينة الدراسة حسب معدل الدخل الشهري بالشيقل

معدل الدخل الشهري بالشيقل	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من ٥٠٠	25	19.7
من ٥٠٠ إلى أقل من ١٠٠٠	29	22.8
من ١٠٠٠ إلى أقل من ١٥٠٠	27	21.3
من ١٥٠٠ إلى أقل من ٢٠٠٠	14	11.0
من ٢٠٠٠ إلى أقل من ٢٥٠٠	9	7.1
من ٢٥٠٠ إلى أقل من ٣٠٠٠	6	4.7
٣٠٠٠ فأكثر	17	13.4
المجموع	127	100.0

يوضح الجدول(14) أن ما نسبته 42.2% من أفراد العينة مستوى دخلهم ضعيف لا يزيد عن 1000 شيقل شهرياً، بينما ما نسبته 32.3% من أفراد العينة دخلهم يتراوح من 1000-2000شيقل شهرياً، وأن ما نسبته 25.2% من أفراد العينة هي الأكثر دخلاً، والتي تزيد عن 3000شيقل شهرياً، يتضح مما سبق أن الدخل له أثر واضح في ارتكاب الجريمة؛ حيث أخذ منحنى الجريمة بالصعود مقارنه مع الدخل، وهذا واضح أن كلما ارتفع مستوى الدخل تزيد من مستوى الرفاهية وبدوره يقل مستوى الجريمة، بينما ترتفع الجريمة في معدلات الدخل المنخفض، وبذلك تتفق هذه النتيجة مع العالم"Sutherland"حيث رأى أن غالبية الدراسات تشير إلى زيادة معدلات

الانحـــراف والجريمـــة بـــين الإفـــراد الـــذين ينتمـــون إلـــى طبقـــات اقتصـــادية فقيرة(الوريكات، 2004: 45).

٣- عمل الوالدين:

أشـارت الدراسـة الميدانيـة مـن خـلال الشـكل(18)أن 35.4% مـن أفـراد العينـة يعمـل والـدهم فقـط، بينمـا تشـير الدراسـة أن 0.8% مـن أفـراد العينـة أُمهـاتهم يعملـن، وتشـير الدراسـة الميدانيـة أن مـا نسـبته 61.4% مـن أفـراد العينـة والـدهما لا يعمـلان ، اذن الظروف الاقتصادية السيئة للأسرة هي وليدة للجريمة.

شكل (18) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب عمل أحد الوالدين

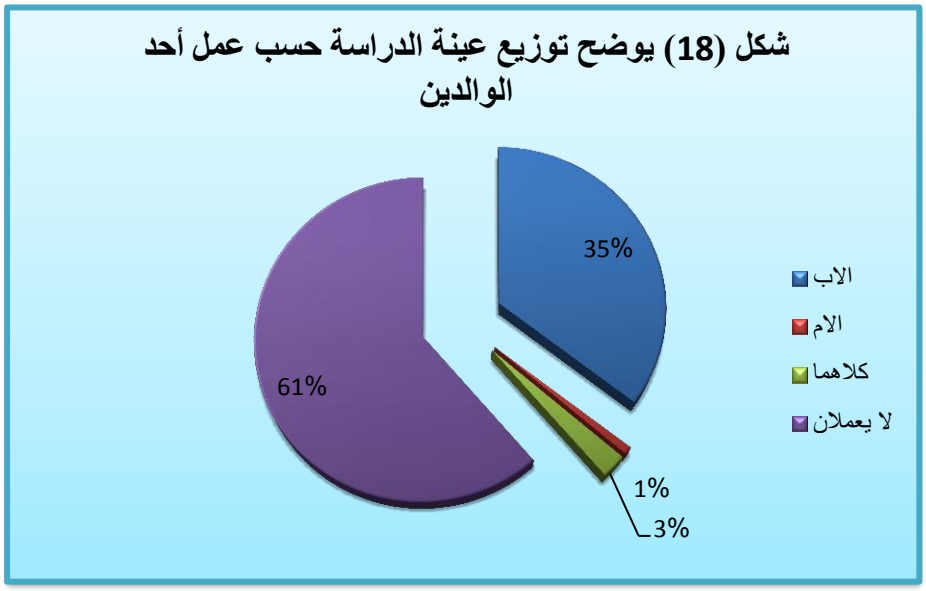

خلاصة العوامل الاقتصادية

إن الجريمـة مرتبطـة بالأوضـاع الاقتصـادية، لآنهـا تعتبـر الجريمـة ردة فعـل للفرد، خصوصـاً عنـدما يشـعر بانعـدام المسـاوة الاقتصـادية الناتجـة عـن الفقـر الـذي يعـد أهـم العوامـل التـي تتـدفع للجريمـة، وكـذلك الأمـر مـرتبط بالبطالـة والتشـرد ، وغيـر ذلـك مـن أوجـه عـدم المسـاواة وأوجـه عـدم التكيـف الاجتمـاعي، وكـل ذلـك يـؤدي إلـى مشـاكل اجتماعية كثيرة منها الانحراف والإجرام .

ثالثاً: الخصائص الاجتماعية والأسرية لمرتكبي جرائم القتل:

١ـ الحالة الاجتماعية:

يتضـح مـن الدراسـة الميدانيـة أن المتـزوجين أكثـر مـيلاً لارتكـاب الجريمـة علـى الـرغم مـن أن المتـزوجين أكثـر اسـتقراراً، وطلبـاً للهـدوء، والسـكينة بفعـل المسـؤوليات العائليـة الملقـاة

علـى عـاتقهم، ويعـزي الباحـث هـذا الارتفـاع إلـى الواقـع الفلسـطيني الـذي يعيشـه السـكان بسـبب الفقـر والبطالـة المنتشـرة وسـوء الاوضـاع الاجتماعيـة والاقتصـادية فـي محافظـات غـزة؛ حيـث شـكلت نسـبة المتـزوجين 65.4% مـن أفـراد العينـة، وشـكلت نسـبة الغيـر متـزوجين (أعـزب)33.9% مـن أفـراد العينـة، ويـرى الباحـث أن الفقـر هـو البيئـة الخصـبة الـذي يولـد العنـف النـاجم عـن الشـعور بـالظلم مـن التفرقـة الاجتماعيـة السـائدة فـي المجتمـع. شكل(19)

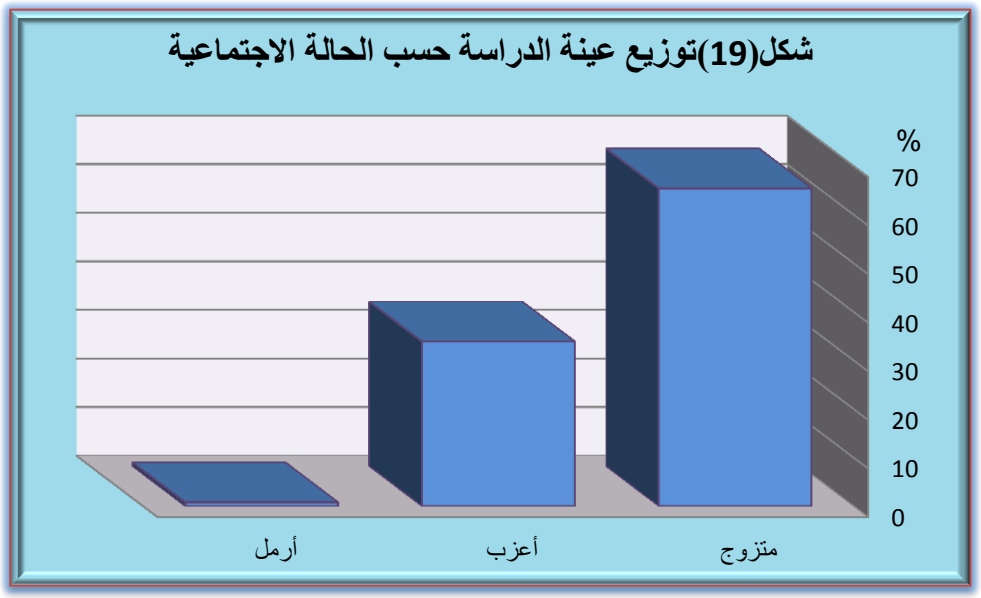

٢- عدد أفراد الاسرة:

يتضـح مـن الجـدول(15) أن 14.4% مـن أفـراد العينـة لـديهم اثنـين مـن الأفـراد، وشـكلت الفئـة الثانيـة والتـي احتـوت علـى 3-4 أفـراد مـا نسـبته 35.6% مـن أفـراد العينـة، فـي حـين شـكلت الفئـة الأخيـرة وهـي الفئـة الأكثـر فـي عـدد الأفـراد؛ حيـث أنهـا تتكـون مـن أكثـر مـن ثلاث أفراد وكانت نسبتها 50% من أفراد العينة.

جدول(15) توزيع عينة الدراسة حسب عدد أفراد أسرة مرتكب جريمة القتل

عدد أفراد أسرة مرتكب جريمة القتل	التكرار	النسبة المئوية %
فرد واحد	3	3.9
اثنين	8	10.5
ثلاث افراد	11	14.5
اربع افراد	16	21.1
خمس افراد	16	21.1
ستة افراد فاكثر	22	28.9
المجموع	76	100.0

وكما هو ملاحظ للبيانات أعلاه أن كلما زاد عدد الأفراد زادت الجريمة، ويرى الباحث أن الضغوط العائلية لها دور كبير في سلوك المعيل للأسرة؛ حيث أن الضغوط الكبيرة الملقاة على عاتق المعيل من توفير الاحتياجات الأساسية اللازمة للأسرة له أثر في السلوك الاجرامي.

٣-المستوى التعليمي:

يتبين من خلال الدراسة الميدانية شكل(20)، أن من النزلاء لا يقرؤون ولا يكتبون "أُمي" ما نسبته 5.5%، بينما 10% من أفراد العينة يقرؤون ويكتبون "ابتدائي" ،وما نسبته 27.6% الذين كانت درجتهم العلمية الإعدادي، وفي حين كان نسبة الثانوية 33.9%، والذين أتموا التعليم الجامعي فما فوق "دبلوم، بكالوريوس، دراسات عليا" ما نسبته 18.1% من أفراد العينة، وكما هو واضح أن هناك انخفاض في المستوى التعليمي لأغلب أفراد العينة وهي ما دون الثانوية العامة؛ إن انخفاض المستوى التعليمي من شأنه أن يقلل من مستوى الوعي لدى الفرد، إذ أن كلما زادت نسبة التعليم كلما قلت توجهات الفرد نحو الانحراف وارتكاب الجريمة، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه "Moretti" في دراساته تأثير التعليم على الجريمة2003 ؛ حيث كشفت الدراسة أن كلما زاد التحصيل العلمي وزاد المستوى التعليمي قلت من إمكانية الانخراط في الانحراف والإجرام (Moretti ،22:2003) ،وكذلك دراسة "الحماد" علاقة المستوى التعليمي بالجريمة 2006، حيث أثبت بوجود علاقة مؤكدة

بـين المسـتوى التعليمـي والجريمـة؛ حيـث إن الجهـل والاميـة تقـود الفـرد إلـى الجريمـة وأن التعليم يقي الفرد من الجريمة(الحماد،95:2006).

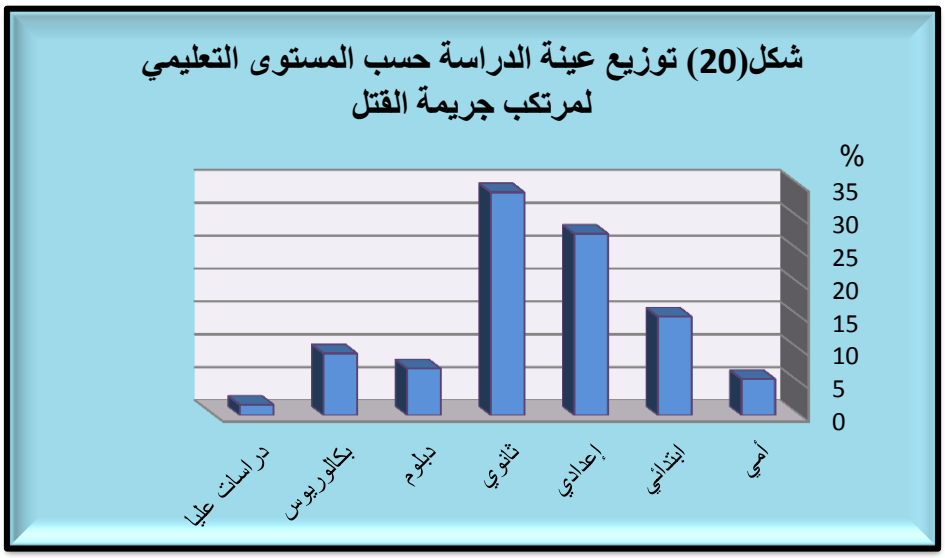

٤- مع من كان يعيش:

يتبـين مـن الجـدول(16) أن غالبيـة أفـراد العينـة، والتـي تشـكل 85% يعيشـون قبـل دخـولهم السـجن مـع الوالـدين والاخـوات وكـذلك مـع الزوجـة والأبنـاء، ثـم يلـيهم العـيش مـع الوالـدين والأخوات، والأخوة والزوجة والأبناء بنسبة10.2%، ويعيش ما نسبته 4.7% بمفرده

جدول(16) توزيع عينة الدراسة حسب مع من كان يعيش مرتكب جريمة القتل قبل دخوله السجن

مع من كان يعيش مرتكب جريمة القتل قبل دخوله السجن؟	التكرار	النسبة المئوية %
الوالدين والأخوات	48	37.8
الزوجة والأبناء	60	47.2
مع الوالدين والزوجة والأبناء	13	10.2
بمفردك	6	4.7
المجموع	127	100.0

ويرى الباحث أن هذه النتيجة تؤكد على وجود خلل وتصدعات في وظائف الأسرة على الرغم من التكامل الأسري لمعظم أفراد العينة حيث تبين أن الغالبية كانوا يعيشون قبل دخولهم السجن مع عائلاتهم.

٥- الأسباب الدافعة نحو السلوك المنحرف:

يتضح من الشكل (21) أن ما نسبته 10.2% من مرتكبي جرائم القتل أجابوا أن سبب ارتكابهم جريمة القتل ضعف الوازع الديني، و أن 18.1% سبب ذلك مخالطة رفقاء السوء، وأن 44.9% سبب ذلك الشعور بالظلم، بينما 26.8% لا يوجد لديهم سبب لهذا السلوك، ولقد شاهد الباحث أن غالبية أفراد العينة يشعرون بالظلم في محافظات غزة من الحكومة القائمة في تجاهلها لاحتياجات السكان في ظل هذا الواقع المرير الذي يقطنون فيه، وكذلك ظلم السلطة الحاكمة والتي لا تعمل على تطبيق القانون بشكل فاعل على جميع طبقات وشرائح المجتمع.

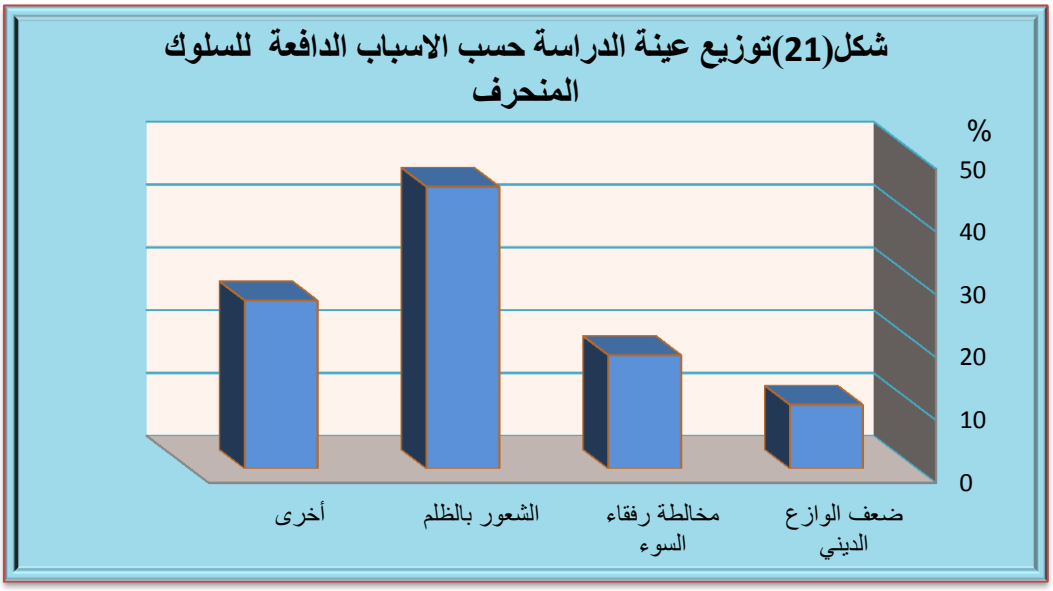

٦- الوالدين على قيد الحياة

يتبين من الشكل(22) أن الغالبية العظمى من أفراد العينة آباؤهم على قيد الحياة، وذلك بنسبة 71.7%، بينما لم يتجاوز نسبة آبائهم متوفين28.3%، ويرى الباحث أن هذه النتيجة تدل على أن وجود اباء مرتكبي جريمة القتل على قيد الحياة لم

يحد من ارتكابهم لجرائم القتل مما يعني أنه ربما يكون هناك خلل في شخصية الآباء وضعف في سلطاتهم وعدم تحملهم لمسؤولياتهم القيادية داخل الاسرة.

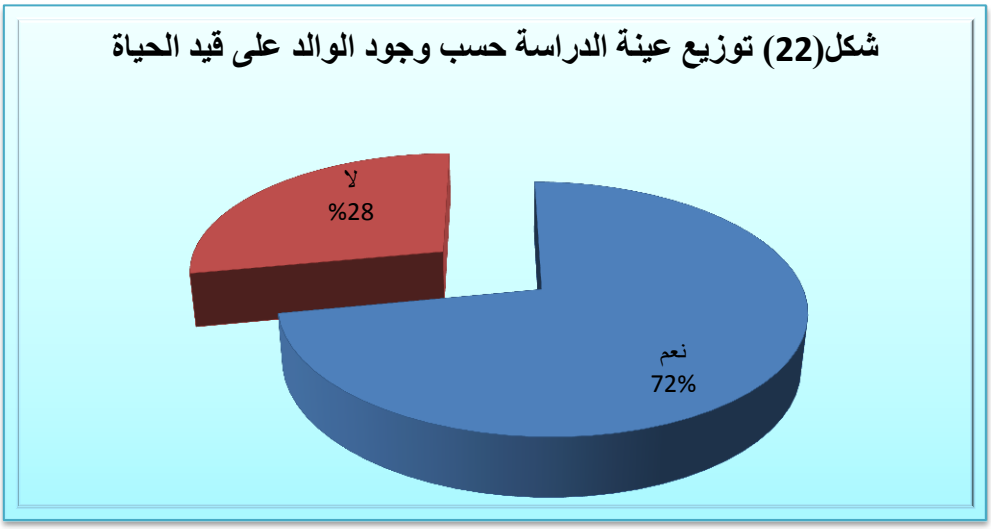

٧- المستوى التعليمي للوالد

يتضح من الشكل(23) إن غالبية أفراد العينة 31.5% آباؤهم في المستوى الابتدائي، ويليهم من كان آباؤهم يقرأ ويكتب وذلك بنسبة 20.5%، ثم من كان آباؤهم في المستوى الثانوي بنسبة 14.4%، بينما نجد نسبة الامية 12.6%، وأما من كان أباءهم لديهم شهادات جامعية فما فوق كانت نسبتهم 11.7%، ويرى الباحث إلى انتشار جرائم القتل بين أفراد العينة الذين أباءهم من ذوي المستويات التعليمة المتدنية، وهذا من شأنه يقلل من وعي الآباء بسلوكيات أبنائهم وقدراتهم، وعدم توجيههم السليم وتعديل سلوكهم الخاطئ.

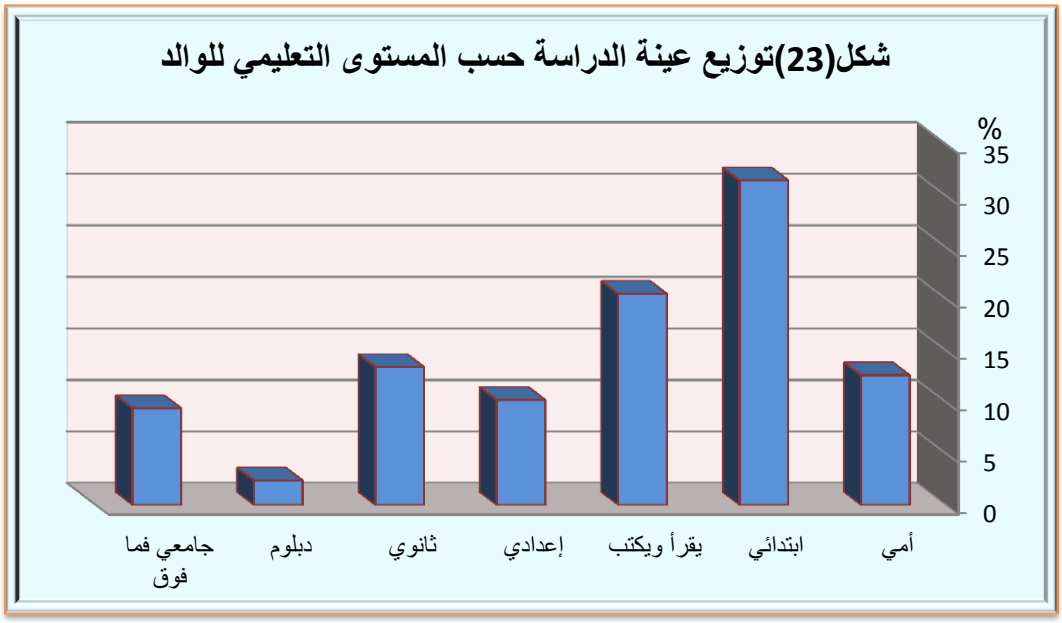

٨- الأوضاع الاقتصادية :

تشير دراسة ميلر (Miller) للأحياء الفقيرة في مدينة بوسطن إلى أن اهتمامات أبناء الطبقات الفقيرة تقود إلى السلوك الإجرامي، وذلك من خلال معايير الطبقة الوسطى، وأن معظم أبناء الطبقات الفقيرة نشأوا في بيوت تفتقر إلى وجود مقومات اقتصادية جيدة، وكذلك يرى ريكلس (Reckles) أن الضغوط الداخلية مثل التوتر، والثورة، والصراع، والضغوط الخارجية تشمل الشروط الحياتية الصعبة كالفقر والبطالة والحرمان والفرص المحدودة، تسبب ارتكاب الجريمة (الدراوشة،186:2014).

جدول(17)توزيع عينة الدراسة حسب امكانية وجود ظروف اقتصادية لجريمة القتل

هل هناك ظروف اقتصادية لجريمة القتل	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	45	35.4
لا	82	64.6
المجموع	127	100.0
الظروف الاقتصادية التي دفعت مرتكب جريمة القتل لجريمة القتل	**التكرار**	**النسبة المئوية %**
الفقر	16	35.6
البطالة	13	28.9
الديون المتراكمة	8	17.8
أعباء الأسرة	2	4.4
أخرى	6	13.3
المجموع	45	100.0

يتضح من الجدول (17) أن ما نسبته 35.4% من مرتكبي جرائم القتل يوجد لديهم ظروف اقتصادية دفعتهم لجريمة القتل، بينما 64.6% لا يوجد لديهم ظروف اقتصادية دافعة للقتل، وأن ما نسبته 35.6% من مرتكبي جريمة القتل يرون أن من الظروف الاقتصادية التي دفعتهم لجريمة القتل هو الفقر بنسبة 28%، ويرى ما نسبته 17.8% البطالة دافع القتل، بينما ما نسبته 4.4% الديون المتراكمة، و يرى أعباء الأسرة 4.4%، بينما 13.3% يرون أن هناك ظروف اقتصادية غير مدرجة في الاستبانة دفعتهم للقتل.

ويشير تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام (2008) إلى تزايد في معدلات الجريمة في معظم دول العالم، وقد تضمن فقرات توضح نسبة

الجريمة إلى السكان في (177) دولة شملها التقرير ونسبة النزلاء إلى السكان، ونسبة جرائم المخدرات، والاغتصاب والقتل، مما يعزز القول إن المتغيرات الاقتصادية في الدول الخاضعة لها قد أحدثت تناقضات بنائية انعكست على معدلات الجريمة (الأمم المتحدة، 33:2007)، ويرى الباحث أن الفقر هو الأساس الأول للجريمة دون النظر إلى طبيعة المجتمع غني أو فقير، وما يصاحب الفقر من تفكك أسري وما ينشئ عنه من انحراف، وكذلك البطالة تؤدي إلى وجود صراع اجتماعي بين أفراد المجتمع الواحد، حيث يجد العاطل عن العمل نفسه في معزل عن المجتمع، وبالتالي يعمل على توليد بدائل جديدة لتوفير الاحتياجات الخاصة به مما يدفعه إلى السلوك الإنحرافي نحوا الجريمة.

٩- الوالدة على قد الحياة

يتضح من الشكل(24)إن الغالبية العظمة من أفراد العينة أي ما نسبته 77.2% من مرتكبي جريمة القتل والدتهم على قيد الحياة، بينما 22.8% والدتهم ليست على قيد الحياة، ويري الباحث، إلى عدم قيام الأم بدورها التربوي تجاه الابناء ، ونتيجة لهذا القصور من طرف الام بالإضافة قصور الأب يحدث الخلل في أداء الوالدين لوظائفهم الأساسية نحو الاولاد مما يؤدي الى الانحراف نحو الجريمة.

شكل(24)توزيع عينة الدراسة حسب وجود الوالدة على قيد الحياة

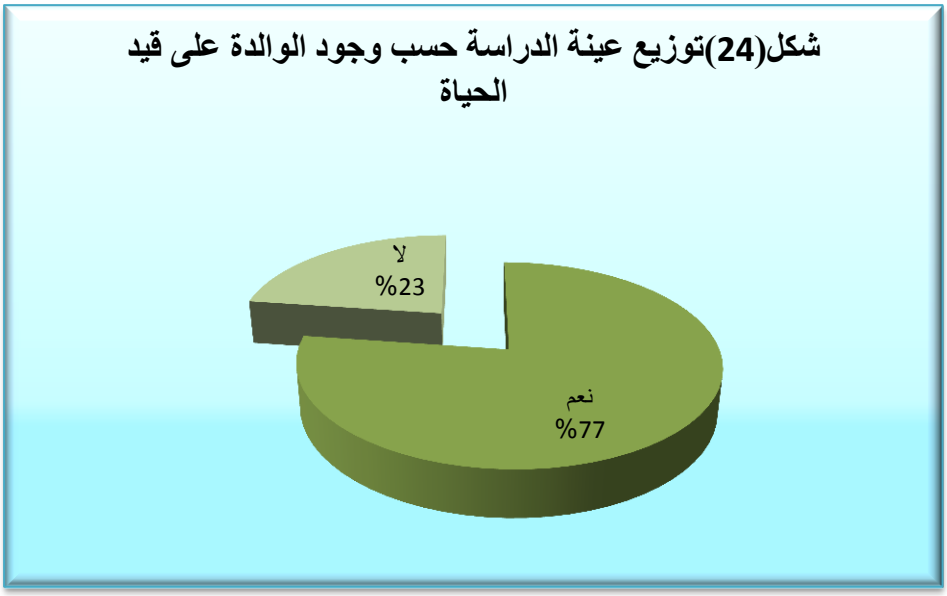

١٠- المستوى التعليمي للوالدة

يتضح من الجدول (18) أن ما نسبته 31.5% من أمهات مرتكبي جرائم القتل مستواهم التعليمي أمي، وأن ما نسبته 16.5% مستواهم التعليمي تقرأ وتكتب وثانوي، وأن ما نسبته18.1% مستواهم التعليم ابتدائي، في حين بلغ ما نسبته8.7% مستواهم التعليمي اعدادي، وما نسبته 3.1% مستواهم التعليمي دبلوم، بينما 5.5% مستواهم التعليمي جامعي فما فوق

جدول(18) توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي للوالدة

المستوى التعليمي للوالدة	التكرار	النسبة المئوية %
أمي	40	31.5
تقرأ وتكتب	21	16.5
ابتدائي	23	18.1
إعدادي	11	8.7
ثانوي	21	16.5
دبلوم	4	3.1
جامعي فما فوق	7	5.5
المجموع	127	100.0

ويرى الباحث أن تدني مستوى التعليم لدى امهات أفراد العينة ينعكس سلباً على وعيهم بالطرق والأساليب السليمة لتربية الأبناء التربية الصالحة.

١١- الوازع الديني لدى الوالدين:

يتضح من الشكل (25) أن ما نسبته 8.7% من مرتكبي جرائم القتل يشعرون بضعف الوازع الديني لدى والديهم، بينما 72.4% لا يشعرون بذلك، وأن 18.9% إلى حد ما يشعرون بضعف الوازع الديني لدى والديهم.

يرى الباحث من البيانات السابقة أن هناك حالات كثيرة لأبناء منحرفين ولدى والديهم وازع ديني قوي، وقد يدل ذلك على وجود خلل في تربية الأبناء أو وجود تفكك

أسري مما يدفع الفرد إلى ارتكاب سلوكيات خاطئة، والمغزى من ذلك يمكن الخروج به من البيانات هو عدم وجود علاقة عكسية حقيقية بين تدين الوالدين وارتكاب أبنائهم جريمة القتل، بمعنى إنه كان من المتوقع أن يكون أفراد العينة ولديهم آباء متدينين ومتمسكين بأواصر دينهم ، وعلى علم تام بتحريم جريمة القتل ، أن يكونوا على خلق حسن ولا يفعلون ما حرم الله، وخرج الباحث بمقولتين هنا إزاء هذا: الأولى: لا يوجد علاقة واضحة بين درجة تدين الوالدين وجريمة أبنائهم، الثانية: احتمال مبالغة أفراد العينة في تحديد اتجاهات أباءهم الدينية ومحاولة إظهارهم بمظهر الورع درءاً للشبهات واستدراراً لعطف الباحثين والاعلامين

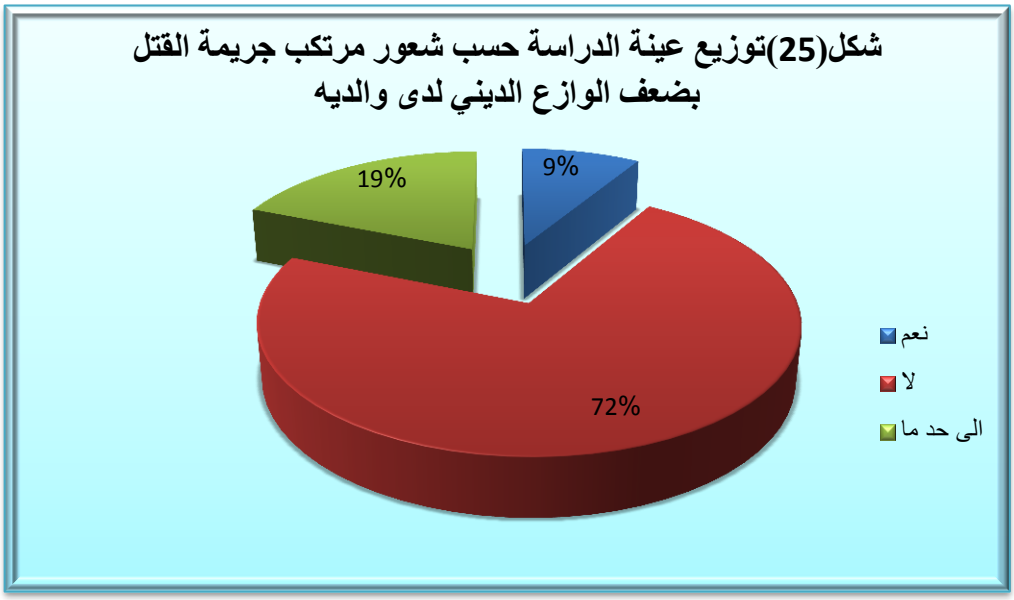

١٢- السوابق الجنائية للوالد:

يتضح من الجدول(19) أن ما نسبته 12.6% من آباء مرتكبي جرائم القتل يوجد لديهم سوابق جنائية، بينما 87.4 % لا يوجد لديهم سوابق جنائية

جدول(19) توزيع عينة الدراسة حسب وجود سوابق جنائية للوالد

وجود سوابق جنائية للوالد	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	16	12.6
لا	111	87.4
المجموع	127	100.0

ويرى الباحث إلى أن وجود الانحراف في الأسرة قد يكون دافعا ومناخاً مناسباً لأفراد العينة لارتكاب جريمة القتل وتأثرهم بالوسط الاجتماعي الذي يعيشون فيه.

١٣- نوع السابقة الجنائية للوالد:

يتضح من الشكل(26) أن ما نسبته 25% من آباء مرتكبي جرائم القتل سابقتهم الجنائية تعاطي مخدرات وشجار، وأن 18.8% سابقتهم الجنائية قتل، بينما 31.3% سابقتهم الجنائية أخلاقية، ويرى الباحث من البيانات أن لدى بعض أباء مرتكبي جريمة القتل سابقة جنائية مرتبطة بالقتل ،وهذا مرتبط بخلفية الثأر العائلي، والذي يبقى مع تاريخ العائلة، وهذا يعني أن جريمة القتل مرتبطة بتاريخ العائلة.

شكل(26)توزيع عينة الدراسة حسب السابقة الجنائية للوالد

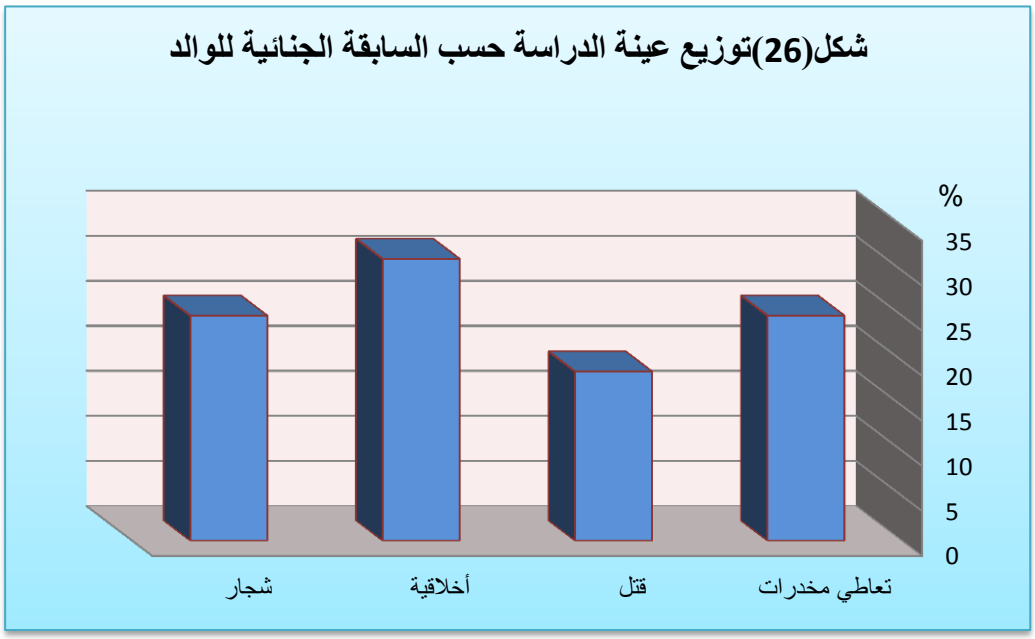

رابعاً: بيانات خاصة بمرتكبي جرائم القتل

١- وقت ارتكاب الجريمة:

يتضح من الجدول(20) أن ما نسبته 52.8% من مرتكبي جرائم القتل ارتكبوا جريمتهم في الليل، وأن ما نسبته 47.2% ارتكبوا الجريمة في النهار.

جدول(20) توزيع عينة الدراسة حسب سبب ارتكاب جريمة القتل في الليل والنهار.

وقت ارتكاب الجريمة	التكرار	النسبة المئوية %
ليلاً	67	52.8
نهاراً	60	47.2
المجموع	127	100.0
سبب ارتكاب جريمة القتل ليلاً	**التكرار**	**النسبة المئوية %**
التستر في الظلام	16	23.9
غياب أفراد الأمن	34	50.7
توقف حركة السكان	6	9.0
اخرى	11	16.4
المجموع	67	100.0

ويتضح أن السبب في ارتكاب الجريمة ليلاً عن النهار حسب الدراسة الميدانية غياب أفراد الأمن ما نسبته 50.7%، وأن ما نسبته23.9% التستر بالظلام لتتم الجريمة بكل سهولة بفعل ستار الظلام، بينما ما نسبته 9% كان السبب في اختيار الليل هو توقف حركة السكان في المكان حتى تتم الجريمة ويرى ما نسبته16.4% أسباب أخرى ،وهي تتمثل بالشجار العائلي او خلفيات الشرف، في حين يرى أفراد العينة الذين وقعت جريمتهم بالنهار كان السبب الرئيسي هو الدفاع عن النفس أو بمعنى هي مشاكل طارئة تحصل في الاسواق أو المتنزهات أو الجامعات وذلك بنسبة43.3% ،وأن ما نسبته 31.7 كان غياب أفراد الأمن في وضح النهار وهذا واضح أن هناك خلل أمني في كثير من التجمعات السكانية وذلك وفقاً لنتائج أفراد العينة ، وأن ما نسبته25% لم يكن لديهم سبب واضح للجريمة وهي المتمثلة بالشجار وقتل الخطأ الناجم عن العبث بالسلاح.

٢ – التفكير بالقتل:

يتضح من الجدول(21) أن ما نسبته94.5% لم يكن لديهم تخطيط أو تفكير بالقتل، ويتبين أن ما نسبته5.5%،من أفراد العينة كان لديهم تفكير بالقتل، وكذلك يتضح من الشكل(27) أن ما نسبته 15 % من مرتكبي جريمة القتل كان لديهم نية للقتل العمد، بينما 85 % كان لديهم نية للإيذاء

جدول(21) توزيع عينة الدراسة حسب هل لدي مرتكب جريمة القتل تفكير بالقتل

هل كان هناك تفكير و تخطيط الى ارتكاب جريمة القتل؟	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	7	5.5
لا	120	94.5
المجموع	127	100.0

ويعود ذلك إلى ظاهرة الثأر والشرف العائلي، ويتضح من البيانات السابقة أنه لا يوجد لدى أفراد العينة لا تفكير في القتل من قريب ولا من بعيد في جريمة القتل ، وهذا يعبر عن أن جريمة في محافظات غزة لايوجد لها تنظيم أو ترتيب بل أنها ظاهرة اجتماعية في المجتمع الفلسطيني.

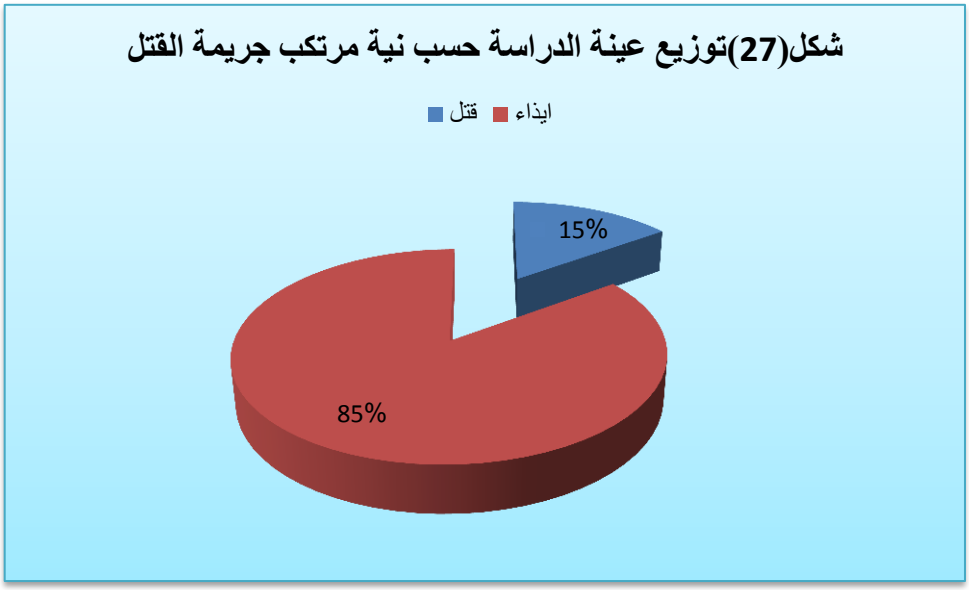

٣- الاشتراك بالجريمة:

يتضح من الجدول (22) أن ما نسبته 58.3% من مرتكبي جريمة القتل قاموا بجريمة القتل وحدهم، بينما 41.7% لم يقوموا بها وحدهم

جدول (22)توزيع عينة الدراسة حسب قيام مرتكب جريمة القتل بالجريمة

هل قمت بارتكاب جريمة القتل لوحدك؟	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	74	58.3
لا	53	41.7
المجموع	127	100.0

ويتضح من الشكل(28) أن ما نسبته 13.2% من مرتكبي جريمة القتل قاموا بجريمة القتل بمصاحبة شخص، وأن 20.8% قاموا بها بمصاحبة شخصين، بينما 66.0% قاموا بها بمصاحبة ثلاث أشخاص فأكثر، ويرى الباحث أن جريمة القتل في محافظات غزة تارةً تأخذ منحى مشترك وأخر بمفرده و سبب تجمع أكثر من شخص في ارتكاب الجريمة يعود الى طبيعة العلاقة القائمة بين مرتكب الجريمة، وأصدقائه في مجتمعه حيث يتأثر الفرد بالجماعة التي يواليها، وكذلك طبيعة العنف العائلي والمتمثل في الشجار كل ذلك يعمل على تواجد أكثر من شخص في الجريمة.

شكل(28)توزيع عينة الدراسة حسب عدد الاشخاص المشتركين بجريمة القتل

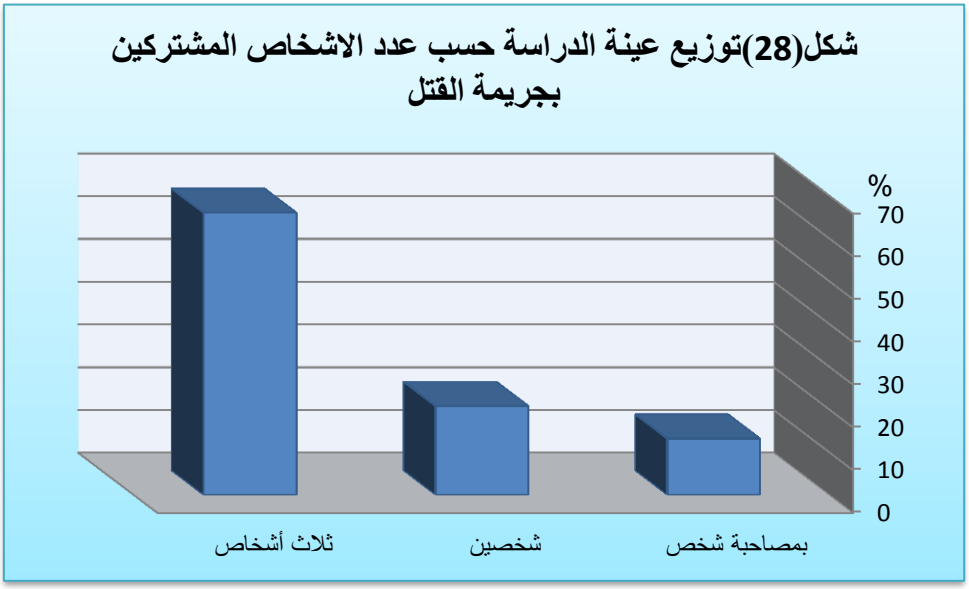

٤- القبض على مرتكب جريمة القتل

يتضح من الجدول (23) أن ما نسبته 15.0% من مرتكبي جريمة القتل قبض عليهم متلبسون بجريمتهم، وأن46.5% قاموا بتسليم أنفسهم، بينما 38.6% تم الابلاغ عنهم.

جدول(23) توزيع عينة الدراسة حسب كيف تم القبض على مرتكب جريمة القتل

كيفية تم القبض على مرتكب جريمة القتل	التكرار	النسبة المئوية %
متلبس	19	15.0
قمت بتسليم نفسك	59	46.5
تم الابلاغ عنك	49	38.6
المجموع	127	100.0

يتبين مما سبق أن مرتكب جريمة القتل يعي تماماً أن ما تم إقترافه من سلوك سلبي لذلك يقدم نفسه الى مراكز الشرطة المختصة بذلك، كذلك يتبين من خلال البيانات أن للمجتمع دور رئيسي في التبليغ عن الجناة حتى لا تتم جرائم أخرى من قبل القاتل، وكذلك حتى يتم الإقتصاص منه وفقا للشريعة الاسلامية والقانون الفلسطيني.

٥- مكان ارتكاب الجريمة

يتضح من الجدول (24) أن ما نسبته 3.1% من مرتكبي جريمة القتل ارتكبوا جريمة القتل في العمل، 10.2% ارتكبوها في السوق، 2.4% ارتكبوها في المتجر، 17.3% ارتكبوها في البيت، و29.9% ارتكبوها في محيط سكنهم، بينما 37.0% ارتكبوها بعيد عن منطقة سكنهم

جدول (24) توزيع عينة الدراسة حسب مكان ارتكاب الجريمة

مكان ارتكاب الجريمة	التكرار	النسبة المئوية %
العمل	4	3.1
السوق	13	10.2
المتجر	3	2.4
البيت	22	17.3
في محيط سكنك	38	29.9
بعيد عن منطقة سكنك	47	37.0
المجموع	127	100.0

بناء على البيانات السابقة يتضح أن أكثر الجناة يرتكبون جرائمهم في المناطق البعيدة عن سكنهم ،ويرجع ذلك إلى بعدها عن المساكن؛ حيث أنها تعد أماكن مفتوحه، ويسهل الفرار منها بجنايته، وخاصه اذا كان ضعف في الرقابة الأمنية في تلك المناطق، وكذلك القرب من المحيط السكني حيث لم يمكن تجاهل محض الصدفة للجريمة؛ حيث إن الفرد يجد من المسببات الكافية لارتكاب الجريمة.

٦- دخول السجن والسابقة الجنائية

يتضح من الشكل(29) أن ما نسبته 17.3% من مرتكبي جرائم القتل سبق لهم الدخول إلى السجن، بينما 82.7% لم يسبق لهم الدخول إلى السجن، وكان للطالب لابد من التعرف على سبب دخول أفراد العينة السجن قبل ذلك، وبعد الدراسة الميدانية تبين من الجدول(25)، أن جرائم الحيازة على السلاح هي أكثر الجرائم انتشاراً بين أفراد العينة سابقاً وذلك بنسبة 27.3% ، ويرى الطالب أن غالبية أفراد العينة لم يكن لديهم سوابق جنائية ، إلا أن هناك بعض من أفراد العينة لديهم سوابق جنائية

جدول(25) توزيع أفراد العينة حسب السابقة الجنائية

الجريمة التي دخل مرتكب جريمة القتل عليها السجن	التكرار	النسبة المئوية %
سرقة	3	13.6
مخدرات	3	13.6
تهريب	2	9.1
تزوير	2	9.1
حيازة سلاح	6	27.3
جرائم أخلاقية	1	4.5
شجار	3	13.6
قتل	1	4.5
أخرى	1	4.5
المجموع	22	100.0

، وهذا يعني العودة إلى ارتكاب جرائم مرة أخرى مما يدل على أن العقاب المخصص لجريمتهم لم يكن رادع لهم ، أو أنهم اعتادوا هذه الأفعال المرفوضة اجتماعيا، ويتضح ايضا إلى أن السلاح هو الوسيلة الأكثر فتكاً متواجدة عند أفراد العينة قبل ذلك وهذا يدل على انتشار ظاهرة السلاح في المجتمع .

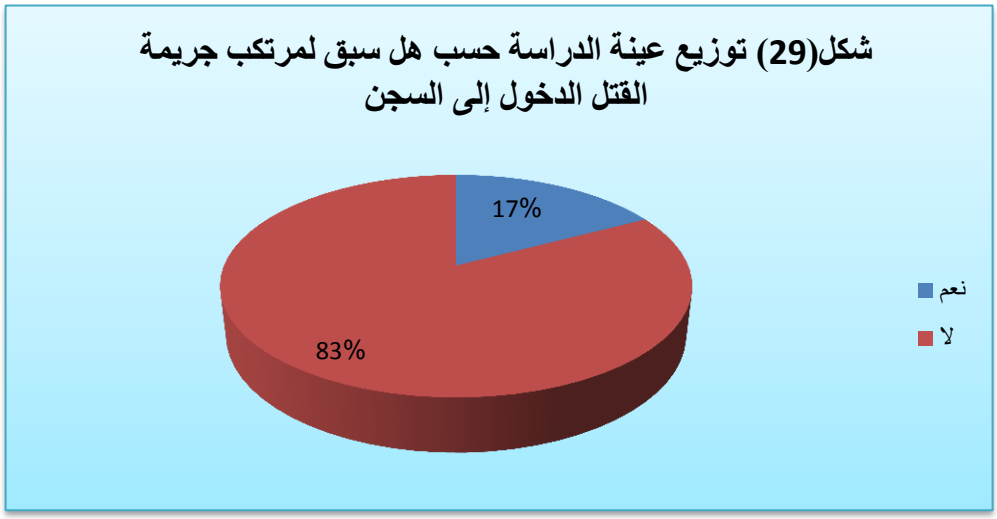

٧- دافع القتل ؟

يتضح من الشكل(30) أن ما نسبته 5.5% من مرتكبي جرائم القتل قتلوا بدافع البطالة وخلفية شرف، وأن 11.8% قتلوا بدافع الفقر، بينما 18.1% قتلوا بدافع الانتقام، في حين بلغ ما نسبته 11.0% قتلوا بالخطأ، وأن 0.8% قتلوا بدافع الغيرة، وما نسبته31.5% قتلوا بدافع الشجار، بينما 1.6% قتلوا بدافع الثأر، بينما 14.2% قتلوا لإخفاء جريمة أخرى، يرى الباحث أن هناك تباين في دافع القتل، وهذا واضح من البيانات أعلاه ، ويتركز دافع القتل في الشجار والانتقام، ويرجع ذلك إلى الاختلاط الذي يحصل في الأماكن العامة، وكذلك الانتقام السائد في محافظات غزة بسبب الظروف السياسية الداخلية الصعبة التي يعيشها سكان محافظات غزة بعد الانقسام الفلسطيني الفلسطيني، يتضح أن قضايا الثأر العائلي أخذت منحى تراجعي في السنوات القليلة الماضية .

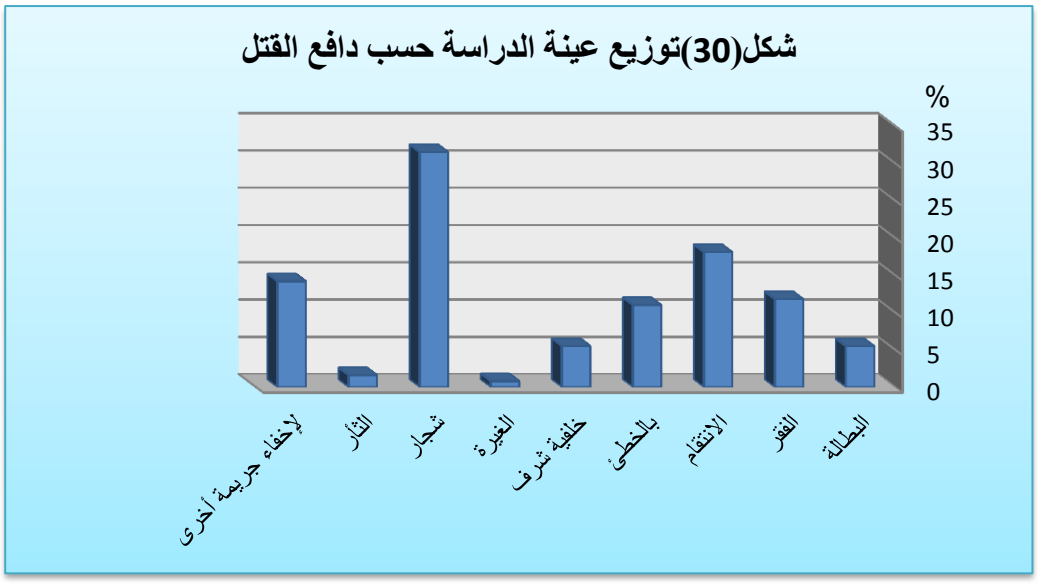

٨- الأداة المستخدمة بجريمة القتل

يتضح من الجدول(26)أن ما نسبته 39.4% من مرتكبي جرائم القتل استخدموا في جريمتهم سلاح ناري، وأن45.7% استخدموا سلاح أبيض، بينما بلغ ما نسبته 3.9% استخدموا الشنق، وما نسبته 7.1% استخدموا التعذيب حتى الموت، بينما 3.9% استخدموا التفجير، يتضح مما سبق أن الوسيلة الأكثر استخداماً كانت هي السلاح الأبيض ،والمتمثل في "السكين، والفأس، والخنجر، والعصا والحديد....إلخ" كذلك استخدام السلاح الناري.

جدول (26)توزيع عينة الدراسة حسب الأداة المستخدمة في الجريمة.

ما الأداة المستخدمة في الجريمة	التكرار	النسبة المئوية %
سلاح ناري	50	39.4
سلاح ابيض	58	45.7
إغراق	–	–
شنقا	5	3.9
تعذيب حتى الموت	9	7.1
تفجير	5	3.9
سم	–	–
المجموع	127	100.0

وهذا يدل على أنتشار ظاهرة الفلتان الامني للسلاح في محافظات غزة، وهذا بدوره بتطلب من الأجهزة الأمنية اتخاذ قرارات حاسمة في عملية ضبط الأسلحة وترخيصها وتشديد المخالفات القانونية ضد المخالفين، ويوضح الشكل(31) الوسيلة المستخدمة في الجريمة وفقا للمحافظة؛ حيث يتبين أن محافظة غزة تستحوذ على وسيلة السلاح الناري نظراً لمركزها الحضري ،وما فيه من تجمعات للفصائل الفلسطينية.

شكل(31) التوزيع الجغرافي لوسائل القتل في محافظات غزة

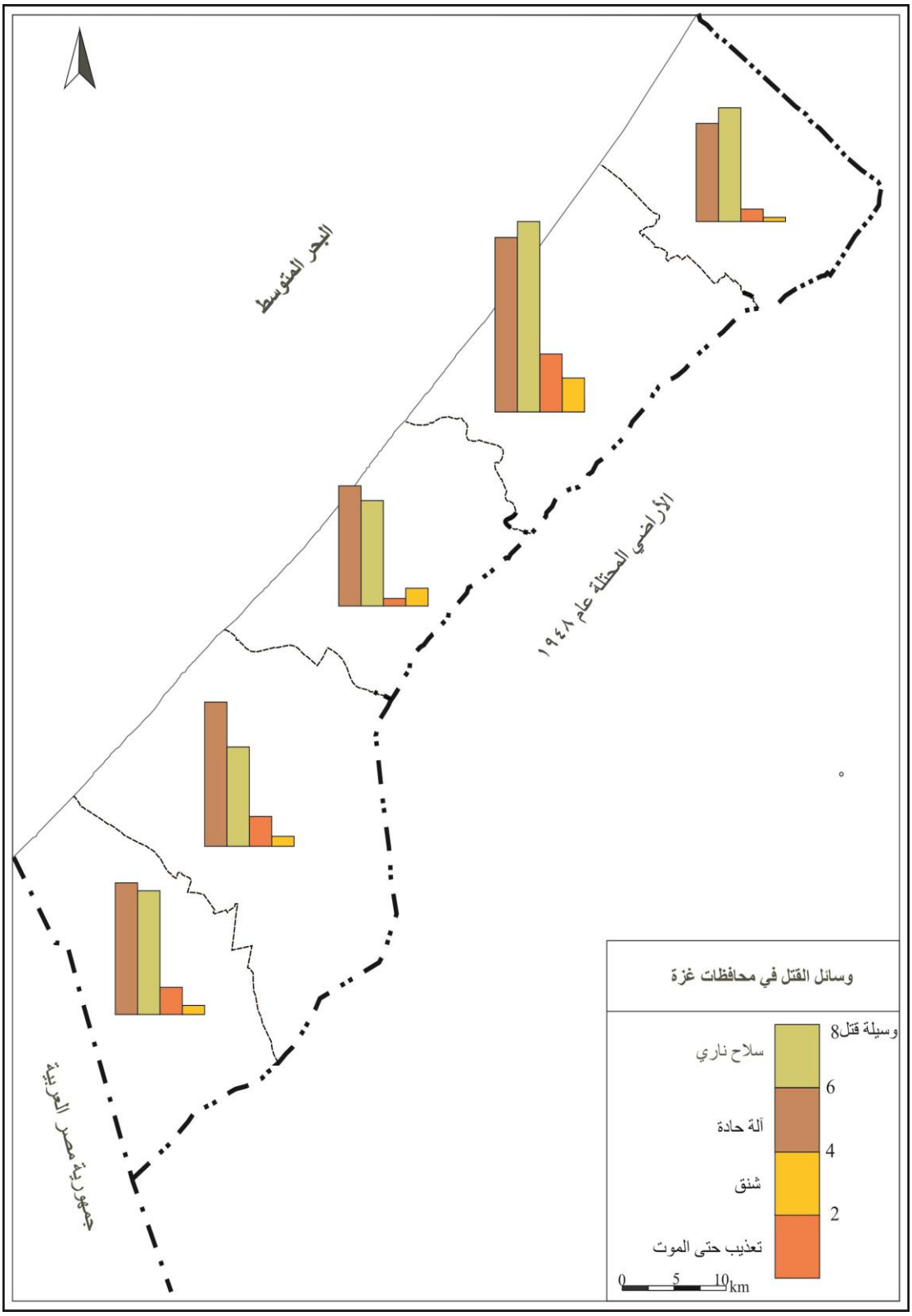

المصدر: الدراسة الميدانية "الاستبانة

٩- ملكية السلاح:

يتضح من الجدول رقم (27) أن ما نسبته 32.0% من مرتكبي جريمة القتل أجابوا أن السلاح الناري ملكية شخصية، وما نسبته 56.0% أجابوا أنه سلاح فصائلي، بينما 12.0% أجابوا أنه ملكية للحكومة.

جدول (27) توزيع عينة الدراسة حسب ملكية السلاح الناري

لمن تعود ملكية السلاح الناري	التكرار	النسبة المئوية %
ملكية شخصية	16	32.0
سلاح فصائلي	28	56.0
ملكية للحكومة	6	12.0
المجموع	50	100.0

وكما هو واضح أن سلاح الفصائل له دور كبير في انتشار الجريمة في محافظات غزة ويرجع ذلك إلى عدم وجود رقابة فصائلية على أفرادها المنتسبين لديها؛ حيث يتم استخدام سلاح المقاومة في العنف الأسري ، والشجار العائلي مما يؤدي إلى أكثر من جريمة في وقت واحد في وقت واحد ، جريمة الشروع بالقتل، وجريمة قتل، وجريمة إشهار السلاح

١٠- تنفيذ الجريمة:

يتضح من الجدول (28) أن ما نسبته 3.9% من مرتكبي جريمة القتل تمت الجريمة نتيجة العبث بالسلاح، وأن 33.9% تم التخطيط لها مسبقاً، بينما 62.2% تمت جريمتهم نتيجة شجار.

جدول رقم (28) توزيع عينة الدراسة حسب كيفية تنفيذ الجريمة

كيفية تنفيذ الجريمة	التكرار	النسبة المئوية %
نتيجة العبث بالسلاح	5	3.9
تم التخطيط لها مسبقا	43	33.9
نتيجة شجار	79	62.2
المجموع	127	100.0

١١- ما صلة مرتكب جريمة القتل بالمجني عليه.

يتضح من الجدول (29) أن ما نسبته 17.3% من مرتكبي جريمة القتل صلتهم بالمجني عليه جارهم، 25.2% صلتهم بالمجني عليه قريبهم، 50.4% لا توجد قرابة، 3.9% صلتهم بالمجني عليه يعمل معهم، بينما 3.1% صلتهم بالمجني عليه نسب.

جدول (29) توزيع عينة الدراسة حسب صلة مرتكب جريمة القتل بالمجني عليه

ما صلة مرتكب جريمة القتل بالمجني عليه	التكرار	النسبة المئوية %
جارك	22	17.3
قريبك	32	25.2
لا توجد قرابه	64	50.4
يعمل معك	5	3.9
نسب	4	3.1
المجموع	127	100.0

يتضح مما سبق أن المجني عليه في أغلب الأحيان لا يوجد به قرابة مع الجاني وهذا يدل على أن الاحتكاك الواقع والاختلاط بين شرائح المجتمع له أثر في الجريمة

١٢-العقاب

يتضح من الجدول (30) أن ما نسبته 48.0% من مرتكبي جريمة القتل تم محاكمتهم على جريمتهم، بينما 52.0% لم يتم محاكمتهم على جريمتهم.

جدول (30) توزيع عينة الدراسة حسب هل تم محاكمة مرتكب الجريمة على جريمته؟

هل تم محاكمة مرتكب الجريمة على جريمته	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	61	48.0
لا	66	52.0
المجموع	127	100.0

وكـذلك أن مـا نسـبته 45.9% مـن مرتكبـي جريمـة حكـم علـيهم بالإعـدام، 36.1% حكـم علـيهم مؤبـد، 4.9% حكـم علـيهم أقـل مـن 10 سـنوات، بينمـا 13.1% حكـم علـيهم مـن 10-15 سـنة شـكل(32) ونظـراً لطبيعـة الخلافـات السياسـية الداخليـة فـي محافظـات غـزة و بسـبب التعـديل القـانوني المسـند فـي محافظـات غـزة، لا يمكـن تطبيـق قـانون الاعـدام إلا بقـرار مـن مجلـس الـوزراء الفلسـطيني، أو قـرار مـن رئـيس السـلطة الفلسطينية.

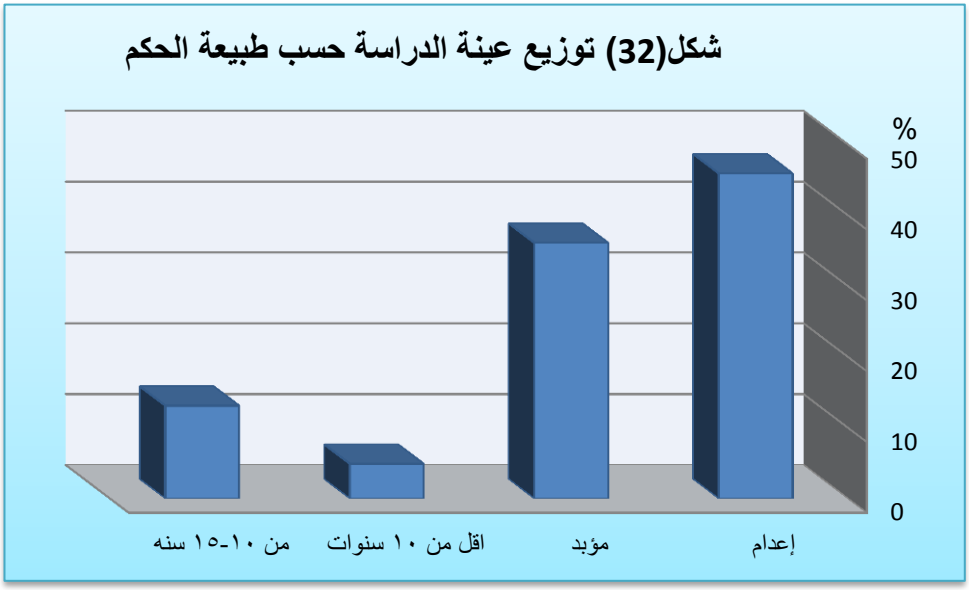

الفصل الرابع

الآثار الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لجرائم القتل

اولاً: الآثار النفسية لجرائم القتل على الفرد والمجتمع

ثانياً: الآثار الاجتماعية لجرائم القتل على الفرد والمجتمع

ثالثا: الآثار الاقتصادية لجريمة القتل

رابعاً: عرض وتحليل نتائج استجابات أفراد العينة وفق اتجاه فرضيات البحث

خامساً: اقتراحات للحد من جرائم القتل

سادساً: النتائج

سابعاً: التوصيات

يتناول في هذا الفصل بعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية المترتبة على جرائم القتل، من خلال عينة البحث ثم عرض وتحليل نتائج استجابات أفراد عينة البحث اتجاه مكونات فرضيات البحث، وأخيراً يضع الطالب مقترحات للحد من جرائم القتل في محافظات غزة

أولاً :الآثار النفسية لجرائم القتل على الفرد والمجتمع وأفراد العينة:

تترك جرائم القتل بشكل عام آثاراً نفسية واضحة على كل من الجاني والضحية والمجتمع، كما أن الجاني والمجني عليه يتأثران بالجريمة، فالمجني عليه يتضرر نفسياً ومادياً وهذا يعني إصابته بإعاقة ما تحول دون كونه شريكاً فعالاً في المجتمع الذي ينتمي إليه، ويصبح الجاني منبوذاً في المجتمع، كما يسقط من حساب القوى المنتجة أثناء قضائه فترة العقوبة وحتى بعد انقضاء فترة عقوبته يفقد تواصله الاجتماعي مع الآخرين من حوله، وبشكل عام فجرائم القتل ترتبط بالعديد من الاضرار النفسية. شكل(33)، والذي يبين أن ما نسبته 80% من أفراد العينة يقرون بأن هناك آثار نفسية عادت على شخصية مرتكب جرائم القتل وعلى المجتمع ولها تأثيرها عليهم، بينما ما نسبته 20% من أفراد العينة يرى أنه لا يوجد أي آثار نفسية على شخصية القاتل ولا على المجتمع، ويرى الباحث من خلال التواصل مع النزلاء في الدراسة الميدانية أن جل النزلاء نادمون على فعلتهم والتي انقلبت على حياتهم الشخصية وحياة أسرهم النفسية وكذلك التواصل مع المجتمع حيث بدأ المجتمع بالتعامل مع أهالي الجاني بحذر شديد مما أثر على الجانب النفسي للأسر، ومن أهم الآثار التي تتركها الجريمة على كل من الفرد والمجتمع ما يلي :-

أ- غالبا ما ينتج عن جريمة القتل تصدع الفرد عن المجتمع وفقدان شخصيته وشخصيه أسرته.

ب- ينتج عن جرائم القتل حالة من القلق والاضطراب في أوساط الأسرة والتي قد يصاحبها الانتحار، وذلك بفعل البعد عن المجتمع مما يجعلها عرضة للانحراف .

ت- جرائم القتل غالبا ما تسبب خوف الفرد من المجتمع والعكس، مما يؤدي إلى عدم الانسجام بينهم وعدم تكوين العلاقات الاجتماعية. (Wassermann and Ann ellis, 2007:6).

ث- تنتج عن جرائم القتل خوف الجماعات وترددها عن تكوين العلاقات مع عائلات مرتكب الجريمة.

ج- يصاحب أسر ضحايا القتل صدمة عصبية تؤدي إلى صعوبات في النوم ونوبات من الغضب، وصعوبة في التركيز، وتزايد مشاعر الحزن والكآبة لدى جميع أفراد عائلات الضحايا الأمر الذى يؤدى إلى إصابة بعض الآباء والأمهات بالجنون والمرض.

ح- يشهد المجتمع بعد جرائم القتل حالة من التفكك في الجماعات وتصدعها وتشظي عناصرها الأساسية (Davies andothers,2007:16).

خ- جرائم القتل التي تنتشر في المجتمع تقود إلى التناشز بين قدرة المجتمع على الانجاز وبين طموحاته؛ حيث ان الانجاز يكون أقل من الطموح وهذا ما يقود إلى فشل المجتمع في تحقيق ما يصبو إليه(الحسن، 136:2008).

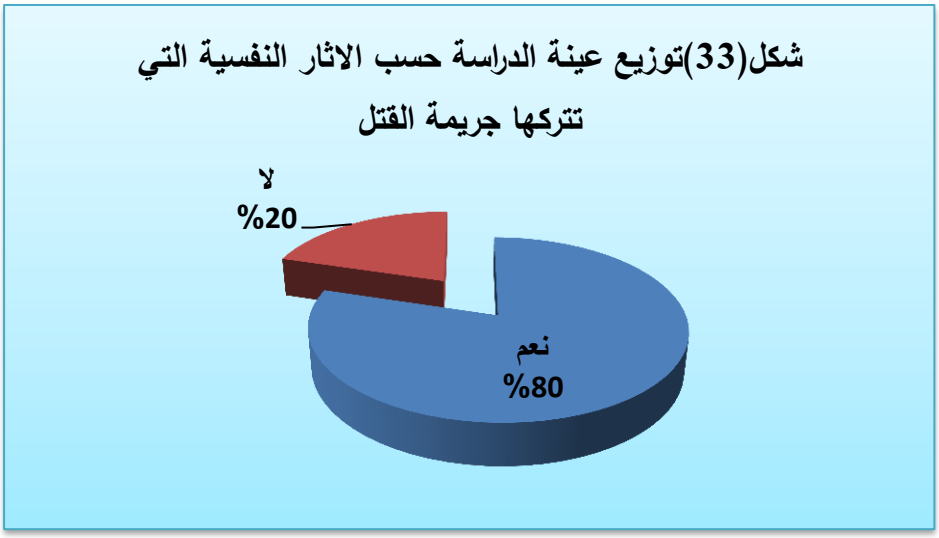

ثانياً: الآثار الاجتماعية لجرائم القتل على الفرد والمجتمع:

تؤكد نتائج الدراسة أن هذه الجريمة خلفت وراءها عائلات ضحايا فقدوا آباءهم في لحظة واحدة ترتب عليها حرمان هؤلاء الاطفال من مصدر من أهم مصادر الإشباع العاطفي، وفقدان سلطة الإشراف عليهم وتوجيههم وافتقاد المثل الأعلى الذى يمثل قدوة لهم، ومن المؤكد أن التنشئة الاجتماعية لهؤلاء الأطفال ستختلف اختلافا جذريا عن التنشئة الاجتماعية الطبيعية لغيرهم من الأطفال، وبشكل عام فإن جرائم القتل ترتبط بالعديد من الآثار الاجتماعية نوجز منها:

١- الطلاق:

تبين من خلال الدراسة الميدانية أن لجرائم القتل أثار اجتماعية على أسر الجاني والضحية والمجتمع، حيث تشير الدراسة الميدانية الى أن ما نسبته 13% من أفراد العينة طلق زوجته بعد ارتكاب الجريمة ويعزي ذلك الباحث إلى نظرة المجتمع وما يترتب عليه من ضرر يعود على الزوجة، وأيضاً خوف أهل الزوجة من أسرة الجاني، أذن حدوث توتر في علاقات المصاهرة مع العائلات. شكل(34)

شكل(34) توزيع عينة الدراسة وفق طلاق مرتكب جريمة القتل لزوجته بعد الجريمة

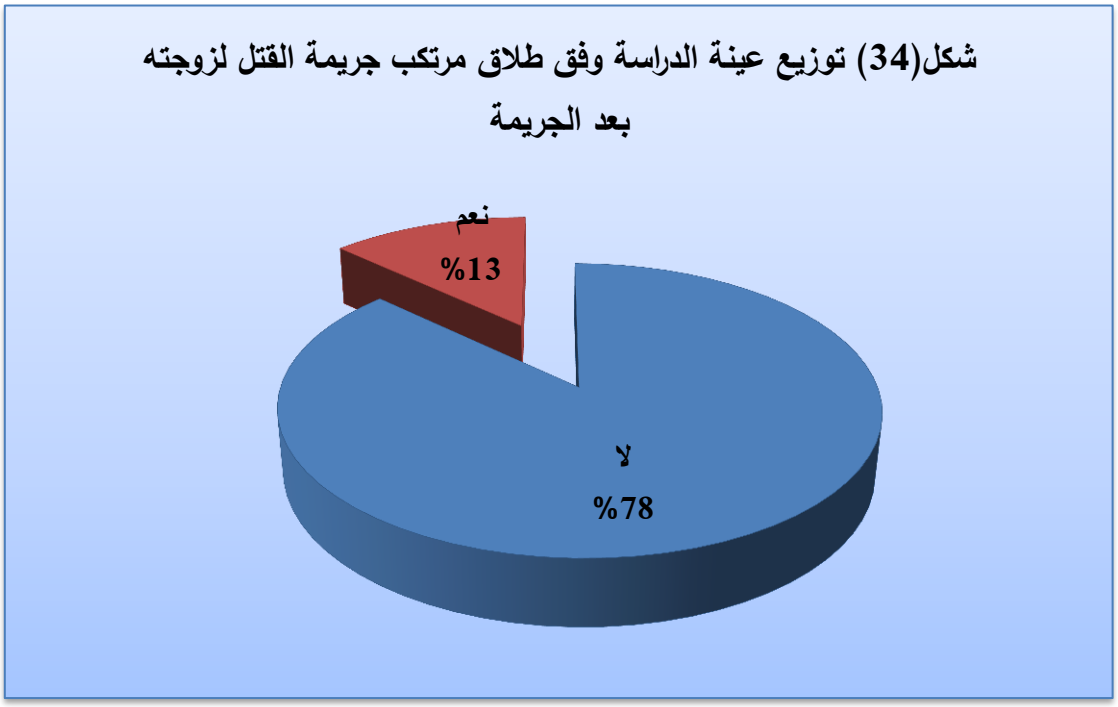

٢. نظرة المجتمع للقاتل وأسرته:

تبين من خلال الدراسة الميدانية أن ما نسبته 44.8% من أفراد العينة يرون أن المجتمع يتعامل مع عائلات مرتكبي جرائم القتل بشيء من الخوف والحذر الشديد بعد تنفيذ الجريمة، بينما يرى 18.2% من أفراد العينة أن الاحترام سيد الموقف في تعامل المجتمع مع عائلاتهم، ويرى ما نسبته 22.2% من أفراد العينة أن المجتمع ينظر لأسرهم نظرة حقد وكراهية نابعة من جريمة القتل التي تمت، بينما يرى

14.2% "اخرى" أي أنه لا يوجد أي نظرة من المجتمع لعائلة القاتل تختلف عما سبق.

خلاصة: تبين أن المجتمع يتعامل مع هذه الفئة بالخوف والذي بدوره يولد نوع من الارتباك داخل المجتمع وإن الخوف يقلل من حجم عطاء الفرد ويقلل من مبادرته في خدمة المجتمع، وانهيار العلاقات الاجتماعية وازدياد مشاعر الحقد والكراهية بين العائلات المتخاصمة وبناء على ما سبق يتضح أن هناك أثار اجتماعية كثيرة سنذكر منها ما تطرقت إليه بعض الدراسات كما يلي: شكل(35)

أ- تؤدي جرائم القتل إلى انسحاب الفرد من المجتمع وعزلته وعدم طمأنينته للمجتمع الذي يعيش فيه ويتفاعل مه.

ب- لا تهدد جرائم القتل الفرد فحسب، بل وتهدد الجماعة أيضاً، وتهديد الجماعة يدفعها إلى الانعزال وضرب طوق العزلة عنه والتمرد عليه وعدم الاستعداد على التعاون معه(الحسن،137:2008).

ت- يصاحب جريمة القتل ضعف في الوحدة الاجتماعية مما يؤدي إلى إضعاف كافة النشاطات الاجتماعية التي تخدم المجتمع، وضعف قوة الجماعات وتباطء خدماتها يؤثر سلباً الاستقرار .

ث- جرائم القتل تنتج اضطرابات وتؤدي إلى الفوضى والارتباك في ربوع المجتمع، وهذه الفوضى وهذا الارتباك يسبب فشل المجتمع في تحقيق أهدافه

ج- تصاحب جرائم القتل العديد من المشكلات الاجتماعية عندما تنتشر في بالمجتمع كالسرقة وتفكك القيم وانهيار المعايير والمقاييس الأخلاقية والسلوكية وتلكؤ المؤسسات في أداء مهامها ووظائفها الأساسية مما ينقلب سلبا على المجتمع والأفراد(Instit,2013:15).

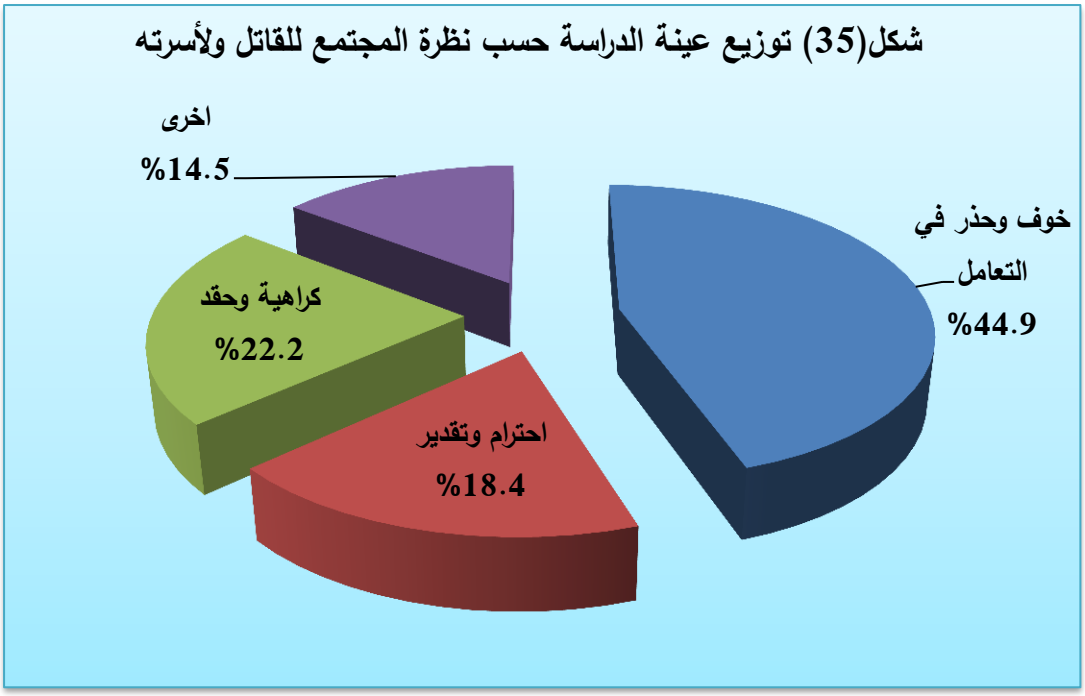

ثالثاً: الآثار الاقتصادية لجرائم القتل على الفرد والمجتمع:

تعتبر الجريمة ذات تكاليف كبيرة في أي مجتمع من المجتمعات، وهذه التكاليف باهظة، ليس فقط من حيث الجوانب المادية المتصلة بها والمرتبطة بنفقات بناء المؤسسات العقابية وإقامة النزلاء بها، بل كذلك من حيث النفقات والأجهزة والآليات والمختبرات، والجريمة من جوانب أخرى تعتبر ذات تكلفة أكثر خطورة على المجتمع إذا ما نظرنا إلى نتائجها السلبية وآثارها المدمرة من النواحي الإنسانية والاقتصادية على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع، اذن جرائم القتل ترتبط بالعديد من الآثار اقتصادية والتي نذكر منها.

أ- عدم وجود معيل للأسرة.

يتضح من خلال الدراسة الميدانية من خلال شكل(36) أن 40.2% من أفراد العينة لا يوجد لهم معيل لأسرهم وبذلك تبقى هذه الأسرة عرضة للتفكك والانحراف، وأن ما نسبته 3.1% معيلهم المؤسسات سواء المؤسسات الحكومية أو المؤسسات الاجتماعية الإغاثية الخاصة، وأن ما نسبته 37.0% معيلهم الوالدين، بينما 19.7% معيلهم

الأقارب، ويرى الباحث أن 40.2% من أفراد العينة أسرهم هي الضحية الأولى لجريمة القتل التي ارتكبها معيل الأسرة حيث تبقى هذه الأسر ضحية للجريمة وضياع وتفكك الأسرة وبذلك هي بداية السلوك السلبي للأسرة وتقع بين (حدث، وجنوح). كما هو واضح أن للقتل آثار اقتصادية سينذكر منها :

أ- تؤدي جرائم القتل إلى انقطاع مصادر الرزق والكسب عن الفرد سواء عن الجاني أو الضحية، و أذا انقطعت هذه المصادر فإن أسرته سوف تتضرر اقتصادياً ومادياً، وهنا يقع الفرد وأسرته في مشكلة الفقر نتيجة جريمة القتل التي تعرض لها.

ب- جريمة القتل التي يتعرض لها الأفراد لا تشجعهم على العمل وتكسر همهم في العمل والانتاج خوفا من تعرضهم لجريمة القتل وعدم عمل الأفراد أو توقفهم عن العمل يؤثر سلباً في الإنتاجية، وهذا ينتج في ارتفاع الأسعار وتعرض فئات من الأفراد إلى مشكلة الفاقة والبؤس (عوض،34:2004).

ت- جريمة القتل التي تقع في المجتمع لا تمكن الجماعات والمؤسسات من العمل والإنتاج، لأن جريمة القتل تقود إلى انعدام الثقة وزعزعه الأمن وغياب الطمأنينة عن الجماعة وترددها عن العمل والانتاج ، وهذا يسبب تقليص حجم السلع المعروضة في الأسواق وارتفاع أسعارها وعدم قدرة الشرائح والفئات الاجتماعية على حيازتها واقتنائها.

ث- تعمل جريمة القتل التي تسود في المجتمع تعمل على تفكك الجماعة الاجتماعية عن طريق انهيار قيمها ومقاييسها وأهدافها وطموحاتها، وهذا قد يؤثر سلباً في بنائها ووظائفها وعلاقتها الداخلية والخارجية ،الأمر الذي يحد من نشاطها الاقتصادي ويؤدي إلى تدهور واضمحلال حياتها الاقتصادية والمادية وتعرضها إلى مشكلة الفقر والعوز المادي الذي قد يمزق نسيجها الاجتماعي. (Instit, 2013: 17).

ج- عندما تسود جريمة القتل وتنتشر في ربوع المجتمع فإن هذا يقود إلى غياب الأمن والطمأنينة والاستقرار في المجتمع وغياب الأمن لا يشجع على الاستثمار والإنتاج والتوفير، الأمر الذي يقود إلى تقليص أو انعدام الأنشطة الاقتصادية والتنموية في المجتمع ،وهذا ينعكس سلباً على المستوى المعاشي والاقتصادي للمجتمع ككل.

ح- جريمة القتل عندما تنتشر وتتفاقم فإن المسؤولين لا يستطيعون القضاء عليها وتخفيف وطأتها إلا بعد مواجهتها والتصدي لها ،إلا أن المواجهة والتصدي لجريمة القتل لا يمكن أن تتم إلا بعد إنفاق مبالغ مالية كبيرة من قبل الجهات الحكومية ،والأموال المصروف على مواجهة القضية الأمنية لا بد أن تنهك الميزانية وتجعل الدولة مقصرة في الإنفاق على مشاريع التنمية القومية ،الأمر الذي يخل بتوازن القطاعات المجتمعية ،إذ ان القضية الأمنية قد استنفذت جميع المبالغ المخصصة على القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى كالبناء والتعمير والإنتاج والصحة والتعليم والتربية والإسكان وطرق النقل والمواصلات ،وهكذا يكون عبء التكاليف الأمنية لمواجهة جريمة القتل ثقيلاً جدا (الحسن،138:2008).

شكل(36) توزيع عينة الدراسة حسب المعيل لأسرة مرتكب جريمة القتل بعد دخوله السجن

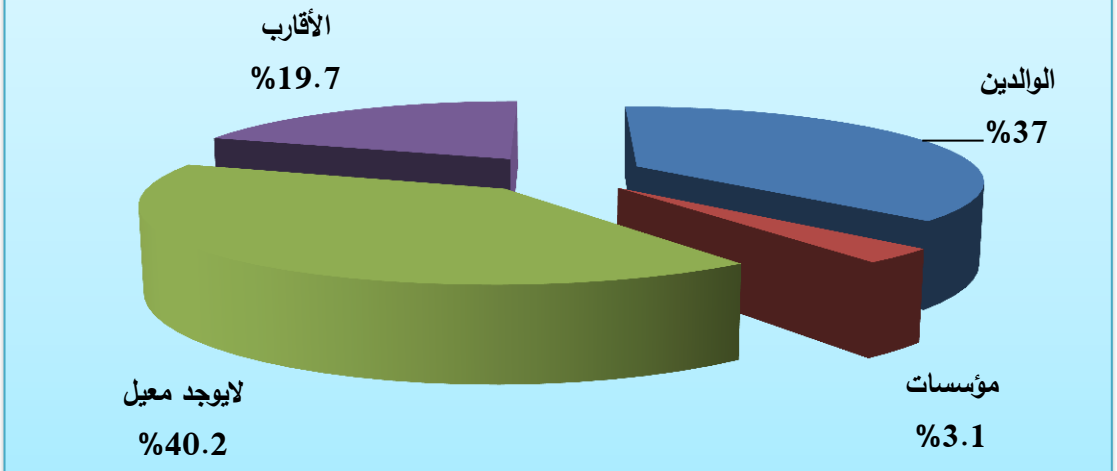

رابعاً: عرض وتحليل النتائج للدراسة الميدانية وفقا لاستجابات أفراد العينة تجاه مكونات فرضيات البحث:

١- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للجاني ومكان ارتكاب الجريمة.

توضح النتائج الواردة في جدول (31) أن جرائم القتل تتركز في المناطق البعيدة عن السكن وهي مرتبطة بالمستوى التعليمي المتدني نظراً للعنف العائلي والشجار في الأسواق، وكذلك لإخفاء جريمة اخرى وذلك من أجل فرار مرتكبها والبعد عن أنظار كل من يعرفه، وباستخدام اختبار(كا^2) نجد أن قيمة مربع كاي تساوي 15.052والقيمة الاحتمالية تساوي 0.045،وهي تعني وجود علاقة بين المستوى التعليمي للقاتل ومكان الجريمة، والارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha \leq 0.05$

جدول(31) العلاقة بين المستوى التعليمي ومكان ارتكاب الجريمة

المستوى التعليمي	مكان الجريمة				دلالة الفروق بمربع كاي	القيمة الاحتمالية (sig)
	متجر، سوق، عمل	البيت	في محيط سكنك	بعيد عن منطقة سكنك		
ابتدائي فأقل	5	5	10	6	15.052	*0.045
اعدادي	5	8	7	15		
ثانوي	5	2	17	19		
دبلوم فأكثر	5	7	4	7		
المجموع	20	22	38	47		

٢- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للجاني ودافع القتل:

يتضح من الجدول(32) توزيع أفراد العينة وفق المستوى التعليمي لمرتكب جرائم القتل ودافع القتل حيث أوضحت النتائج: أن الشجار المفضي إلى الموت هو أكثر جرائم القتل شيوعاً بين أفراد العينة نظراً لتزايد الاحتكاك والاختلاف بين أفراد المجتمع، ويتضح

أيضـاً ان القتـل يتركـز فـي الفئـات التعليمـة المتدنيـة أن وباسـتخدام(كا^2)نجـد أن قيمـة مربـع كـاي تسـاوي 11.939والقيمـة الاحتماليـة تسـاوي 0.342وهـي تعنـي عـدم وجـود علاقـة بـين المستوى التعليمي ودافع القتل، عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$

جدول(32) العلاقة بين المستوى التعليمي ودافع القتل

المستوى التعليمي	دافع القتل						دلالة الفروق بمربع كاي	القيمة الاحتمالية (sig)
	البطالة والفقر	انتقام	بالخطأ	خلفية شرف والغيرة	شجار	لإخفاء جريمة أخرى (الثأر)		
ابتدائي فأقل	7	2	3	2	10	2	11.939	0.342
اعدادي	4	8	3	3	9	8		
ثانوي	7	7	4	3	14	8		
دبلوم فأكثر	4	6	4	0	7	2		
المجموع	22	23	14	8	40	20		

٣- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر ودافع القتل.

توضـح بيانـات جـدول(33) توزيـع أفـراد العينـة وفـق العمـر لمرتكـب جريمـة القتـل والـدافع المـؤدي للقتـل القتـل ونسـتنتج: أن الشـجار هـو الاكثـر انتشـار بـين الفئـات العمريـة ويتركـز فـي الفئـة العمريـة 20-35 وذلـك بسـبب قـوتهم الجسـمانية والقـوة والتحـولات الفسـيولوجية والنفسـية التـي يشـهدها الشـباب، وباسـتخدام (كـاي^2) نجـد أن قيمـة مربـع كـاي تسـاوي 25.065، والقيمـة الاحتماليـة تسـاوي 0.229 وهـي تعنـي عـدم وجـود علاقـة بـين العمر ودافع القتل عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$.

جدول(33) العلاقة بين العمر ودافع القتل

العمر	دافع القتل						دلالة الفروق بمربع كاي	القيمة الاحتمالية (sig)
	البطالة الفقر	انتقام	بالخطأ	خلفية شرف غيرة	شجار	لإخفاء جريمة أخرى و (الثأر)		
أقل من ٢٥ سنة	3	5	4	0	11	4	25.065	0.229
من ٢٥ إلى أقل من ٣٠ سنة	9	8	4	3	4	4		
من ٣٠ إلى أقل من ٣٥ سنة	5	2	1	3	10	4		
من ٣٥ إلى أقل من ٤٠ سنة	2	2	1	2	6	3		
من ٤٠ إلى أقل من ٤٥ سنة	1	3	3	0	3	4		
٤٥ سنة فأكثر	2	3	1	0	6	1		
المجموع	22	23	14	8	40	20		

٤- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفئة العمرية والأداة المستخدمة في جرائم القتل.

يوضح الجدول (34) توزيع أفراد العينة وفق الفئة العمرية والأداة المستخدمة في تنفيذ جريمة القتل؛ حيث تبين أن الأداة المستخدمة وفقاً للفئة العمرية تبين أن الفئة العمرية 25-35 تركز بها استخدام السلاح الابيض "سكين، عصى، آلة حادة" وذلك بفعل الشجار والعنف الأسري، وباستخدام اختبار(كا^{2}) نجد أن قيمة مربع كاي تساوي26.087، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.002 وهي تعني وجود علاقة بين العمر والأداة المستخدمة في القتل، و والارتباط دال إحصائياً عندي مستوى $\alpha \leq 0.05$.

جدول(34) العلاقة بين العمر والأداة المستخدمة في القتل

العمر	الأداة المستخدمة في القتل			دلالة الفروق بمربع كاي	القيمة الاحتمالية (sig)
	سلاح ناري	سلاح أبيض	أخرى		
أقل من ٢٥ سنة	7	17	3	26.087	*0.002
من ٢٥ إلى أقل من ٣٠ سنة	8	17	7		
من ٣٠ إلى أقل من ٣٥ سنة	7	16	2		
من ٣٥ إلى أقل من ٤٠ سنة	9	5	2		
من ٤٠ إلى أقل من ٤٥ سنة	10	2	2		
٤٥ سنة فأكثر	9	1	3		
المجموع	50	58	19		

٥- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المهنة ودافع القتل:

يتضح من خلال الجدول(35) توزيع أفراد العينة وفق نوع المهنة ودافع القتل ؛ حيث أوضحت النتائج أن الشجار تركز في نوع المهنة وطبيعتها، حيث نجد أن الموظف الحكومي لطبيعة عمله بالأجهزة الأمنية وتحصله على السلاح يسهل عملية استخدام السلاح في الجريمة وكذلك والاعمال الحرة لطبيعتها والتي قد تتطرق إلى تجارة السلاح والعمل في المخدرات وما يترتب عليه من خلافات، وباستخدام اختبار ($كا^2$) نجد أن قيمة مربع كاي تساوي 31.802، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.003، وهي تعني وجود علاقة بين المهنة ودافع القتل، والارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

جدول(35) العلاقة بين المهنة ودافع القتل

المهنة	دافع القتل							دلالة الفروق بمربع كاي	القيمة الاحتمالية (sig)
	البطالة والفقر	انتقام	بالخطأ	خلفية شرف والغيرة	شجار	لإخفاء جريمة أخرى و(الثأر)			
موظف حكومي	0	4	3	0	10	2		31.802	*0.003
أعمال حرة، تاجر	9	14	8	7	14	9			
عاطل عن العمل	10	1	0	0	6	4			
أخرى(قطاع خاص مزارع)	3	4	3	1	10	5			
المجموع	22	23	14	8	40	20			

٦- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المهنة والأداة المستخدمة في جريمة القتل:

يتضح من الجدول(36) توزيع أفراد العينة وفق نوع المهنة والأداة المستخدمة في جريمة القتل ؛حيث أوضحت النتائج الواردة أن الوسيلة الأكثر استخداماً هي السلاح الأبيض وتنتشر هذه الوسيلة في مهنة الاعمال الحرة والتي لا حصر لها من أعمال وما يصاحبها من اختلاط كبير بين أبناء المجتمع ، وباستخدام (كا^2) نجد أن قيمة مربع كاي تساوي 7.507والقيمة الاحتمالية تساوي 0.138وهي تعني عدم وجود علاقة بين المهنة والأداة المستخدمة في القتل عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$.

جدول(36) العلاقة بين المهنة والأداة المستخدمة في القتل

المهنة	الأداة المستخدمة في القتل			دلالة الفروق بمربع كاي	القيمة الاحتمالية (sig)
	سلاح ناري	سلاح أبيض	أخرى		
موظف حكومي	11	5	3	7.507	0.138
أعمال حرة، تاجر	21	29	11		
عاطل عن العمل	10	8	3		
أخرى(قطاع خاص، مزارع)	8	16	2		
المجموع	50	58	19		

٧- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الدخل والأداة المستخدمة في جريمة :

يوضح الجدول(37) توزيع أفراد العينة وفق الدخل الشهري والأداة المستخدمة في جريمة القتل "الوسيلة"؛ حيث أوضحت النتائج أن الأداة الاكثر استخداما هي السلاح الأبيض ويتركز في فئات الدخل الضعيف وهي أقل من 1000شقل، بينما مع ارتفاع معدل الدخل الشهري تختلف الأداة إلى السلاح الناري نظراً لارتفاع تكلفته المادية، وباستخدام اختبار (كا^2) نجد أن قيمة مربع كاي تربيع تساوي 20.991.

والقيمة الاحتمالية تساوي 0.025 وهي تعني وجود علاقة بين الدخل الشهري والأداة المستخدمة في القتل ، والارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

جدول(37)العلاقة بين الدخل الشهر والأداة المستخدمة في جريمة القتل

الدخل الشهري	الأداة المستخدمة في القتل			دلالة الفروق بمربع كاي	القيمة الاحتمالية (sig)
	سلاح ناري	سلاح أبيض	أخرى		
أقل من ٥٠٠	8	14	3	20.991	*0.025
من ٥٠٠ إلى أقل من ١٠٠٠	7	18	4		
من ١٠٠٠ إلى أقل من ١٥٠٠	14	11	2		
من ١٥٠٠ إلى أقل من ٢٠٠٠	6	7	1		
من ٢٠٠٠ إلى أقل من ٢٥٠٠	6	2	1		
من ٢٥٠٠ إلى أقل من ٣٠٠٠	3	0	3		
٣٠٠٠ فأكثر	6	6	5		
المجموع	50	58	19		

٨- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المهنة ومكان حدوث الجريمة:

توضح بيانات جدول(38) توزيع أفراد العينة وفق نوع المهنة ومكان حدوث الجريمة ؛ حيث يتضح من البيانات الواردة أن جرائم القتل تنتشر بين أوساط المهنين و وتتركز في الأعمال الحرة، والموظف الحكومي والتاجر، نظراً لطبيعة المهن والتي تخلق تأزماً واضحاً بين أبناء المجتمع الواحد، ويتضح أيضاً أن الجريمة تتم في المناطق البعيدة عن السكن بسبب الاختلافات التي تحدث في داخل المهنة، وباستخدام اختبار(كا^2) نجد أن قيمة مربع كاي تساوي 11.567والقيمة الاحتمالية تساوي 0.119 وهي تعني عدم وجود علاقة بين المهنة ومكان الجريمة

جدول(38) العلاقة بين المهنة ومكان الجريمة

المهنة	مكان الجريمة				دلالة الفروق بمربع كاي	القيمة الاحتمالية (sig)
	المتجر، السوق، العمل	البيت	في محيط سكنك	بعيد عن منطقة سكنك		
موظف حكومي	2	6	3	8	11.567	0.119
أعمال حرة، تاجر	14	10	16	21		
عاطل عن العمل	1	3	10	7		
أخرى(قطاع خاص، مزارع)	3	3	9	11		
المجموع	20	22	38	47		

٩- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العوامل الاقتصادية ودافع القتل:

يتضح من الجدول(39) توزيع أفراد العينة وفقاً للعوامل الاقتصادية ودافع القتل لمرتكبي جريمة القتل؛ حيث يتضح من خلال الجدول أن البطالة والفقر هي أكثر الدوافع المنتشرة وبكثرة في محافظات غزة وذلك تبعاً للظروف الاقتصادية بناء على الدراسة الميدانية، ويتضح أيضاً أن من

العوامل الاقتصادية الدافعة للقتل إخفاء جريمة أخرى وتتمثل بالسطو والسرقة والتي تجلب معها جريمة القتل نتيجة لاكتشاف حادث السرقة، وباستخدام اختبار كاي تربيع نجد أن قيمة مربع (كا^{2})تساوي 55.026والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي تعني وجود علاقة بين العوامل الاقتصادية ودافع القتل ، والارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

جدول(39) العلاقة بين العوامل الاقتصادية ودافع القتل

هل هناك ظروف اقتصادية للقتل	دافع القتل						دلالة الفروق بمربع كاي	القيمة الاحتمالية (sig)
	البطالة و الفقر	انتقام	بالخطأ	خلفية شرف، غيرة	شجار	لإخفاء جريمة أخرى (الثأر)		
نعم	20	3	2	0	7	13	55.026	*0.000
لا	2	20	12	8	33	7		
المجموع	22	23	14	8	40	20		

١٠-توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مكان إقامة مرتكب جريمة القتل ووقت حدوث الجريمة:

يتضح من الجدول(40) توزيع أفراد العينة وفقا لمكان الاقامة ووقت ارتكاب الجريمة؛ حيث يتضح من الجدول: أن جرائم القتل ترتكب بالليل والنهار في كافة محافظات غزة وباستخدام اختبار كاي تربيع نجد أن قيمة مربع (كا^{2}) تساوي 118. والقيمة الاحتمالية تساوي 0.471 وهي تعني وجود علاقة بين مكان الإقامة ووقت ارتكاب الجريمة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$.

جدول(40) العلاقة بين مكان الإقامة ووقت ارتكاب الجريمة

مكان الاقامة	دافع القتل		دلالة الفروق بمربع كا^2	القيمة الاحتمالية (sig)
	ليلا	نهارا		
حضر	37	34	.118 لا يوجد له دلالة إحصائية	0.471
مخيم	27	24		
قرية	3	2		
المجموع	**67**	**60**		

١١- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مكان الإقامة والأداة المستخدمة في القتل:

يوضح الجدول(41) توزيع أفراد العينة على أساس مكان الإقامة والأداة المستخدمة في جريمة القتل، و يتضح من خلال الجدول أن قيمة مربع (كا^2)تساوي 3.678، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.226 وهي تعني عدم وجود علاقة بين مكان الإقامة والأداة المستخدمة في القتل عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$.

جدول(41) العلاقة بين مكان الإقامة والأداة المستخدمة في القتل

مكان الإقامة	الأداة المستخدمة في القتل			دلالة الفروق بمربع كاي	القيمة الاحتمالية (sig)
	سلاح ناري	سلاح أبيض	أخرى		
حضر	27	31	13	3.678	0.226
مخيم	22	23	6		
قرية	1	4	0		
المجموع	50	58	19		

خامساً- النتائج:

١- بينت الدراسة الاستطلاعية والميدانية أن لجرائم القتل العديد من العوامل السببية للجريمة. منها الأسباب الاقتصادية، والأسباب الاجتماعية، والأسباب التربوية، والأسباب البيولوجية . والأسباب النفسية .

٢- اتضح من خلال الدراسة أن جرائم القتل في محافظات غزة في تزايد مستمر وإن كانت تتذبذب من سنة لأخرى فقد بلغت 34جريمة قتل عام 1996، ارتفعت إلى 77عام 2001، ثم إلى 136عام 2008، وانخفضت جريمة القتل إلى 33جريمة قتل عام 2013.

٣- أكدت الدراسة أن السبب الرئيسي في ارتفاع جرائم القتل هو الانقسام الفلسطيني الفلسطيني حيث بلغ عدد الضحايا 302 ضحيا.

٤- أكدت الدراسة الاستطلاعية والميدانية أن نمط القتل السائد في محافظات غزة يرجع بالدرجة الأولى إلى الشجار وهذا ما أثبتته الدراسة الميدانية بنسبة 62.2% .

٥- أثبتت الدراسة الاستطلاعية وجود علاقة واضحة بين دراجات الحرارة على مستوى شهور السنة وبين جرائم القتل في محافظات غزة، وترتبط جرائم القتل ارتباطاً وثيقاً بفصول السنة وهذا ما تبين من خلال الدراسة الميدانية إذ يعتبر فصل الصيف أكثر فصول السنة حدوث للجريمة؛ حيث ترتفع فيه نسبة حدوث جرائم القتل و تبلغ 48% وذلك لارتفاع درجات الحرارة والتي تزيد من الضغط النفسي وبالتالي يزيد من احتكاك السكان في الأماكن العامة مما يزيد من الشجار.

٦- تبين من الدراسة أن جرائم القتل تتركز في محافظة غزة خلال سنوات الدراسة من العام 1996وحتى عام 2013، ويرجع ذلك الحجم والكثافة السكانية العالية ، وكذلك لأنها تمثل مركز التمدن والتحضر.

٧- كما بينت الدراسة الميدانية أن مرتكبي جرائم القتل معظمهم من فئة الشباب والتي تنحصر أعمارهم بين20-35 سنة ويشكلون نسبة 60% ، أما أفراد العينة ذات المؤهل العلمي ما بين الأمي والابتدائي والإعدادي والثانوي يشكلون نسبة 82% ، أما الفئات التعلمية الأكثر تعليم تستحوذ على نسبة18%.

٨- اتضح من خلال الدراسة الميدانية أن جرائم القتل تزداد مع انخفاض دخل الأسرة إذ تبين أن ما نسبته 42.2% من مرتكبي جرائم القتل ينتمون لأسر دخل أقل من 1000شيقل شهرياً.

٩- ترتفع معدلات جرائم القتل في المراكز الحضرية لمحافظات غزة حيث بلغت نسبة جرائم القتل في المناطق المتحضرة 55.9%.

١٠- بينت الدراسة أن معدل الجريمة الخام لجرائم القتل في محافظات غزة بلغت 1.9 جريمة قتل للعام 2013 ، بينما بلغ1.07جريمة قتل عام 2012، وهي متشابها مع الدول العربية ، ومنخفضة جدا مع الدول الأجنبية.

١١- أظهرت الدراسة أن هناك تباين في التوزيع الجغرافي لجرائم القتل في محافظات غزة، فقد بلغ عدد القتل 33 جريمة قتل عام 2013 موزعين على جميع المحافظات بنسبة 39.3% في محافظة غزة ،وبنسبة 18.2% في محافظة دير البلح ،وبنسبة 15.2% في محافظة رفح ،وبنسبة 15.2% في محافظة شمال غزة ،وبنسبة 12.1% في محافظة خانيونس.

١٢- أظهرت الدراسة هناك علاقة ارتباط قوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين الكثافة السكانية وجرائم القتل.

١٣- توجد علاقة ارتباط واضحة بين عدد السكان وجرائم القتل في محافظات غزة ، حيث بلغ معامل الارتباط 90.3%.

١٤- يوجد علاقة ارتباط عكسية بين جرائم القتل والمساحة الكلية لمحافظات غزة ،حيث بلغ معامل الارتباط -36% وهي غير دالة احصائيا عند مستوى 5%.

١٥- أظهرت الدراسة أن هناك علاقة ارتباط ضعيفة بلغت22% حسب معامل الارتباط بين الكتلة السكنية وجرائم القتل.

سابعاً–التوصيات:

١- يأمل الباحث من إدارة الشرطة الإهتمام بإحصائيات الجريمة ونشرها حتى يتسنى للباحثين دراستها بتعمق وإفادة المجتمع من خلال تحليلها وتقديم التوصيات للمسئولين وأصحاب القرار.

٢- ضرورة زيادة الوعي للأشخاص المكلفين بإنفاذ القانون وضرورة تقيدهم بأوامر إطلاق النار.

٣- ضرورة سحب الأسلحة من الأفراد الذين لا يحملون ترخيصاً لها وإبعاد أماكن تخزين السلاح عن المناطق السكنية والعمل على إبراز مخاطر جرائم القتل من خلال وسائل الاعلام المختلفة.

٤- تطبيق الحدود التي شرعها الله لجريمة القتل حيث يمكن أن تقلل منها.

٥- ينبغي أن تكون وسائل الضبط الاجتماعي وبخاصة الخارجية منها شديدة وحازمة كالقوانين والمحاكم وأجهزة العدالة الجنائية وقوات الشرطة والأمن فإذا كانت هذه الوسائل متشددة وحازمة فإن جرائم القتل لابد أن تنخفض بينما إذا كانت وسائل الضبط الاجتماعي متساهلة وغير حازمة فإن معدلات جريمة القتل لابد أن ترتفع

٦- ضرورة أن تعتمد الأسرة الأساليب التنشيئية الفاعلة والحازمة التي تحول دون قيام أفرادها بارتكاب أفعال القتل ومحاولات القتل ضدد الآخرين من أبناء المجتمع

٧- ضرورة اختلاط وتأثير الفرد بالجماعات السوية الملتزمة خلقياً واجتماعياً وسلوكياً مع ضرورة تجنبه الاختلاط بالجماعات السيئة والتي يمكن أن تأثر سلباً في سلوكيات الفرد وتفاعله مع الاخرين.

٨- ضرورة تحسين الظروف الاقتصادية للأفراد من خلال رفع مستواهم المعاشي وتوفير الأعمال لهم ودفع الأجور الشهرية.

٩- العمل على توفير خدمات سكنية وصحية وتعلمية وترويحية للأفراد لكي تضمنهم ضد العوز والحاجة وتمنعهم من ارتكاب جرائم وسلوكيات سيئة.

١٠- ضرورة معالجة الأمراض النفسية التي يعاني منها الفرد والتي تدفعه إلى ارتكاب الجريمة.

١١- ضرورة معالجة قضاية التعليم عن طريق تمكين طلبة المدارس والمعاهد من تحقيق النجاح في الدراسة حيث أن الاخفاق الدراسي كما يشير البحث يكون سبباً مهماً من أسباب جريمة القتل.

١٢- أن تعمل وزارة الداخلية على تصنيف الجرائم الحضرية والريفية والمخيمات كل على حدى وتصنيف سبب جريمة القتل.

١٣- ضرورة عمل تصنيف لجرائم القتل وفقاً للإحياء السكنية في محافظات غزة مع التركيز على نوع الوسيلة المستخدمه بالقتل .

١٤- ضرورة إعادة النظر في تخطيط بعض الأحياء والتي تكاد تنعدم فيها البنية التحتية من خدامات ،كالتعليم والإضاءه والشوارع.

١٥- العمل على تصميم خرائط باستخدام نظم المعلومات الجغرافية لتحديد مراكز الشرطة بحيث تسهيل الوصول إلى مكان الجريمة والتوصل اليها بأسرع الطرق قبل فرار الجاني.

ثامناً: اقتراحات للحد من جريمة القتل في محافظات غزة:

إن الجهود التي يبذلها المخططون في تصميم شبكة الشوارع والمناطق السكنية وتنظيم استعمالات الأرض المختلفة في المدينة (سكنية، تجارية، صناعية، ترفيهية، ثقافية، وغيرها) تشكل جزءا ضئيلا إزاء النواحي الاجتماعية والفلسفية والروحية التي يجب أخذها بالاعتبار عند إعداد المخططات الأساسية للمدن، حيث ان تحقيق الأمن وهدوء البيئة الاجتماعية في المدينة يحتل حيزا مهما في أعمال وممارسات تخطيط المدينة أو إعادة تخطيطها وبنائها التي تؤكد على ضرورة توفير بيئة مادية واجتماعية مستقرة بعيدة عن الاضطراب الاجتماعي واختلال الموازين فيها، والتي يستطيع الإنسان من خلالها ان يتمتع ببيئة ذات مواصفات نوعية جيدة وبالصحة والسلامة والسعادة، وذلك لان التخطيط هو جزء من برنامج اجتماعي أوسع هو المسؤول المباشر عن توفير القاعدة المادية لحياة اجتماعية أفضل بواسطة توجيه المفاهيم والمعايير التخطيطية توجيها يخدم ويساعد على حفظ الامن، وبالتالي الوصول الى نماذج تخطيطية للمدينة أو للمنطقة السكنية وتوظيفها لأغراض الخدمات الأمنية وللحد من مسار حركة الجريمة والتي تعتبر العنصر الرئيس المخلخل للأمن الاجتماعي، وكذلك معالجة الثغرات الامنية الموجودة في المخططات الأساسية للمدن أو المناطق السكنية القائمة وبما يعمل على انخفاض معدلات الجريمة، ويمكن تلخيص أهم العوامل الاقتراحات المرتبطة بالجريمة على النحو التالي:

١. وضوح المنطقة السكنية وسهولة الوصل والدخول اليها

الجريمة عبارة عن مفهوم سلوكي، وهناك عدة عوامل تعزز هذا السلوك وتمهد الطريق لارتكاب الجريمة ومن تلك العوامل هي وضوح المنطقة وسهولة الدخول، ويمكن اعتبار تلك المنطقة واضحة ومتميزة بالنسبة لسكانها والى من هم يسكنون خارجها عندما تضم عدة خدمات ومرافق تجذب العديد من الأشخاص إليها سهلة دون ضوابط. والمنطقة السكنية التي تسمح بسهولة الدخول إليها توفر بذلك فرصة جيدة

للمجرم حيث تجعل الكثير من الأهداف المهمة مكشوفة لهؤلاء مما تمنح المجرم فرصة في التعرف عليها وتحديد أهدافه لارتكاب الجريمة.

٢. الاختلاط في استعمالات الأرض:

إن تنوع العقارات والمباني يساعد على جذب أعداد كبيرة من الناس للقيام بعدة أنشطة وممارسة مختلف الفعاليات الوظيفية والتجارية والتسويقية، ويمكن ان يتغلغل مع هذه الأعداد عدد من المنحرفين وذوي النفوس الضعيفة الذين قد يندفعون الى ارتكاب جرائمهم في تلك الأهداف المهمة التي يرتادها الناس والمكشوفة لهم، حيث تتوفر لديهم فرصة ارتكاب جرائم القتل، ومن ثم الانسحاب والاختفاء بسهولة لما يتوفر في مثل هذه المناطق ذات الاستعمالات المختلفة من الفعاليات ووسائط نقل وأماكن متعددة. مثل المقاهي والمكاتب والمحال وغيرها وكلها تساعد على اختفاء مرتكب جريمة القتل من خلالها، ان أعلى نسبة من ارتكاب الجرائم تحدث في مثل هذه المناطق، وان الشكل العمراني يمثل احد عوامل إتاحة الفرصة لوقوع الجريمة أو منعها.

٣. شبكة الشوارع في المدينة:

تمتلك الشوارع في المحافظات ايجابيات كثيرة كأماكن تسهل عملية تنقل المركبات وحركة السابلة من خلال وجود الأرصفة، وهناك عدة سلبيات في الشارع والتي قد تعرض أرواح الناس للخطر، ان نظم الشوارع تشكل عاملا مهما مرتبطا بوقوع الجريمة، فقد يكون عامل فرصة لوقوع الجريمة أو عامل ردع، فمثلا الطرق غير النافذة تكون الغاية منها هو توفير دخول هادئ لسكانه، وان تخطيط وتصميم هذه الطرق بالشكل الذي يوفر عنصر المراقبة الذاتية يجعل من الصعب بالنسبة للمجرمين تأدية نشاطاتهم الإجرامية. ومن خلال ذلك نرى ان عملية تخطيط وتصميم شبكة الشوارع للمناطق السكنية لها دور كبير في الحفاظ على أمنها وراحة ساكنيها، ووضع نماذج للشوارع الداخلية للمناطق السكنية تحد من العمليات الإجرامية وتجعل من المناطق السكنية أكثر استقرارا وأمنا.

٤. الإنارة:

يعتبر استخدام الإنارة من وسائل السيطرة على الجريمة ، حيث ان وجود الإنارة الوقائية داخل المنطقة السكنية واستخدامها في الشوارع والمتنزهات وغيرها من

المناطق المفتوحة سوف تعمل كرادع للمجرم وتفشل جميع محاولاته وربما تمنعه من مجرد التفكير في الجريمة، البيئة السكنية:

٥. الشكل العمراني:

ان الشكل العمراني يمثل احد العوامل التي تتيح الفرصة لوقوع الجريمة أو تمنعها فهو يمثل مجموعة من العناصر مثل شكل الأبنية، الموقع، الفضاء الخاص أو شبه الخاص الفضاء العام وعوامل أخرى.

٦. الكثافة السكنية والإسكانية:

ان الكثافة السكانية هي احد العوامل المهمة المثيرة للجدل وذلك لارتباطها بوقوع الجريمة، واغلب العلماء الاجتماعيين والمخططين العمرانيين يؤمنون بان الكثافة والازدحام مرتبطة ارتباطا تاما بوقوع الجريمة، حيث ينظرون الى المناطق السكنية المزدحمة على أنها مناطق ذات معدلات عالية للجريمة، ويعتبر المخططون العمرانيون ان الكثافة السكانية والإسكانية من المواضيع الأساسية والمهمة، حيث لها أهمية كبيرة في تهيئة بيئة سكنية صالحة ومريحة لمعيشة الإنسان، كما أنها مهمة في القضاء على المشكلات التي تعانيها المدن الكبيرة وخاصة مشكلات السكن وما يترتب عليها من آثار اجتماعية واقتصادية وصحية.

٧. الاكتشاف المبكر للجريمة

يجب اكتشاف الاستعداد للجنوح والجريمة اكتشافا مبكرا؛ حيث إن الفرد لا يصبح مجرماً بين عشية وضحاها إنما ينمو الإجرام معه تدريجياً

٨. إبعاد العوامل التي تشجع على الجريمة

ويتضمن إبعاد الأطفال عن البيوت السيئة وتنظيم أندية للشباب وتوجيه وسائل الإعلام حتى لا تظهر الجريمة بصورة براقة

٩. من أجل الوقاية من الجريمة لابد من المسؤولين عن القيام ببعض التغيرات العملية في عملهم وتتمثل في:

أ- تعزيز تواجد الأمن في المناطق التي جرت العادة أن تكثر فيها الجريمة.

ب- تغير الطرق التي يتعامل بها رجال الامن مع المجرمين حتى تسقط الجاني قبل حدوث الجريمة.

ت- الرقابة على المناطق العامة حيث أن المجرمين يختارون المناطق المتخلخلة امنياً لتنفيذ الجريمة .

الحماية الذاتية للأشخاص :وتتمثل بعدم خروجهم للمناطق التي لا تعج بالسكان، وعدم المشي في وقت متأخر من الليل بمفرده .

قائمة المصادر والمراجع

أولاً – الكتب

١. القرآن الكريم

٢. الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف.(2000) التعريفات . ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية.

٣. الحلبي ، محمد علي السالم. (2011) شرح قانون العقوبات العام. عمان، ط ٢ ، دار الثقافة للنشر والتوزيع

٤. الحسن ، إحسان. (2008) علم اجتماع الجريمة. ط١ ، عمان، وائل للنشر والتوزيع.

٥. الحسن إحسان (2001) علم الإجرام: دراسة تحليله في التفسير الاجتماعي للجريمة. بغداد ، مطبعة حضارة.

٦. الخشاب، مصطفى. (1977) علم الاجتماع ومدارسة .القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية.

٧. الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد.(1999) المفردات في غريب القرآن. تحقيق وضبط محمد سيد كيلاني، بيروت، دار المعارف.

٨. الزمخشري، أبو القاسم محمد بن عمر بن أحمد. (1979م- 1339هـ) أساس البلاغة. دار الفكر

٩. الساعاتي، سامية حسن. (1983) الجريمة والمجتمع. ط ٢، بيروت، دار النهضة العربية.

١٠. العساف، صالح.(2006) مدخل إلى البحث في العلوم السلوكية. ط٤، السعودية ، الناشر مكتبة العبيكان.

١١. العمري، عيسى؛ العاني، محمد شلال. (2003) فقه العقوبات في الشريعة الإسلامية :دراسة مقارنة. ط ٢، عمان، دار المسيرة.

١٢. الفقي ، أحمد .(2003) الجمهور وحقوق ضحايا الجريمة. ط ١، القاهرة ، دار الفجر للنشر والتوزيع.

١٣. الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقرئ. (1987) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. بيروت، المكتبة العلمية.

١٤. القزويني، أحمد بن فارس بن زكريا.(1979م – 1339 هـ) معجم المقاييس في اللغة العربية. المحقق: عبد السلام محمد هارون ، مجلد١، دار الفكر .

١٥. الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني القريمي.(1998) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية. ط٢، بيروت، مؤسسة الرسالة.

١٦. الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي،(1405هـ)الأحكام السلطانية. بيروت، دار الكتب العلمية.

١٧. المهيرات، بركات .(2000) جغرافيا الجريمة :علم الإجرام الكارتوجغرافي . ط ١عمان، دار مجدلاوي.

١٨. المشهداني، محمد أحمد. (2011) أصول علمي الإجرام والعقاب في الفقه الوضعي والإسلامي. ط ٣ ، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع.

١٩. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.(1987) النظريات الحديثة في تفسير السلوك الإجرامي ، الرياض.

٢٠. الوريكات، عايد. (2004) نظريات علم الجريمة. ط١، عمان، دار الشرق للنشر والتوزيع .

٢١. ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الأفريقي. (بدون تاريخ) لسان العرب. ط ١، بيروت،١دار صادر.

٢٢. أبو زهر، الإمام محمد.(1976) الجريمة والعقاب في الفقه الإسلامي . القاهرة، دار الفكر العربي

٢٣. أبو زيد، محمود. (2003) المعجم في علم الإجرام والاجتماع والقانون والعقاب. القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

٢٤. أبو عفيفة ،طلال .(2012) شرح قانون العقوبات القسم الخاص. ط١، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع.

٢٥. أبو عامر، محمد زكي. (1958) دراسة في علم الإجرام والعقاب . الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية.

٢٦. أبو زايدة ، حاتم. (2008) الانقلاب على الديمقراطية الفلسطينية. مركز أبحاث المستقبل، فلسطين.

٢٧. أبو عيانة، فتحي. (1977) جغرافية السكان، ط٢، الإسكندرية، دار المعارفة الجامعية.

٢٨. أحمد ، عبد الرحمن توفيق.(2012) شرح قانون العقوبات القسم الخاص "الجرائم الواقعة على الأشخاص". ط ١، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع.

٢٩. أكرم عبد الرزاق. (2005) واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي .الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية

٣٠. آل معجون، خلود سامي.(1411هـ) مكافحة المخدارات في النظام الاسلامي وتطبيقه في المملكة العربية السعودية. الرياض، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب

٣١. بهنام، رمسيس. (1983) المجرم تكويناً وتقويماً. الإسكندرية، منشا المعارف.

٣٢. بوتول، غاستون. (1964) ابن خلدون فلسفته الاجتماعية. ترجمة غنيم عبدون ، القاهر، المؤسسة المصرية العامة.

٣٣. حسني ،محمد بخيت.(1978) شرح قانون العقوبات :القسم الخاص. القاهرة، دار النهضة العربية.

٣٤. حلس. موسى عبد الرحيم. (2004) الجريمة والانحراف نموذج فلسطيني.غزة: دار المنارة.

٣٥. راضي، علاء الدين الحسيني.(1995) جغرافية الجريمة في محافظة القاهرة . الندوة العلمية عن جغرافية الجريمة، القاهرة، الجمعية الجغرافية المصرية

٣٦. ربيع ، محمد شحادة ؛ سيف، جمعة سيد؛ عبدالله، معتز سيد. (2004) علم النفس الجنائي. القاهرة، دار غريب للطباعة .

٣٧. زيد ،محمد إبراهيم.(1978) مقدمة في على الإجرام والسلوك الاجتماعي. القاهرة، مطبعة دار الثقافة.

٣٨. زهرة، محمد محمد.(1995) جغرافية الجريمة مجالها مناهجها ومحتواها. الندوة العليمة عن جغرافية الجريمة، القاهرة، الجمعية الجغرافية المصرية.

٣٩. زعزوع، ليلى بنت صالح محمد. (2001) مقدمة في الجغرافية الاجتماعية. بيروت، الدار العربية للعلوم

٤٠. عارف، محمد. (1981) الجريمة في المجتمع، نقد منهجي لتفسير السلوك الإجرامي . ط٢، مكتبة أنجلو المصرية.

٤١. عيوش، ذياب. (1948) مدخل إلى المشكلات الاجتماعية، جمعية الدراسات العربية .

٤٢. عبد الجليل. محمد مدحت. (1987) الأبعاد الجغرافية لظاهرة الجريمة في المدن الخليجية. القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية.

٤٣. عجوة، عاطف. (1985) البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة. الرياض، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

٤٤. عيسوي، عبد الرحمن. (بدون تاريخ) سيكولوجية الجنوح. الإسكندرية، دار المعارف.

٤٥. عبد الستار، فوزية. (1985) مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب. ط ٥، بيروت، دار النهضة العربية.

٤٦. علي، يسر أنور؛ عثمان، أمال. (1977) الوجيز في علم الإجرام وعلم العقاب. القاهرة، دار النهضة العربية.

٤٧. عبدالجليل، محمد مدحت جابر.(1995) جغرافية الجريمة. القاهرة، الجمعية الجغرافية المصرية.

٤٨. عودة، عبد القادر.(2011) التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي. بيروت، دار الكتاب العلمية.

٤٩. عيوش، ذياب. (1948) مدخل إلى المشكلات الاجتماعية، جمعية الدراسات العربية.

٥٠. غيظان، يوسف علي محمد. (1995) عقوبة القتل في الشريعة الإسلامية. ط١، الجامعة الأردنية، دار الفكر.

٥١. فوزان، صالح بن عبد الله. (بدون تاريخ) الملخص الفقهي. وخرج أحاديثه هاني الحاج، المكتبة التوفيقية.

٥٢. نشأت، أكرم. (2005) علم النفس الجنائي. ط ٢ ، عمان، دار الثقافة للنشر.

٥٣. نجم ، محمد صبحي.(1991) الوجيز في علم الإجرام والعقاب. ط ٢، القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع .

٥٤. هربرت ، ديفيد. (2001) جغرافية الجريمة الحضرية. ترجمة ليلي زعزوع، ط ١، السعودية، الدار العربية للعلوم.

٥٥. وريكات، عبد الله محمد. (2010) مبادئ علم الإجرام. عمان ، دار وائل للنشر والتوزيع.

٥٦. وريكات، عبد الله محمد. (2009) أصول علمي الإجرام والعقاب . ط ١، عمان ،دار وائل للنشر والتوزيع .

ثانياً : الرسائل الجامعية

١- الجهني ،احمد.(١٩٩٩) خصائص جريمة قتل النفس في المدينة المنورة، رساله ماجستير غير منشوره ،أكاديمية نايف للعلوم الأمنية ،الرياض.

٢- الحاج حسن، محمد توفيق.(2007) أهمية الأمن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية. رسالة ماجستير منشورة، جامعة النجاح ،نابلس .

٣- الصغير ، محمد بن حسن. (1997)، علاقة البيئة السكنية بالجريمة ،رسالة ماجستير منشورة ،اكاديمية نايف للعلوم الامنية، الرياض.

٤- القحطاني، ذعار بن ناصر دايس .(2008)، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأحداث سارقي السيارات ،رسالة ماجستير منشورة ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض.

٥- النجار ،وسام محمد .(2012)، جريمة تعاطي المخدرات في محافظات غزة "دراسة في جغرافية الجريمة" رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية ،غزة.

٦- أبو جحجوح ،سلوى علي صلاح .(2009)، القتل في القرآن الكريم: دراسة موضوعية، رسالة ماجستير منشورة ، الجامعة الإسلامية ،غزة.

٧- بدوي، عبدالرحمن عبدالله.(2003)، التوزيع المكاني للجريمة في الرياض وعلاقتها بالخصائص البيئية للمكان، رسالة ماجستير منشورة، قسم العلوم الاجتماعية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض.

٨- رمضان، لندا عبد القادر.(2013)، جناح الأحداث في محافظات غزة "دراسة في جغرافية الجريمة" رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

٩- صالح، محمد الحماد.(2006)، علاقة المستوى التعليمي بنمط الجريمة ،رسالة ماجستير منشورة ،جامعة نايف للعلوم الامنية، الرياض.

١٠-طوقان، أرب. (2012)، التباين المكاني للجريمة في مدينه نابلس ومخيماتها "دراسة في الجغرافية الاجتماعية. ماجستير غير منشوره، جامعه النجاح الوطنية، نابلس.

١١-منصور. عادل عبد القادر.(2004) الأبعاد الجغرافية للجريمة في محافظات غزة. رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

١٢-محيا، ناصر بن متعب.(2003)، العلاقة بين النمو السكاني والكثافة السكانية والجريمة.رسالة ماجستير منشورة، قسم العلوم الشرطية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض

ثالثاً ـ المقالات والدوريات

١. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.(2013)، بياناً صحفياً بمناسبة اليوم العالمي للاجئين، ٢٠، واقع اللاجئين الفلسطينيين بمناسبة اليوم العالمي للاجئين.

٢. الشمرا نـي، محمـد.(1423)، الجريمـة المنظمـة وسياسـة المكافحـة فـي التشـريع الإسـلامي والقـانون الجنـائي. مجلـة البحـوث الأمنيـة، عـدد23. متاحـة فـي http://dlld.com/majlis/r50440.html 27/12/2014

٣. العمـر ، مضـر. (بـدون تـاريخ) التبـاين المكـاني للجريمـة والزمـاني- الأسـباب والنتـائج. متاحـة فـي http://sites.google.com/site/mutharalomar(الوصـول 2014 /11/8)

٤. المشرخ، عبدالله.: (1999)، ملامح الجريمة في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (1922-1992)، مركز بحوث الشرطة، شرطة الشارقة. متاحة في (الوصول25/12/2014)

٥. http: //www.shjpolice.gov. ae

٦. المصـري، رفيـق.(2008) ،التنظيمـات الأمنيـة الفلسـطينية .المجلـة العربيـة للدراسـات الأمنيـة و المتاحـة فـي http//www.naus.edu.sa/ar/digital/library/book.801 الوصـول (20/12/2014)

٧. النعـاس، جمـال.(2008)، التبـاين المكـاني لجـرائم الجنايـات بشـعبيه الجبـل الاخضـر، بحث منشور، كليه الآداب، جامعه عمر المختار، ليبيا

٨. الهيئـة الفلسـطينية المسـتقلة لحقـوق الانسـان.(1999)، عقوبـة الإعـدام فـي فلسـطين بـين التشريعات السارية والمعاير الدولية، رام الله.

٩. توفيق ،هبة.(1986)، الجريمة، مجلة الأزهر، العدد11

١٠. جـابر، محمـد مـدحت(2002). مسـرح الجريمـة:منظور جغرافـي لـدعم دور الشـرطة، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد30، العدد 1، الكويت.

١١. شـقفة ، أشـرف حسـن؛ أبـو عمـرة صـالح محمـد.(2012) دراسـة فـي جغرافيـة الجريمـة (جرائم القتل).دراسة منشورة .جامعة فلسطين .غزة – فلسطين.

١٢. عبـد العـال ،حسـن .(2009) مجلـة الأمـن والحيـاة .العـدد 233، الريـاض، جامعـة نـايف للعلوم الأمنية.

١٣. عابـد ، محمـد. (2012) تقريـر للنائـب العـام عـن انخفـاض أنـواع الجـرائم فـي غـزة ،فلسـطين. متاحـة فـي (الوصـول30/12/2014) htpp://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=995056.

١٤. عوض، السيد. (2004) جرائم الثأر في صعيد مصر دراس سوسيوأنثروبولوجية لجريمة القتل الثأر في قرية بيت علام، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي السادس بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مصر.

١٥. مكتب الأمم المتحدة ضد الجريمة والمخدرات (2012) ،التقرير السنوي عن الجريمة، خلاصة وافية ،دراسة منشورة

١٦. مركز البحوث والدراسات الكويتي التابع لوزارة الداخلية الكويتية متاح في http://www.moi.gov.kw/portal/varabic/ShowPage.aspxd الوصول2/5/2015)

١٧. مجلة وزارة الداخلية الفلسطينية .(2014) العدد الأول، صحيفة شهرية تصدر عن المكتب الإعلامي لوزارة الداخلية والأمن الوطني متاحة في http// www.moi.gov.ps. (الوصول22/10/2014)

١٨. منتدى المحامين العرب متاح في http// www.mohaoon,com.(الوصول5/1/2015)

١٩. نصار، عبدالله; قاسم ،عامر.(1999): العلاقة بين الفرد والمجتمع وأثرها في ارتكاب الجريمة. مركز بحوث الشرطة، شرطة الشارقة. متاحة في http: //www.shjpolice.gov. ae(الوصول27/12/2014)

رابعاً- المصادر الإحصائية:

١. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.(1996).احصاءات الجريمة والضحية ،التقرير السنوي ،رام الله.

٢. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.(1997).احصاءات الجريمة والضحية ،التقرير السنوي ،رام الله.

٣. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.(1998).احصاءات الجريمة والضحية ،التقرير السنوي ،رام الله.

٤. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.(1999).احصاءات الجريمة والضحية ،التقرير السنوي ،رام الله.

٥. السلطة الوطنية الفلسطينية ، وزارة الداخلية والأمن الوطني ،جهاز الشرطة الفلسطينية، التقرير الإحصائي الجنائي لعام (1998)،الإدارة العامة للتخطيط والتطوير

٦. السلطة الوطنية الفلسطينية ، وزارة الداخلية والأمن الوطني ،جهاز الشرطة الفلسطينية، التقرير الإحصائي الجنائي لعام (2003) ،الإدارة العامة للتخطيط والتطوير.

٧. السلطة الوطنية الفلسطينية ، وزارة الداخلية والأمن الوطني ،جهاز الشرطة الفلسطينية، التقرير الإحصائي الجنائي لعام (2010) ،الإدارة العامة للتخطيط والتطوير.

٨. السلطة الوطنية الفلسطينية ، وزارة الداخلية والأمن الوطني ،جهاز الشرطة الفلسطينية، التقرير الإحصائي الجنائي لعام(2012)،الإدارة العامة للتخطيط والتطوير.

٩. السلطة الوطنية الفلسطينية ، وزارة الداخلية والأمن الوطني ،جهاز الشرطة الفلسطينية، التقرير الإحصائي الجنائي لعام(2013) ،الإدارة العامة للتخطيط والتطوير.

١٠. مجلس وزراء الداخلية العرب (2012) الأمانة العامة المكتب العربي لمكافحة الجريمة. متاح في http://www.aim-council.org/crimeControl/Pages/default.aspx (الوصول2/1/2015)

١١. وزارة الداخلية الأردنية.(2012) ، إدارة المعلومات الجنائية ،التقرير الإحصائي الجنائي الأردني

خامسا –لمراجع الاجنبية

1. Berry ,Brewton ;henry.(1978) ,Tishler Race and Ethnic relations, Fourth Edition, Mifflin Company . Boston.
2. Tames, Hansen.(1980),Group Counseling Theory and Process, 2nd dition , Houghton Mifflin Company, Boston.
3. Merton. R(.1961) Social Theory and Social Structure, Free Press.
4. Smith ,j, Susan.(1984),Crime and the Structure of the Social Relations in trans Inset , Brit. Geog.

5. Shaqfa, Ashraf (2003). Demographic analysis of population in Gaza Governorates, (PHD) Thesis, Slovakia, Bratislava.
6. New York crime rates 1960-2010.
http://www.disasterc enter.com/crime/ny crime.htm 2014/10/22
7. James anln fox(2010).homicide trends in the unied states , bureau of justice statistics.
8. Moretti enrico .(2003),the effect of education on crim evidence from prison inmat es arrests and seelf –reports ,university of western ontario
9. Waser man ,eidell;ann ellis carrolc .(2007), I mpact of Crime on victims, national victim assiststan academy
10. Daves,Pamela;francis, Peter; Greer, Chiris(2007). Crme and scoiety.
11. Instit of studies. (2013), Crime social im pacts, fact sheet.
12. William, Ackerman, Murray, Alan .(2004), Assessing spatial patterns of crime in Lima, Ohio , Cities, Vol, 21, No. 5 , Britain.
13. Zegarra, Zavala, et al (2010) Geographic distribution of risk of death due to homicide in Puerto Rico 2001-2010 , Portugal.

بسم الله الرحمن الرحيم

أخي المبحوث:

السلام عليكم ورحمه الله وبركاته

إن الاستبانة التي بين يديك الأَن تهدف الى الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لإعداد رساله ماجستير بعنوان:

جرائم القتل في محافظات غزة

(دراسة في جغرافية الجريمة)

وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجه الماجستير من كليه الآداب بالجامعة الإسلامية غزه، تخصص جغرافيا، لذا فالمرجو منك الإجابة على أسئلة هذه الاستبانة بكل دقه حيث أن إجابتك ستكون عونا لنا في إتمام هذه الدراسة

أخي المبحوث :

إن ما ستدلي به من معلومات وبيانات سوف تعامل بسرية تامه ولن تستخدم الا لأغراض البحث العلمي

شاكراً لك حسن تعاونك

هذا والله من وراء القصد

الباحث

جميل وصفي طوطح

اولاً: المعلومات الشخصية.

١) العمر _____

٢) مكان الإقامة

حضر ( ) مخيم ( ) قرية( )

٣) المواطنة

لاجئ ( ) مواطن( )

٤) نوع السكن

شقة ( ) منزل اسبست ( ) منزل إسمنت ( ) منزل زينكو ( ) فيلا( )

٥) عدد الغرف في المنزل؟

غرفه ( ) غرفتان( ) ثلاث ( ) اربع ( ) خمس فأكثر( )

ثانيا الخصائص الاقتصادية

١) المهنة قبل دخول السجن

موظف حكومي ( ) اعمال حره ( ) تاجر( ) قطاع خاص ( )
عاطل عن العمل( ) مزارع ( ) اخرى( )

٢) معدل الدخل الشهري بالشيقل _____

٣) ملكيه السكن.

ملك( ) إيجار( ) اخرى( )

٤) هل يعمل أحد الوالدين:

الاب( ) الام( ) كلاهما( ) لا يعملان( )

ثالثاً: الخصائص الاجتماعية والأسرية لمرتكبي جريمة القتل.

١) الحالة الاجتماعية.

متزوج( ) أعزب( ) ارمل( ) مطلق( )

٢) اذا كنت متزوج ،هل طلقت زوجتك بعد ارتكابك جريمة القتل ؟

نعم ( ) لا( )

٣) اذا كنت متزوج هل لديك اولاد؟

نعم( ) لا( )

٤) اذا كانت الإجابة بنعم ،كم عدد افراد اسرتك؟

فرد واحد( ) اثنين( ) ثلاث افراد ( ) اربع افراد( ) خمس افراد( )
سته افراد فأكثر( )

٥) من المعيل لأسرتك بعد دخولك السجن؟

لا يوجد معيل ( ) مؤسسات( ) الوالدين ( ) الاقارب( )

٦) ما هو مستواك التعليمي؟

أمي( ) ابتدائي ( ) إعدادي ( ) ثانوي( ) دبلوم( ) بكالوريوس( )
دراسات عليا( )

٧) مع من كنت تعيش قبل دخولك السجن؟

الوالدين والاخوات ( ) الزوجة والابناء( ) مع الوالدين والزوجة والابناء( )
مع الاصدقاء( ) بمفردك( )

٨) ماهي الاسباب التي دفعتك الى السلوك الاجرامي؟

ضعف الوازع الديني( ) مخالطه رفقاء السوء( ) الشعور بالظلم( ) اخرى( )

٩) هل والدك على قيد الحياة؟

نعم( ) لا( )

١٠) المستوى التعليمي للوالد

امي( ) ابتدائي( ) يقرأ ويكتب ( ) اعدادي( ) ثانوي( ) دبلوم( ) جامعي فما فوق( )

١١) هل هناك ظروف اقتصاديه دفعتك لجريمة القتل؟

نعم( ) لا( )

١٢) اذا كانت الإجابة نعم، ماهي الظروف الاقتصادية التي دفعتك للقتل؟

الفقر( ) البطالة( ) الديون المتراكمة( ) اعباء الأسرة( ) اخرى( )

١٣) هل والدتك على قد الحياه ؟

نعم ( ) لا( )

١٤) المستوى التعليمي للوالدة

امي( ) تقرأ وتكتب ( ) ابتدائي( ) إعدادي( ) ثانوي( ) دبلوم( ) جامعي فما فوق( )

١٥) هل تشعر ان هناك ضعف في الوازع الديني لدى والديك؟

نعم ( ) لا( ) الى حد ما( )

١٦) هل لوالدك سوابق جنائية.؟

نعم ( ) لا ( )

١٧) اذا كانت الإجابة نعم ،حدد السابقة الجنائية ؟

سرقه( ) تعاطي مخدرات ( ) تزوير( ) احتيال( ) قتل ( ) إخلافيه( )
شجار( )

ثالثا بيانات خاصه بمرتكبي جرائم القتل

٦) وقت ارتكاب الجريمة.

ليلاً( ) نهاراً( )

٧) اذا كانت ليلاً ما هو السبب؟

التستر في الظلام ( ) غياب افراد الامن( ) توقف حركه السكان( ) اخرى( )

٨) اذا كانت الجريمة نهارا ،ما هو سبب اختيار النهار؟

غياب افراد الامن( ) الدفاع عن النفس( ) لم يكن هناك سبب( )

٩) في اي فصل من السنه حدثت الجريمة؟

الربيع( ) الصيف( ) الخريف( ) الشتاء( )

١٠) هل كان لديك تفكير وتخطيط للقتل منذ زمن قريب او بعيد؟

نعم ( ) لا( )

١١) هل كانه لديك نيه القتل المتعمد او الايذاء فقط؟

قتل( ) ايذاء( )

١٢) قمت بالجريمة لوحدك؟

نعم ( ) لا( )

١٣) اذا كانت الإجابة لا، كم شخص اشترك معك بالجريمة؟

بمصاحبه شخص( ) شخصين( ) ثلاثة أشخاص فأكثر( )

١٤) هل ندمت على جريمة القتل

نعم ( ) لا ( )

١٥) كيف تم القبض عليك؟

متلبس( ) قمت بتسليم نفسك( ) تم الابلاغ عنك( )

١٦) اين ارتكبت الجريمة؟

العمل( ) السوق( ) المتجر( ) البيت( ) في محيط سكنك( )
بعيد عن منطقه سكنك( )

١٧) اين وقعت الجريمة؟

الريف ( ) الحضر( ) المخيم( )

١٨) هل سبق لك دخول الى السجن ؟

نعم ( ) لا( )

١٩) ماهي نظرة المجتمع لك ولأسرتك بعد الجريمة؟

خوف وحذر ( ) احترام وتقدير( ) كراهية وحقد( ) اخرى( )

٢٠) ماهي الجريمة التي دخلت عليها السجن؟

سرقه( ) مخدرات( ) تهريب ( ) تزوير( ) حيازة سلاح( )
جرائم إخلافيه( ) شجار( ) قتل( ) اخرى( )

٢١) ما هو دافع القتل ؟

البطالة( ) الفقر( ) الطمع( ) الانتقام( ) بالخطأ( ) خلفيه شرف( )
الغيرة ( ) الحقد ( ) شجار( ) الثأر( ) لإخفاء جريمة اخر( )

٢٢) ماهي الأداة المستخدمة في الجريمة؟

سلاح ناري( ) سلاح ابيض( ) إغراق( ) شنقا ( ) تعذيب حتى الموت( )
تفجير( ) سُم ( )

٢٣) اذا كان سلاح ناري المستخدم في الجريمة لمن تعود ملكيته؟

ملكيه شخصيه( ) سلاح المقاومة( ) ملكيه للحكومة( )

٢٤) ماهي صلتك بالمجني عليه؟

جارك( ) قريبك( ) لا توجد قرابه( ) يعمل معك( ) نسب( )

٢٥) كيف تم تنفيذ الجريمة؟

نتيجة العبث بالسلاح( ) تم التخطيط لها مسبقا( ) نتيجة شجار( )

٢٦) هل تم محاكمتك على جريمتك؟

نعم ( ) لا( )

٢٧) طبيعة الحكم

اعدام( ) مؤبد ( ) اقل من ١٠ سنوات( ) من ١٠-١٥ سنه( )